International Crisis Group
WORKING TO PREVENT
CONFLICT WORLDWIDE

أكراد سورية:
صراع داخل الصراع

تقرير الشرق الأوسط رقم 136 | كانون الثاني/ يناير 2013

International Crisis Group
Headquarters
Avenue Louise 149
1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38
Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

التوصيات iv

I. مقدمة 1

II. من ربيع عربي إلى فرصة كردية 5

آ. الجمهورية العربية السورية والأكراد 5

ب. الاضطرابات المحلية 7

ج. الأحزاب السياسية تتولى القيادة 9

د. صعود حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي 9

III. التنافس بين الفصائل 14

آ. لجان الشبيبة 14

ب. المجلس الوطني الكردي ـ كونفدرالية مجزأة 15

ج. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ـ العائق الذي تشكله علاقاته مع حزب العمال الكردستاني 16

IV. لعبة شد حبل إقليمية 19

آ. برزاني بوصفه صاحب مصلحة في ترتيب الزواج 19

ب. تركيا تمارس نفوذها 24

V. تنامي العسكرة 26

آ. التوترات الكردية الداخلية المتصاعدة 26

ب. الصراع على القامشلي 28

VI. العلاقات المضطربة مع المعارضة غير الكردية 30

آ. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ـ تبنّي خط مستقل 31

ب. المجلس الوطني الكردي ـ علاقة محبطة مع المعارضة غير الكردية 32

VII. الخلاصة 35

الملاحق

أ. خارطة سورية 36

خم .بخط يوضح الأحزاب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني 37

خم .جخط يوضح الأحزاب المرتبطة بحكومة إقليم كردستان 38

د.ر مسد بالأحزاب بالنايكت الركدية 39

الملخص التنفيذي

مع اتساع رقعة الصراع في سورية، بقيت المناطق ذات الأغلبية الكردية معزولة عنه نسبياً و نظراً لعدم قيامهم بأنشطة تلفت الأنظار، فقد نجحوا في تجنب هجمات النظام. مع مرور الوقت، انسحبت قوات أمن النظام لتتمركز في أمكنة أخرى في حين اغتنمت المجموعات الكردية الفرصة لتحل محلها، وتستولي على مناطق نفوذ، وتحمي مناطقها، وتقدم الخدمات الأساسية لتضمن وضعاً أفضل للأكراد في سورية ما بعد الأسد. يمكن للاكراد ان يحققوا مكاسب كبيرة، إلاّ أنه لا يمكنهم التسليم بالاحتفاظ بهذه المكاسب اذ لا تزال التطلعات الكردية تحت رحمة النزاعات الداخلية، والعداوة مع العرب (التي تجلت في الصدامات الأخيرة) والتنافس الإقليمي حول المسألة الكردية. بالنسبة لأكراد سورية الذين عانوا ومنذ وقت طويل من القمع وحرموا من حقوقهم الأساسية، فإن الحكمة تقضي بالتغلب على الانقسامات الداخلية، وتوضيح مطالبهم، والاتفاق مع أي هيكلية سورية للسلطة ستحل محل النظام الحالي على تعريف وترسيخ حقوقهم، حتى لو كان ذلك على حساب تقديم تنازلات صعبة. وقد آن الأوان كي يقوم نظراؤهم من غير الأكراد بوضع استراتيجية ذات مصداقية لتطمين جميع السوريين بأن رؤية النظام الجديد للدولة، وحقوق الأقليات، والعدالة والمساءلة هي رؤية متسامحة وشاملة على حد سواء.

يقطن أكراد سورية، وهم مجموعة متمايزة عرقياً ولغوياً، مناطق قريبة من الحدود التركية والعراقية، على الرغم من أن عدة مدن أخرى في أجزاء أخرى من البلاد، خصوصاً دمشق وحلب، تقطنها مجموعات كردية كبيرة أيضاً. بشكل أكثر دقة، فإن المنطقة التي يسكنونها لا تمثل إقليماً، سواء سياسياً ـ على العكس من نظرائهم في العراق، فإنهم لم يتمكنوا من الحصول على حكم ذاتي لهم في ظل النظام البعثي ـ أو جغرافياً: فحتى اغلب المناطق الكردية في الشمال الشرقي تتخللها مناطق مختلطة من السنة العرب، والأشوريين، والأرمن، والتركمان واليزيديين. ففي الوضع الراهن، لا يمكن التحدث عن إقليم كردي متصل الأطراف: علاوة على ذلك، وعلى عكس إخوانهم في تركيا والعراق وإيران، فإنهم لا يتمتعون بميزة وجود الجبال في مناطقهم بحيث يتمكنون من تنظيم مجموعات مسلّحة بشكل آمن تستطيع مقاومة الحكومة المركزية.

رغم أن النظام تمكن من تحييدهم جزئيا عبر استمالة مجموعات كردية اليه بالتسامح حيال نشاطها السياسي والبرلماني (طالما ان هذا النشاط موجهاً ضد تركيا) والنشاط الإجرامي (والمتمثل في التهريب غالباً)، فإن الأكراد عانوا أيضاً من تمييز وقمع منهجيين. من بين الأشكال الاكثر فضاعة لعدم مساواتهم بغيرهم من السوريين، فإن حوالي 300,000 منهم ـ أي حوالي 15% من عددهم الإجمالي الذي يقدّر بمليوني نسمة ـ لا يزالون بدون صفة قانونية، حيث يعيشون في فراغ قانوني محرومين فيه من حقوقهم الأساسية. رغم أنهم ثاروا بين الفينة والأخرى، فإنهم كانوا يُقمعون بسرعة. وكانت النتيجة وجود مجموعة سكانية هادئة وساكنة بشكل عام.

كل ذلك بدأ يتغير. كما حدث في العراق في عام 1991 ومرة أخرى عام 2003، فإن الأزمة الحادة الراهنة توفر للأكراد فرصة لتصحيح ـ أو على الأقل البدء بتصحيح ـ ما يعتبرونه ظلماً تاريخياً يتمثل في قيام سلطات الانتداب الفرنسية والبريطانية بتقسيم الشرق الأدنى بطريقة تركتهم أكبر أمة لا دولة لها في المنطقة. ويبدو أنهم عازمين على اغتنام هذه الفرصة، رغم اصطدامهم برؤى متنافسة حول الطريقة المثلى لتحقيق ذلك.

لو ان الشباب الأكراد انضموا إلى باقي السوريين في انتفاضتهم عام 2011، ورددوا الدعوات بإسقاط النظام، لتمكنت الأحزاب الكردية التقليدية من تبني منظوراً مختلفاً إلى حد ما, فقد تملكتهم الخشية من ردة فعل انتقامية ضد شعبهم إذا انضموا بشكل حاسم إلى المعارضة؛ اضافةً الى انهم يضمرون استياءاً من لا مبالاة العرب حيال احتجاجاتهم هم ـ وما تلاها من قمع النظام ـ عام 2004؛ وجدوا أن بوسعهم تحقيق مكاسب أكبر بالبقاء على محايدين؛ كما باتوا قلقين من أن النشطاء الذين باتوا يكتسبون قوة متنامية سيعترضون على دورهم. في هذه الأثناء، فإن النظام، الذي كان يأمل بتحاشي فتح جبهة جديدة ويعوّل على الانقسامات العربية الكردية لجعل الصورة أكثر تشوشاً، فإنه ترك الأكراد وشأنهم إلى درجة كبيرة. ونتيجة لذلك، فقد اختارت معظم الأحزاب الكردية أن تبقى في الظل من الصراع الأوسع سوريا ، بحيث لا يقاتلون النظام ولا يدعمونه، وفي نفس الوقت يتبنون مقاربة متشككة حيال المعارضة (غير الكردية) و ينظر إليها على أنها مفرطة العربية القومية والاسلامية.

ما يعتبر الان بانه الحزب الأكثر نفوذاً حالياً (وبشكل أساسي نتيجة الصراع الدائر)، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، كان أكثرها إحجاماً عن مواجهة النظام، ما دفع الآخرين إلى اتهامه بالتواطؤ معه. يعتبر هذا الحزب المنظم، والمدرب والمسلّح بشكل جيد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، المجموعة الكردية المتمردة

الرئيسية في تركيا. بعد اندلاع الانتفاضة بوقت قصير، عاد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، الذي كان في معسكراً مع حزب العمال الكردستاني في جبال شمال العراق، إلى سورية، وأحضر معه وحدة من المقاتلين. ففي تموز/يوليو 2012، استغل الحزب الانسحاب الجزئي لقوات أمن النظام من مناطق كردية لترسيخ حضوره السياسي والأمني، حيث أخرج المسؤولين الحكوميين من مباني البلدية في خمسة معاقل له على الأقل واستبدل الأعلام السورية بعلمه. وبقيامه بذلك، فإنه فرض نفسه علناً على أنه السلطة المسؤولة عن مؤسسات الدولة في معظم البلدات ذات الأغلبية الكردية.

يتكون منافسو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي من مجموعة غير متجانسة من الأحزاب الكردية الصغيرة، يرتبط العديد منها بعلاقات وثيقة مع المجموعات الكردية العراقية. و برعاية مسعود برزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان في العراق ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد تحالف أكثر من عشرة من هذه الأحزاب وشكلوا المجلس الوطني الكردي في تشرين الأول/أكتوبر 2011. شكل هذا التحالف الخصم الكردي الفعال الوحيد لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، بالرغم من الانقسامات الداخلية في أوساطه وغياب قوة مقاتلة له داخل سورية قلصت قد قدرته على تشكيل ثقل مواز. على الرغم ذلك، فإن الصراع في سورية تسبب بخلق فراغ أمني وسياسي في المناطق الكردية، أدى إلى تصاعد المنافسة بين هذين التيارين الرئيسيين.

ان الفصائل الكردية لا تتنافس فيما بينها فحسب بل تتنافس أيضاً مع مجموعات المعارضة غير الكردية، وجميعها تسعى لإيجاد مكان لها في صراعها على الموارد وتوسيع مناطق نفوذها. لقد أدى الخطاب الذي تطغى عليه الصبغة الإسلامية والقومية العربية للمعارضة غير الكردية إلى نفور الكثير من الأكراد، خصوصاً من أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، كما أسهم في توسيع الفجوة بينهما ما يُعتقد أنه اعتماد المعارضة غير الكردية على رعاة محافظين في تركيا والخليج. و مع استمرار الصراع واحتمالية تحوّله إلى حرب أهلية شاملة، فإن التوترات الطائفية والعرقية في تصاعد مستمر؛ فقد شهدت البلاد صدامات بين مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ومجموعات المعارضة المسلّحة (التي يطلق عليها غالبا الاسم الواسع والمضلل في كثير من الأحيان وهو الجيش السوري الحر). لقد كانت هذه المعارك حتى الآن وبشكل أساسي صراعاً على مناطق النفوذ، لكنها يمكن أن تتصاعد لتشكل صراعاً أوسع حول الوضع المستقبلي للأكراد.

و أخيراً، فإن الصراع في سورية قد أجّج المعركة غير المعلنة على قلب وروح الحركة الوطنية الكردية في البلدان الأربعة (سورية، والعراق، وتركيا وإيران) المتوزعة فيها. يمثل الراعيان الإقليميان لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي، وهما على التوالي حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني النموذجين المهيمنين للقومية الكردية حالياً، كما أنهما يمثلان نمطين متعارضين في التعامل مع تركيا، التي تضم أراضيها جزءاً كبيراً مما يعتبره الأكراد موطنهم التاريخي. لقد استعمل حزب العمال الكردستاني الصراع المسلّح بين الفينة والفينة في محاولة لإجبار أنقرة على منح حقوق ثقافية وسياسية أكبر للأكراد في تركيا. على النقيض من ذلك، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يوظف هيمنته على حكومة إقليم كردستان، سعى بشكل حثيث في السنوات الأخيرة لتطوير علاقات اقتصادية وسياسية قوية مع تركيا لإغرائها باتخاذ موقف أكثر إيجابية وفي نفس الوقت تقليص اعتماد حكومة كردستان على بغداد.

لابد من إضافة تركيا إلى هذه الصورة؛ اذ إن مدى استقلال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي عن حزب العمال الكردستاني قضية إشكالية إلى حد ما، رغم أنه بالنسبة لأنقرة فإن المسألة سُوّيت منذ أمد بعيد. فمن وجهة نظرها، ترى إن الحركة الكردية السورية لا تعدو كونها فرعاً أو نسخة طبق الأصل عن حزب العمال الكردستاني، الذي تخاطر محاولاته باكتساب موطئ قدم له في سورية بتغذية المشاعر الانفصالية للأكراد في تركيا. إن اي معقلٍ لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بجوار تركيا يمكن أن يستغله حزب العمال الكردستاني كمنصة انطلاق في حربه مع تركيا، لا يمكن لانقرة ان تتساهل إزاءه.

بالتزامن في مسعاه لاحتواء الخصومات الداخلية، وتطمين أنقرة ومحاولة لفرض سيطرته، حاول برزاني التوسط في الوصول إلى اتفاقية بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي. و يحمل هذا الاتفاق مكاسب للطرفين: في حين أن المجلس الوطني الكردي يتمتع بعلاقات مع شركاء دوليين وبالشرعية، فإنه يعاني على نحو متزايد من الانقسامات الداخلية ويفتقر إلى وجود حقيقي على الأرض. على العكس من ذلك، فإن الدعم المحلي القوي الذي يحظى به حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لا ينعكس في مكانة دولية موازية. إلا أن هذا التزاوج الذي يسعى برزاني لإتمامه، تحت اسم الهيئة الكردية العليا، هو في أفضل الأحوال زواج مصلحة. لا يثق أي من الطرفين بالآخر؛ ولكليهما علاقات (متوترة) مع مجموعات المعارضة السورية المتصارعة؛ وقد حدثت مناوشات بينهما في مناطق حساسة؛ وكلاهما يتحين الفرص إلى أن تتضح صورة الأوضاع في البلاد. وعلى نحو مماثل، بالرغم أن تركيا اختارت حتى الآن عدم التدخل مباشرة ضد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ـ خشية أن تغرق في مستنقع، وفي غياب الأدلة على ضلوع حزب العمال

الكردستاني، ورغم أنها منحت برزاني دوراً قيادياً في احتواء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، فإن هذه المقاربة قد لا تدوم. وبمرور الوقت، فإن مصالح أربيل وأنقرة قد تفترقا على الأرجح. في حين أن أربيل تهدف إلى توحيد منطقة واسعة يسيطر عليها الأكراد على جانبي الحدود العراقية السورية، فإن من شبه المؤكد أن أنقرة تخشى من تبعات مثل هذه الحصيلة على سكانها من الأكراد، وخصوصاً أثرها على المكانة العامة لحزب العمال الكردستاني.

على أكراد سورية أن يفعلوا ما بوسعهم لتجنب الإفراط في الانخراط في هذه المعركة الإقليمية الأوسع وعدم المبالغة في مسعاهم لتحقيق درجة أكبر من الاستقلال. إن مصيرهم في الوقت الحاضر هو في سورية، وبالتالي فإن السوريين هي الطرف الذي ينبغي عليهم التفاوض معه حول دورهم في النظام الجديد وضمان الاحترام لحقوقهم الأساسية بعد مرور كل هذا الوقت.

التوصيات

إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، والمجلس الوطني الكردي وممثلي المجموعات الشبابية المستقلة:

1. تحسين تنسيق الأنشطة السياسية والإدارية، والعمل للتوصل إلى استراتيجية مشتركة لتوفير الأمن والخدمات الأساسية للمناطق الكردية.
2. التواصل مع المجتمع السوري الأوسع دون الدخول بالضرورة في صراع مع النظام، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، وإقامة المستشفيات الميدانية للجرحى المدنيين بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو السياسي والتعبير عن التضامن مع مصيبة المدنيين في سائر أنحاء سورية.
3. الإحجام عن أية أعمال تثير المخاوف من انفصال الأكراد، مثل استبدال الرموز الوطنية برموز كردية.

إلى الهيئة الكردية العليا:

4. صياغة موقف واضح وموحّد حول ما تتوقعه من هيكلية السلطة التي ستخلف هذا النظام فيما يتعلق باحترام حقوق الأكراد، والتفاوض على هذا الأساس مع نظرائها السوريين من غير الأكراد.

إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وقوات الحماية الشعبية المسلّحة:

5. عدم القيام بأنشطة عسكرية تلفت الأنظار، وقصر دورها على واجبات الشرطة الداخلية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، بالتنسيق والتعاون مع المجلس الوطني الكردي ومجموعات الشباب المستقلة.
6. الامتناع عن أي استعمال للقوة أو الترهيب في المناطق التي تخضع لسيطرتهم.
7. الامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها أن تدفع تركيا للتدخل العسكري، على سبيل المثال استعمال الأراضي السورية كمنصة لشن عمليات عسكرية كردية داخل تركيا بدعم من حزب العمال الكردستاني.

إلى المقاتلين الذين دربهم الحزب الديمقراطي الكردستاني والعاملين تحت سيطرة المجلس الوطني الكردي:

8. الدخول إلى سورية فقط بناءً على اتفاق صريح مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يوضح مناطق العمليات، وينص على كيفية تسوية النزاعات بين المجموعتين المسلّحتين وينشئ نظاماً شفافاً للتعرف على المقاتلين في كل قوة، وعلى قياداتهم وأنشطتهم.

إلى المعارضة السورية غير الكردية، بما في ذلك عناصرها المسلّحة:

9. الانخراط في مفاوضات، أو دعم مثل تلك المفاوضات، مع الهيئة الكردية العليا حول ما سينطوي عليه تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية فيما يتعلق بالأكراد.
10. دعم الإلغاء الفوري والعلني لجميع التشريعات القاضية بنزع الجنسية من مجموعات معينة من الأكراد أو حرمانهم منها.
11. السعي للتنسيق مع الهيئة الكردية العليا عند عملها في وحول مناطق نشاط المجموعات الكردية المسلّحة.

إلى الحكومة التركية:

12. الاستمرار في الامتناع عن التدخل المباشر في المناطق الكردية من سورية، ومضاعفة جهودها في تسوية المسألة الكردية في تركيا سلمياً.

13. التفكير بإجراء محادثات مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، ربما برعاية الهيئة الكردية العليا، تهدف بشكل أساسي إلى إيجاد آلية للاتصال والتنسيق فيما يتعلق بأمن الحدود.
14. تشجيع المعارضة السورية غير الكردية على ضم مجموعات المعارضة الكردية على أساس رؤية تستند إلى نظام سياسي ديمقراطي يتمتع فيه جميع المواطنين بحقوق متساوية.

إلى حكومة إقليم كردستان في العراق:

15. الامتناع عن استغلال الخلافات بين الفصائل الكردية، والسعي بدلاً من ذلك إلى سياسة تعزز وحدة الهيئة الكردية العليا ومشروعيتها ومصداقيتها التمثيلية.
16. تشجيع المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على نحو خاص على العمل معاً وبشكل وثيق لتحقيق السلام والاستقرار في المناطق ذات الأغلبية الكردية في سورية، وبالتنسيق مع مجموعات الشباب المستقلة.

22 كانون الثاني/يناير **2013**

أكراد سورية: صراع داخل الصراع

I. مقدمة

على هامش الصراع الدائر بين المعسكر الموالي للنظام والمعسكر المعادي له، تشهد المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال وشمال شرق البلاد صراعاً معقداً ومتفاقماً خاصاً بها. يدور هذا الصراع بين الأكراد الموالين لحزب العمال الكردستاني، وهو المجموعة التي قادت تمرداً مسلّحاً ضد الدولة التركية في محاولة للحصول على حقوق أكبر للأكراد منذ الثمانينيات،[1] وفصائل كردية منافسة تجمعت في إطار المجلس الوطني الكردي، المدعوم من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بزعامة مسعود برزاني.

يمكن المجادلة بأن أقوى فصيل كردي، وهو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي تأسس عام 2003 يرتبط أيديولوجياً، و يزعم البعض أنه مرتبط تنظيمياً وعسكرياً، بحزب العمال الكردستاني. ففي حين أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ينكر أنه فرع لتلك المجموعة، فإنه عضو في اتحاد الجاليات الكردية، وهي منظمة جامعة لها نفس قيادة وميثاق حزب العمال الكردستاني، كما سيتم تفصيله أدناه.[2]

كما أن هناك علاقات عسكرية بين الجهتين. فالذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، المتمثل في قوات الحماية الشعبية، تم تدريبه على أيدي حزب العمال الكردستاني في مقره في سلسلة جبال قنديل شمال العراق. وقد تعرّض وجود حزب العمال الكردستاني هناك للغارات الجوية التركية المتكررة منذ التسعينيات. وقد تسببت هذه الهجمات مؤخراً بتوتر العلاقات بين الحركة ورئيس حكومة إقليم كردستان العراق، مسعود برزاني، الذي بنى علاقة وثيقة مع أنقرة. بالنسبة لحزب العمال الكردستاني، فإن الانتفاضة السورية، التي بدأت في آذار/مارس 2011، وفّرت فرصة لتغيير ـ أو على الأقل تنويع ـ قاعدته الخلفية السياسية والعسكرية.

وعلى الرغم أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كان محظوراً في سورية،[3] فإن قيادته عادت الى سورية من جبال قنديل بعد اندلاع الانتفاضة بوقت قصير. وكان زعيم الحركة صالح مسلم قد قضى وقتاً في السجن في سورية بسبب نشاطه السياسي غير القانوني قبل أن يهرب عام 2010 ويلجأ إلى حزب العمال الكردستاني في العراق وبينما كان في المنفى، حكم عليه النظام بالسجن المؤبد. يذكر أنه عاد إلى المناطق الكردية في سورية في نيسان/إبريل 2011.[4] عند تلك اللحظة، بدأ الحزب بتطوير أنشطته السياسية وشبه العسكرية بشكل حثيث لحشد الدعم بين الأكراد السوريين. وطبقاً لمصدر تربطه علاقات وثيقة بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فإن حزب العمال الكردستاني أرسل أيضاً في ذلك الوقت 1,000 مقاتل مسلّح لتأسيس الجناح العسكري للحزب، أي قوات الحماية الشعبية.[5]

---

[1] تأسس حزب العمال الكردستاني، وهو جماعة قومية كردية مسلّحة في تركيا عام 1978 من قبل عبد الله أوجلان، الذي ما يزال زعيم الحزب رغم أنه يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة في سجن تركي منذ عام 1999. ويدّعي الحزب بأنه يسعى للحصول على الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد في تركيا، فيما يشكل تغييراً لهدفه الذي كان يسعى إليه في الماضي والمتمثل في تأسيس دولة مستقلة. لقد حرمت السياسات التركية الأكراد، الذين يقدرون بـ 15 - 20% من السكان، من حقوقهم القانونية ومن حقهم باستعمال لغتهم لمدة عقود، ما أدى إلى نشوء تمرد مسلّح عام 1984. قتل ما لا يقل عن 30,000 من طرفي الصراع. Crisis Group Europe Report N°213, *Turkey: Ending the PKK Insurgency*, 20 September 2011.

[2] لمزيد من التفاصيل حول الطبيعة المعقدة والمتقاطعة لحزب العمال الكردستاني وعلاقته بالمنظمات المرتبطة به انظر Crisis Group Europe Report N°219, *Turkey: The PKK and a Kurdish Settlement*, 11 September 2012, pp. 7-9. ممثل الشؤون الخارجية في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، آلان سيمو، شرح أنه في حين أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي عضو في اتحاد الجاليات الكردية، فإنه يتمتع بتنظيم حزبي خاص به: "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي حزب كردي سوري له زعيمه، ومنظماته، وهيكلياته، ومجلسه وقيادته الخاصة به. ما يجمع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي باتحاد الجاليات الكردية هو الأيديولوجية القائمة على الحكم الذاتي الديمقراطي، بشكل يشبه الارتباط الأيديولوجي لأحزاب كردية أخرى بالحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني". مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات بالبريد الإلكتروني، 10 آب/أغسطس 2012.

[3] في عام 2009، على سبيل المثال، حُكم على ستة أكراد سوريين بالسجن ست سنوات بتهمة الانتماء إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي و "محاولة اقتطاع جزء من الأراضي السورية لضمها إلى بلد أجنبي". العربية، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[4] انظر، http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48726.

[5] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كردستان العراق، 7 كانون الثاني/يناير 2012. محلل كردي سوري، من منتقدي حزب العمال الكردستاني، رفض هذا الرقم: "كجزء من اتفاق حزب العمال الكردستاني مع إيران، أرسلوا 500 مقاتل من جبال قنديل إلى سورية. الإيرانيون يضغطون عليهم لإرسال المزيد من المقاتلين من جبال قنديل، كما أن الإيرانيين طلبوا من بعض الأكراد الإيرانيين [الكلمة بالكردية تشير إلى المتعاملين، وتعني حرفياً الجحش] الذهاب إلى سورية، إلا أن هؤلاء الأكراد رفضوا وقالوا بأننا اتفقنا على التعاون معكم هنا فقط [في إيران]، وليس في سورية". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 7 كانون الثاني/يناير 2012.

و لقد أثارت هذه التطورات الشكوك، خصوصاً بين الفصائل المناوئة له، بأن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كان قد توصل إلى اتفاق مع النظام يسمح له بإعادة تأسيس وجوده والعمل بشكل علني في سورية مقابل التعاون مع قوات الأمن في قمع المظاهرات المعادية للنظام في المناطق ذات الأغلبية الكردية.[6] البعض يذهب أبعد من ذلك ويستعمل تعبير "الشبيحة" للازدراء من الحزب.[7] فحسب وثائق يُزعم أنها صادرة عن حزب البعث سُرِّبت إلى الجزيرة، تشير إلى أن النظام كان قد قرر منذ وقت مبكر الاعتماد على حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كعميل داخلي بدلاً من مهاجمة المناطق الكردية بنفسه. إحدى هذه الوثائق أكدت على الحاجة "لوضع المناطق الكردية تحت المراقبة؛ والتنسيق مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي سراً لقمع الاحتجاجات والمحتجين؛ وعدم التدخل [مباشرة] من قبل الأجهزة الأمنية في المناطق الكردية".[8] لا تستطيع مجموعة الأزمات التحقق من هذه الوثائق أو التأكد من وجود اتفاق رسمي بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والنظام؛ ومن الممكن أن يكون الحزب فقط استغل الفراغ الذي تركته قوات الأمن المنشغلة بأماكن أخرى، وضعيفة الانتشار، والغائبة تماماً في بعض المناطق، مع التوصل إلى اتفاق ضمني على وجوده مع دمشق.

و مع تنامي الانتفاضة وضعف قبضة الأسد على البلاد، دخل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي واضطلع بدور قيادي في هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي. و تتكون الهيئة المعارضة ذات الطبيعة المعتدلة التي تأسست في حزيران/يونيو 2011 من عرب وأكراد يساريين أصدروا دعوات معتدلة لتغيير النظام مع بقائهم معارضين بقوة للتدخل الخارجي وانتقدوا بشدة التيارات الأكثر تشدداً داخل المعارضة.

في تموز/يوليو 2012، وبعد 17 شهراً على بداية الانتفاضة، التي لم تحسم الوضع، إلا أنها اظهرت علامات على تلاشي قوة النظام واستمرار ثبات المعارضة، بدأ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي باتخاذ موقف أكثر حزماً، حيث استغل الانسحاب الجزئي لقوات أمن النظام من أجل ترسيخ حضوره السياسي والأمني بقوة في المناطق التي يقطنها الأكراد. مع اندفاع مجموعات المعارضة المسلّحة إلى المناطق غير الكردية في شمال سورية، قام حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بطرد المسؤولين الحكوميين من الأبنية البلدية في 5 على الأقل من معاقله ـ عين العرب (و تسمى :كوبانى بالكردية)، وعامودا، والمالكية (دِرِكِ)، وعفرين وجندريس[9] ـ واستبدل الأعلام السورية بعلمه.[10] وبالتالي، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الذي برز بوصفه المجموعة الكردية الأقوى في البلاد، فرض نفسه بوصفه السلطة المسؤولة عن مؤسسات الدولة في معظم البلدات الكردية، باستثناء مدينة القامشلي الرئيسية (بين مدن أخرى).

هذا الإظهار غير المسبوق للقوة من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أثار الرعب في تركيا المجاورة، التي رأت في الحزب تجسيداً آخر لحزب العمال الكردستاني. بعد ذلك بوقت قصير، هدد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأن لبلاده "حق غير قابل للانتقاص" بالتدخل إذا أنشأ حزب العمال الكردستاني معسكرات له في سورية.[11]

---

[6] مسؤول في المجلس الوطني الكردي المناوئ للحزب قال، "لا أعرف بالضبط ماهية الاتفاق الذي توصلوا إليه، لكن كان هناك علامات تشير إلى وجود اتفاق. على سبيل المثال، كان هناك بعض أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال، لكنهم عندما عادوا من جبال قنديل إلى سورية، لم يعتقلوا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 31 كانون الأول/ديسمبر 2011. لم تتمكن مجموعة الأزمات من التحقق من هذا الزعم.

[7] كان تعبير الشبيحة يشير بالأصل إلى عصابات إجرامية ترتبط بالأسرة الحاكمة وكانت ترهب سكان المناطق الساحلية ويقود أفرادها سيارات المرسيدس المسماة بالشبح. قضى النظام على هذه العصابات في الثمانينيات، إلاّ أن التعبير ظل موجوداً وبات يشير إلى جملة واسعة من عملاء النظام المدنيين. مسؤول في المجلس الوطني الكردي قال، "ليس من مصلحتنا أن نكون مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. إنهم يؤدون دور الشبيحة في المنطقة الكردية. كمثال على ذلك، كان هناك مخبر داخل الأجهزة الأمنية الحكومية يقدّم بعض المعلومات للأحزاب السياسية الكردية، فذهب حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وقتله، واصفاً إياه بالخائن؛ قطعوا أنفه وأذنيه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2012. قد ذكرت "كورد ووتش"، وهي منظمة غير حكومية مقرها برلين، حوادث منعزلة قام فيها أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بترهيب الناس بأفعال متطرفة مماثلة، على سبيل المثال في 4 تموز/يوليو 2012. مجموعة الأزمات ليست في وضع يمكّنها من التحقق بشكل مستقل من هذه المزاعم.

[8] "وثيقة دمشق"، الجزيرة، 20 آذار/مارس 2012.

[9] غالباً ما تعتبر جندريس تابعة لعفرين. انظر Bashdar Pusho Ismaeel, "Welcome to the Kurdistan Region of Syria", *Kurdish Globe*, 24 July 2012.

[10] البعض فنّد مزاعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بأنه "حرر" هذه المدن. عبد الحكيم بشار، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري (الحزب الشقيق للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة برزاني)، قال، "التحرير يعني تطهير المدن الكردية من القوات السورية وعدم السماح لها بالعودة. حالياً، لقوات الأمن السورية وجود في كل مكان في غرب كردستان [أي كردستان السورية]، بما في ذلك ما يسمى بالمدن المحررة. صحيح أن علم حزب سياسي معين [الاتحاد الديمقراطي الكردستاني] رُفع على المكاتب الحكومية، إلاّ أن بوسع النظام أن يجبرهم على الرحيل إذا أراد. لا تزال الحكومة السورية تسيطر على مكاتبها. وما زالوا ينقلون معداتهم ويدخلون ويخرجون دون مشكلة. وبالتالي فأنا أقول إنه لم يتم [تحرير] أي مدن كردية". *Rudaw*, 1 August 2012. رغم أن المسؤولين الحكوميين ظلوا في مواقعهم في بعض المناطق الكردية، فإن قدرة النظام على العودة بقوة في وقت ينشغل فيه بمحاربة مجموعات مسلّحة عنيدة في أمكنة أخرى أمر مشكوك فيه.

[11] *Today's Zaman*, 26 July 2012.

و قد اعطت عودة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى الحياة في ربيع عام 2011 دفعة للأحزاب الكردية الأخرى في البلاد ـ حوالي 16 حزباً صغيراً متنازعة تقليدياً ـ إلى التحالف والسعي للحصول على دعم أجنبي أكبر. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2011، شكّلت هذه الأحزاب المجلس الوطني الكردي برعاية الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه برزاني. اذ ان معظم الأحزاب التي يتكون منها المجلس الوطني الكردي هي فصائل كانت قد انشقت عن الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري، أول حزب كردي في سورية، والذي تأسس عام 1957.[12]

ولقد أدى هذا التنوّع في عضوية المجلس الوطني الكردي إلى انقسامات داخلية متعددة. اذ يتبنى فصائله رعاة مختلفون و أيديولوجيات مختلفة وقواعد دعم مختلفة. فاليوم، يتمتع الحزبان الأكثر نفوذاً في هذا التحالف بعلاقات مباشرة مع الأحزاب الكردية العراقية. الحزب الديمقراطي الكردي السوري، الذي يرأسه عبد الحكيم بشار، هو الحزب الشقيق للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة برزاني؛ والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية، الذي يرأسه عبد الحميد درويش، هو الحزب الشقيق لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني.[13] ولقد ترجمت الخصومة والتنافس التاريخيين بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى منافسة بين الحزب الديمقراطي الكردي السوري والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية، وهي منافسة تستمر حتى اليوم ـ إضافة إلى انقسامات أخرى ـ تحت المظلة الموسعة المتمثلة في المجلس الوطني الكردي.

لقد بُذلت محاولات لتحقيق المصالحة بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي. ففي 11 تموز/يوليو 2012، مباشرة قبل أن تبدأ سلطة الدولة السورية بالانهيار في بعض المناطق الكردية، توسّط برزاني في التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة بين المجموعتين القيادتين. فقد نص الاتفاق الذي عرف بـ "إعلان أربيل" بأن يحكم الحزبان المناطق الكردية في سورية بشكل مشترك خلال المرحلة الانتقالية وتم تأسيس الهيئة الكردية العليا لهذا الغرض.

و يبدو أن هذا الاتفاق شكّل صدمة لأنقرة، التي رأت في برزاني حليفاً في احتواء وتهميش ـ بدلاً من إدماج وتعزيز ـ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.[14] ومنذ عام 2007، كان الاندماج الاقتصادي لإقليم كردستان العراق مع تركيا قد مهّد الطريق لقيام علاقات قوية على نحو استثنائي بين أنقرة وأربيل.[15] وبالمقابل فإن علاقات برزاني الوثيقة بتركيا هي التي صاغت انخراطه مع أكراد سورية. ولسنوات، كانت تركيا تضغط على برزاني لمواجهة حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل؛ واعتباراً من عام 2011، حثته على فعل الشيء ذاته ضد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، مجادلة بأن من مصلحته تكمن في الحد من نفوذ المنافس الرئيسي لأحزابه الشقيقة في سورية وتعزيز دوره هو على الساحة الداخلية السورية. كما تبنت السلطات التركية وجهة النظر القائلة بأن الطبيعة القومية الكردية لحزب العمال الكردستاني تشكّل تهديداً ليس فقط لسلطة برزاني كرئيس لإقليم كردستان العراق، بل أيضاً لأي طموحات قومية كردية يمكن أن تكون له.

و لقد أبرزت اتفاقية أبريل براغماتية برزاني ـ إقرارا بالقوة النسبية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمخاطر العسكرية والسياسية التي ينطوي عليها الصراع بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي. وبما أن الذكريات عن الحرب الأهلية الدموية التي دارت بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في التسعينيات لا تزال حية في أذهان الأكراد في سائر أنحاء الشرق الأوسط، فإن احتمال نشوب أي صراع بين الأكراد لا يحظى بأي شعبية. كما أن صراعاً داخلياً بين أكراد سورية يحمل مخاطرة نشر لهيبها إلى العلاقات المتوترة أصلاً بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في شمال العراق.[16]

---

[12] تعتبر الفصائل المكوّنة للمجلس الوطني الكردستاني وليدة الحزب الديمقراطي الكردي السوري؛ وقد حدثت منذ تأسيسه عام 1957 سلسلة من الانشقاقات، والاندماجات والانقسامات مما يجعل من الصعب تحديد أي هذه الفصائل هو الوريث الشرعي للحزب. عبد الحكيم بشار، وعبد الحميد درويش وغيرهما من زعماء الفصائل يزعمون جميعاً بحقهم في ارتداء عباءة الحزب الأصلي. انظر KurdWatch, report 8, December 2011, p. 25.

[13] لمراجعة تاريخ شامل للأحزاب السياسية الكردية في سورية، انظر المرجع السابق.

[14] أحد نواب حزب العدالة والتنمية ومستشار رئيس وزراء تركيا قال، "هذا النوع من المبادرات لا يستحق صداقة تركيا ... إن توفير مكان جديد لحزب العمال الكردستاني كي يتمركز وينشر نفوذه سيؤدي إلى نشوء وضع غير مقبول". Yalçın Akdoğan, "Yeni Kandil'lere izin verilemez" ["No permission will be given to new Qandils"], *Star*, 27 July 2012.

[15] تقرير مجموعة الأزمات رقم 81، "تركيا وأكراد العراق: صراع أم تعاون"؟، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

[16] إن أي صراع من هذا القبيل يخاطر بالانتقال إلى العراق، حيث أن من المرجّح أن يقوم حزب العمال الكردستاني بالرد على تحركات حكومة إقليم كردستان ضد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. جدير بالذكر أن صراعاً بين إيران وحزب الحياة الحرة الكردستاني (وهو مجموعة مسلّحة من الأكراد الإيرانيين) انتقل إلى العراق عام 2007. رداً على مقتل اثنين من جنودها، هاجمت إيران قوات حزب الحياة الحرة الكردستاني في كردستان العراق. واستمرت الأعمال القتالية على الحدود لأكثر من شهر، وتدخل الاتحاد الوطني الكردستاني فأرسل 200

وفي الوقت نفسه ، اتخذ برزاني خطوات لتعزيز الموقع العسكري لحلفائه. في تموز/يوليو،حيث أعلن أن حكومة إقليم كردستان كانت تدّرب المنشقين الأكراد من الجيش السوري في معسكرات في كردستان العراق.[17] وفي وقت لاحق شرح قائلاً:

> هناك 10,000 - 15,000 لاجئ كردي من سورية في كردستان. كثيرون منهم شباب. صحيح أن بعضهم كان قد تلقى تدريباً، إلاّ أنهم لم يتدربوا على الهجوم بل على الدفاع اذ ان المناطق التي يعيشون فيها ليس فيها أي نظام دفاعي، وهم بحاجة للمحافظة على هذه المناطق من انتشار الفوضى.[18]

أحد المتدربين في هذه المعسكرات شرح قائلاً:

> منذ اللحظة التي بدأت فيها التدريب، كان هناك برامج مختلفة: تدريب أساسي للمقاتلين وتدريب للضباط. وكان ذلك بإشراف عزيز أويسي، قائد قوات زريفاني [وهي قوات شبه عسكرية شبيهة بقوات الدرك وتابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني].19 بشكل عام، فإن أولئك الذين ينضمون إلى معسكرات التدريب في إقليم كردستان هم شباب أكراد سوريون خرجوا من سورية تجنبا للالتحاق بالخدمة العسكرية هناك أو لأنهم عاطلون عن العمل. آخرون يعتقدون أن هذه هي الطريقة التي يسهمون بها في القضية الكردية ومحاربة النظام.[20]

يُفترض أن هذه القوة، التي يُشاع أنها كانت تتكون من 650 فرداً في ذلك الحين وبلغ عدد أفرادها 1,200 بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2012،[21] كانت تهدف إلى مواجهة قوات الحماية الشعبية ـ الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. وبالفعل، يُذكر أن أفرادها واجهوا صعوبات في العودة إلى سورية بسبب التوتر مع قوات الحماية الشعبية، التي تسيطر على الجانب السوري من الحدود.[22]

قلّص اتفاق أربيل من احتمالات التصعيد بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي، إلاّ أنه لم يلغ هذه الاحتمالات. حتى هذا اليوم، وبفضل قوته العسكرية وقاعدة دعمه القوية بين الأكراد السوريين، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يستمر في العمل وحيداً على الأغلب، حيث يسيطر على المشهد الكردي السوري سياسياً وعسكرياً على حد سواء. إلاّ أن نقطة ضعفه الوحيدة تكمن في صلته بحزب العمال الكردستاني، وهو ما يكسبه بالتأكيد عداوة برزاني وتركيا. على النقيض من ذلك، فإن المجلس الوطني الكردي يبقى تحالفاً مجزأ، وغير قادر على العمل بفعالية كهيئة واحدة. لكنه مستمر بفضل الدعم المالي الخارجي والرعاية السياسية. وبهذا المعنى، فإن الصراع الكردي الداخلي في سورية يدور بين حزب قوي يرتبط بحلفاء ضعفاء ضد تحالف ضعيف يدعمه حلفاء أقوياء.

"Rrt Erbil: PUK-PJAK Confrontation In Sulaimaniyah", U.S. embassy Baghdad cable, 19 September 2007, as reported by WikiLeaks. جندي لمقاتلة أعضاء حزب الحياة الحرة الكردستاني في محافظة السليمانية.

[17] انظر Jane Arraf, "Iraqi Kurds train their Syrian brethren", Al Jazeera, 23 July 2012.

[18] مقابلة مع الرئيس مسعود برزاني، *L'Essentiel des relations internationales*, 27 September 2012.

[19] لوصف لقوات الأمن الكردية، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 103، العراق والأكراد: مواجهة مخاوف الانسحاب، 28 آذار/مارس 2011، الفصل الرابع.

[20] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جندي كردي هرب من الجيش السوري وانضم إلى معسكر تدريبي، أربيل، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[21] المرجع السابق.

[22] انظر Rozh Ahmed, "A rare glimpse into Kurdish armed forces in Syria", *Rudaw*, 5 August 2012.

II. من ربيع عربي إلى فرصة كردية

حوالي 10% من سكان سورية البالغ عددهم 23 مليون نسمة هم من الأكراد،[23] يقطنون بشكل أساسي في منطقة الحسكة شمال شرق البلاد وفي جيوب كبيرة غير متصلة على طول الحدود التركية وصولاً إلى عفرين في الشمال الغربي، وكذلك في المدينتين الكبيرتين حلب ودمشق وفي عدد من البلدات الأصغر وصولاً إلى القنيطرة. إضافة إلى غياب الاتصال الجغرافي هذا، فإن الأكراد السوريين، كغيرهم من الأكراد في سائر أنحاء الشرق الأوسط، مجزؤون سياسياً وأنتجوا عدداً كبيراً من الفصائل التي تنزع إلى التحالف مع القوى الإقليمية المتنافسة. منذ بداية الانتفاضة السورية عام 2011، والتغيّرات الدراماتيكية التي تحدث على المشهد السياسي الكردي تعكس جهوداً متجددة من قبل الأكراد لفرض أنفسهم كلاعب سياسي هام بحد ذاته، وهي محاولة واجهت عقبات كبيرة.

آ. الجمهورية العربية السورية والأكراد

كانت العلاقات بين الدولة السورية والأقلية الكردية فيها متوترة حتى قبل استلام النظام الحالي السلطة في أعقاب وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963. في عام 1962، استعملت السلطات بيانات مستقاة من تعداد للسكان في منطقة الجزيرة (المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات) في الشمال الشرقي لتجرّد حوالي 120,000 كردي من جنسيتهم السورية، مدّعية بأنهم كانوا مهاجرين غير شرعيين من تركيا.[24] يقدر عدد هؤلاء الأكراد الذين جُردوا من وضعهم القانوني و من خَلْفَهم بحوالي 300,000، أي 15% من الأكراد السوريين الذين يقدّر عددهم بحوالي مليونين.[25] يعيش هؤلاء في فراغ قانوني، حيث يحرمون من حقوق هامة مثل السفر داخل سورية وإلى الخارج (الذي يتطلب جواز سفر أو بطاقات هوية أخرى)؛ وامتلاك العقارات؛ والزواج بشكل قانوني معترف به؛ والاستفادة من دعم المواد الغذائية؛ والمشاركة في الانتخابات؛ واستلام المناصب (سواء كان المنصب منتخباً أو في الخدمة المدنية). رغم أن البعض مسجلون كأجانب، فإن الكثيرين منهم تم تجاهلهم تماماً. هذه الفئة الأخيرة يشار إليها بـ "المكتومين". طبقاً لأحد التقديرات، فقد كان في سورية حوالي 154,000 أجنبي و 160,000 مكتوم.[26]

كما أن الأكراد السوريين حُرموا من حقوقهم اللغوية. و بمرسوم صدر عام 1958 تم حظر نشر المطبوعات باللغة الكردية، حتى المدارس الخاصة مُنعت من تدريس تلك اللغة. و استبدل النظام الأسماء الكردية للبلدات والقرى بأسماء عربية؛ على سبيل المثال، فبلدة كوبانا الكردية سُميت عين العرب.[27] مؤخراً، في عام 2008، أضافت الحكومة قائمة طويلة من المظالم الكردية بإصدارها تشريعاً يقيّد حق الملكية، ونقلها وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بالأرض في المناطق الحدودية، بشكل يحرم حتى الأكراد الذين يتمتعون بالجنسية السورية في تلك المناطق من حق امتلاك العقارات.[28]

---

[23] تقرير مجموعة الأزمات رقم 108، "الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (IV): ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطئ"، 6 تموز/يوليو 2011، ص. 20.

[24] طبقاً لهيومان رايتس ووتش، "في عام 1962، جرّد تعداد استثنائي للسكان حوالي 120,000 كردي سوري - 20% من الأكراد السوريين - من جنسيتهم السورية. طبقاً للعديد من الروايات، أجري التعداد الخاص بطريقة عشوائية ... حيث صنف أخوة في نفس الأسرة، ولدوا في نفس القرية السورية، بشكل مختلف. أصبح الآباء أجانب في حين أن أبناءهم ظلوا مواطنين. ازداد عدد الأكراد الذين لا دولة لهم بمرور الوقت مع تزايد أعداد أبناء وأحفاد أولئك الذين فقدوا جنسيتهم عام 1962؛ ونتيجة لذلك، يقدر عددهم حالياً بـ 300,000". "Syria: The Silenced Kurds", October 1996. بررت الحكومة إجراءاتها بالادعاء بأن العديد من هؤلاء الأكراد أتوا من بلدان مجاورة، خصوصاً من تركيا. بعد انهيار التمرد الكردي عام 1925 ضد الجمهورية القومية التركية الجديدة بزعامة كمال أتاتورك، هرب العديد من الأكراد الأتراك إلى سورية تجنباً للقمع. لمزيد حول هذا التمرد، انظر http://carnegie.org/fileadmin/Media/ Publications/PDF/Turkey's%20Kurdish%20Question.pdf. استفتاء عام 1962، الذي وُصف كإجراء قومي لمنع استقرار المجموعات غير العربية في المنطقة، وما تلاه من نزع جنسية الأكراد هدف في الواقع إلى حماية الإقطاعيين. جمال باروت، "كيف نشأت مشكلة أجانب تركيا في سورية؟" *لوموند ديبلوماتيك* – الطبعة العربية، آب/أغسطس 2009؛ "Stateless Kurds in Syria: Illegal invaders or victims of a nationalistic policy?", KurdWatch, report 5, p. 6.

[25] في غياب الأرقام الموثوقة، فإن رقم مليونين يُقبل على أنه تقدير تقريبي.

[26] KurdWatch, report 5, op. cit., pp. 6-9.

[27] طبقاً لهيومن رايتس ووتش، فقد بدأت الحكومة بإعطاء أسماء عربية للبلدات والقرى الكردية في محافظة الحسكة وفي منطقة كرد داغ قرب عفرين في السبعينيات. انظر www. hrw.org/reports/1996/10/01/syria-silenced-kurds. لنظرة عامة حول وضع الأكراد في سورية انظر David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London and New York, 2004), pp. 466-484; and Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Politics and Society* (London, 2009).

[28] انظر "Commentary on the political implications and economic consequences of a decree", KurdWatch, report 6. في أيلول/سبتمبر 2008، شدد المرسوم 49 إجراءات شراء وبيع وإيجار الأراضي في المناطق الحدودية. أدانت الأحزاب الكردية ذلك المرسوم بوصفه محاولة من النظام لتعريب المناطق الكردية، رغم أنه أثر أيضاً وبشدة بالمناطق العربية، خصوصاً في حوران على الحدود مع الأردن. لمراجعة النص الكامل، انظر المرجع السابق.

ظل وضع الأكراد دون تغيّرات جوهرية في ظل حكم حافظ الأسد وبشار الأسد. رغم الإقرار بالمشاكل المرتبطة بتعداد عام 1962، فإن بشار الأسد أخفق على مدى سنوات في اتخاذ خطوات لمنح الجنسية سواء للأجانب أو للمكتومين.[29] كما وصفت مجموعة الأزمات من قبل، فإن الأكراد عانوا أيضاً من إهمال النظام الدائم والفاضح لشمال شرق سورية، وهي منطقة غنية بالثروات لكنها تعامَل كالبقرة الحلوب من قبل السلطات المركزية.[30] فعندما اندلعت انتفاضة عام 2011، انقسم الأكراد السوريون في البداية حول ما إذا كان ينبغي أن ينضموا إليها. رغم أنهم لم يكونوا متعاطفين كثيراً مع النظام، فإن ذكريات قمع الحكومة لهم عام 2004 في القامشلي[31] وردود الفعل غير المبالية التي أثارتها بين السوريين من غير الأكراد ـ الذين تساورهم شكوك قديمة إزاء المشاعر الانفصالية للأكراد ـ كانت لا تزال حية في أذهانهم. أحد النشطاء الشباب شرح قائلاً:

> كان هناك خوف كبير في الشارع في البداية. أولاً، كانت الأحزاب السياسية لا تشجع على التظاهر. ثم كان هناك الخوف من أن ينظر إلينا الآخرون على أننا 'انفصاليون'. كنا نعرف أن النظام سيحاول أن يقول هذا عنا، كما كان قد فعل خلال أحداث القامشلي عام 2004.[32]

تفاوتت ردود الفعل بين مدينة وأخرى، في عامودا على سبيل المثال، انضمت لجنة الشباب المحلية إلى الانتفاضة واستفادت من التجارب التي اكتسبها الناشطون الشباب عام 2004, وفي أماكن أخرى، حيث كانت الأحزاب الكردية أقوى، كان قادتها يخشون من القمع الشديد للنظام وأبقوا أية رغبة في الاحتجاج تحت السيطرة، بما في ذلك في القامشلي، حيث مقرات هذه الأحزاب.[33]

كان النظام حريصاً على تحاشي المواجهة في الشمال الشرقي، خشية تشتيت الموارد الضئيلة ورغبة منه في المحافظة على ولاء الأقليات لتصوير الانتفاضة على أنها بشكل جوهري ثورة عربية سنية. نتيجة لذلك، تعامل مع الاضطرابات المحلية في المناطق الكردية بدرجة أكبر من اللباقة مما فعل في مناطق أخرى وأقدم مباشرة على القيام باتصالات سياسية مع الأكراد.[34]

في نيسان/إبريل 2011، بعد اندلاع المظاهرات المعادية للنظام في المدن ذات الأغلبية العربية، منح النظام الجنسية لعدة آلاف من الأكراد في محافظة الحسكة.[35] وكان الهدف غير المعلن لهذا التنازل تهدئة هذه المجموعة والتغطية على الاحتجاجات الكردية المعادية للنظام. ليس واضحاً ما إذا كان هذا التكتيك قد آتى ثماره. اشتكى عدد من الأكراد من أن التحرّك لم يكن كافياً لكنه شعر بأنهم إذا امتنعوا عن العمل ضد النظام، فإنهم قد يحصلون على المزيد من التنازلات.[36] آخرون كان لهم رأي مخالف. ناشط شاب من القامشلي حصل على الجنسية عام 2011 أظهر هويته السورية الجديدة لمجموعة الأزمات في تشرين الأول/أكتوبر 2012

---

[29] في خطاب له عام 2007، اقر بشار الأسد علناً بالأخطاء التي ارتكبت في تعداد عام 1962 وميّز بين الأجانب والمكتومين، قائلاً إن منح الجنسية للأجانب سيصبح ممكناً فقط بعد أن تتم تسوية وضع المكتومين. إن منح الجنسية لكلا المجموعتين سيغيّر الميزان الديموغرافي بين الأكراد والعرب في محافظة الحسكة لصالح الأكراد، Amude.com, 18 July 2007. لم تُتخذ أي إجراءات ملموسة حتى اندلاع الاضطرابات عام 2011.

[30] تقرير مجموعة الأزمات، "ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطئ، مرجع سابق".

[31] في آذار/مارس 2004، اندلع القتال بين العرب والأكراد في مباراة لكرة القدم في القامشلي، المدينة الرئيسية في المناطق الكردية السورية. رفع المشجعون الأكراد أعلامهم القومية وهتفوا بشعارات مؤيدة للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، الذي كان قد قاد الحرب على العراق عام 2003. تصاعد القتال، واندلعت الاضطرابات في سائر أنحاء القامشلي، واستمرت ثلاثة أيام. أحرق المشاركون في أعمال الشغب مقر حزب البعث المحلي وقلبوا تمثال لحافظ الأسد؛ ورداً على ذلك، أرسل الجيش آلاف الجنود إلى القامشلي وقام بعمليات وحشية، وقام بقتل ما لا يقل عن 30 كردياً، وجرح أكثر من 160 واعتقل أكثر من 2,000 طبقاً لـ "Syria: End Persecution of Kurds", Human Rights Watch, 26 November 2009. لنظرة عامة انظر Julie Gauthier, "Les événements de Qamichlo: Irruption de la question kurde en Syrie?", *Études kurdes 8: Errance et terre promise. Juifs, Kurdes, Assyro-Chaldéens* (2005), pp. 97-114; Robert Lowe, "The Syrian Kurds: A people discovered", Middle East Program, Chatham House briefing paper (2006), pp. 1-8; and "The al-Qamishli uprising: The beginning of a new era for Syrian Kurds?", KurdWatch, report 4.

[32] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط كردي سوري، أربيل، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[33] الناشط، وهو عضو في لجنة شباب عامودا قال، "في عامودا، كنا من الأوائل في جميع أنحاء سورية الذين نظموا مظاهرات بعد درعا [حيث بدأت الانتفاضة في آذار/مارس 2011]. خرجنا إلى الشارع أول مرة في 29 آذار/مارس. أردنا أن نكون منسجمين مع الثورة في المدن السورية الأخرى، وكنا نحمل الأعلام السورية والكردية ونهتف بالشعارات بالكردية والعربية. كنا حتى نتنافس مع مدن مثل كفر نبل – البلدة [العربية] التي حققت شهرة بشعاراتها الذكية والفكاهية – حول من يرفع الأعلام الأجمل والأفضل. اكتسبنا خبرة من أحداث القامشلي عام 2004، وفي هذه المرة خرج إلى الشارع أعداد أكبر من الناس، عندما وجدوا أن ثمة احتمالاً لتحقيق شيء ما". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[34] انظر تقرير مجموعة الأزمات، "ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطئ"، مرجع سابق، 6 تموز/يوليو 2011.

[35] BBC, 7 April 2011. Decree 49 (April 2011) grants citizenship to stateless, registered *ajaneb* but does not mention *maktumin*. المرسوم 49 (نيسان/إبريل 2011) يمنح الجنسية للأشخاص الذين لا دولة لهم، والأجانب المسجلين لكنه لا يذكر المكتومين.

[36] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2012. كردي آخر دون دولة، وهو لاجئ في مخيم دومير في إقليم كردستان العراق منذ عام 2004، اشتكى من أن النظام كان قد "منح" الجنسية السورية للأكراد بشكل متأخر جداً وتحت الضغط، ولم "يعد إليهم حقهم" بطيب خاطر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دوميز، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

وقال، "عندما حصلت على هذه العام الماضي، خرجت للتظاهر مرة أخرى في نفس اليوم".[37] كما أطلق النظام سراح عدة سجناء سياسيين أكراد في تشرين الأول/أكتوبر 2011 كجزء من اتفاق مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. وقد نجحت هذه الاستراتيجية على الأقل إلى حد ما، كما شرح شخص تربطه علاقات وثيقة بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في مطلع عام 2012:

> النظام ضعيف الآن، وبالتالي نستطيع أن نحصل على تنازلات تتعلق بحقوق الأكراد، كما رأينا في قضية الجنسية. كانت سورية تجعل الأكراد يؤدون الخدمة العسكرية، وتعطيهم بطاقات هوية سورية عندما يدخلون الجيش ومن ثم تستعيد هذه البطاقات عندما ينهون خدمتهم. دون الجنسية، لا تستطيع الزواج بموجب القانون؛ ولا تستطيع شراء منزل أو سيارة ... إلخ. في البداية، طلب حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى أعضائه أن لا يتظاهروا، مما كان له دور في المحافظة على الهدوء في المناطق الكردية في الأشهر الأولى من الثورة، وهذا أعطى النظام مبرراً لمنح الجنسية. علاوة على ذلك، فقد تم إطلاق سراح جميع سجناء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي من السجون السورية قبل ثلاثة أشهر.[38]

ب. الاضطرابات المحلية

استجابة إلى الانتفاضة في أماكن أخرى من البلاد، ظهرت حركة احتجاجية كردية محدودة مناهضة للنظام حول مجموعات من الشباب كانت موجودة أو حديثة التشكّل "لجان التنسيق المحلية".[39] نظم النشطاء الشباب أنفسهم باللجوء إلى فيسبوك وغيره من الوسائط الاجتماعية. على حد تعبير أحدهم:

> في البداية، قررنا في عامودا تشكيل لجان فقط من أجل تنظيم المظاهرات بشكل أفضل. بعد عامودا، تبعتها رأس العين والمالكية. في أواخر عام 2011، اندمجت جميع لجان التنسيق الكردية في اتحاد تنسيقيات الشباب الكورد. في عام 2012، حدثت انقسامات، حيث انضمت 9 لجان تنسيق أخرى إلى تحالف آخر، هو ائتلاف أفاهي.[40]

كانت شعارات النشطاء تعكس الشعارات التي تُطلق في أمكنة أخرى، وتدعو بشكل خاص إلى "إسقاط النظام". بشكل عام، فإنهم أظهروا أنهم يتشاطرون أهدافاً مشتركة مع شرائح المجتمع الأخرى. صحفي كردي سوري شرح قائلاً: "عندما تسمع شعاراً في حماه، فإنك ستسمع نفس الشعار في اليوم التالي في القامشلي. هؤلاء المحتجون [لجان التنسيق المحلية]، يعتبرون أنفسهم جزءاً من المعارضة، وعندما تمارس الحكومة القمع في حمص وحماه، فإن لجان التنسيق المحلية تحاول إظهار التضامن مع تلك المناطق".[41] في معظم الأحيان كانت المظاهرات تحدث أيام الجمعة كي تظل منسجمة مع الحركة الاحتجاجية في سائر أنحاء البلاد والتي تستعمل صلاة الجمعة كنقطة حشد، رغم أن العديد من الأكراد العلمانيين كانت تساورهم المخاوف من فكرة استبدال النظام الحالي في دمشق بنظام إسلامي.

منذ البداية، واجهت لجان التنسيق المحلية الكردية نفوذ الأحزاب السياسية الكردية التي ظلت جميعها تقريباً غير راغبة في الانضمام إلى المظاهرات المعادية للنظام. ناشط كردي قال:

> كانت الأحزاب السياسية تحث الناس على عدم الخروج إلى الشوارع. وثمة أسباب عديدة لذلك. كان البعض يعتقد أن الثورة ستفشل. كما أنهم كانوا يخشون من أن الشباب سينشئون حركة سياسية يمكن أن تنافس الأحزاب التقليدية. و كان كثيرون لا يزالون يفكرون في خيار التفاوض مع النظام. في عامودا، نظمنا مظاهرات بموافقة الأحزاب السياسية. خرج النشطاء الشباب المستقلون إلى الشوارع، وقرر العديد منهم ترك الأحزاب السياسية.[42]

علاوة على ذلك، وحيث أن المظاهرات كانت تدعو إلى إسقاط النظام ولم تحظ بموافقة أي حركة سياسية، فإن لجان التنسيق المحلية كانت الأكثر عرضة لهجمات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الذي قام بقمع

---

[37] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط كردي سوري، أربيل، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
[38] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كردستان العراق، 7 كانون الثاني/يناير 2012.
[39] وهذه تضم حركة الشباب الأكراد، واتحاد تنسيقيات الشباب الأكراد واتحاد الشباب الكردي.
[40] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط كردي سوري، أربيل، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2012. طبقا لعبد السلام عثمان، مؤسس اتحاد تنسيقيات الشباب الكورد، اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2012 باتت مجموعات التنسيق الرئيسية هي مجموعته، إضافة إلى أفاهي، وشباب ميلاد الحرية، وحركة شباب الثورة، وحركة الشباب الكردي وائتلاف شباب سوا. لمزيد من التفاصيل، انظر www.kurdwatch.org/syria_article.php?aid=2719&z=en&cure=240.
[41] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أديب عبد المجيد، 1 شباط/فبراير 2012.
[42] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط كردي سوري، أربيل، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

المظاهرات في المناطق الكردية كجزء من محاولته لفرض سيطرته.[43] نتيجة لذلك، فإن معظم لجان التنسيق المحلية ركّزت على القامشلي أو عامودا، حيث حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الأضعف حضوراً.

اغتيال مشعل تمو، مؤسس حزب تيار المستقبل، وهو حزب كردي سوري صغير معادي بشدة للنظام وتربطه علاقات وثيقة بالنشطاء الشباب، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2011 أدى إلى خروج أكبر مظاهرة حتى ذلك اليوم. كان تمو أحد السياسيين الأكراد القلائل الذين شاركوا في المظاهرات المعادية للنظام، ودعوا إلى إسقاطه وانضم إلى المجلس الوطني السوري، الذي يتكون من ائتلاف تطغى عليه مجموعات المعارضة العربية. اغتيل تمو من قبل مهاجمين يرتدون لباساً مدنياً بينما كان يحضر اجتماعاً سياسياً في أحد المنازل في القامشلي، وسط مزاعم بأن اغتياله تم بأوامر من النظام، لكن أحاط باغتياله شكوك واسعة الانتشار بضلوع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.[44] رغم أن الأكراد الذين ينتمون إلى لجان التنسيق المحلية زعموا أن حوالي 10,000 - 15,000 متظاهر خرجوا إلى شوارع القامشلي في كل يوم جمعة على مدى أسابيع في أعقاب الاغتيال، ليس هناك دليل يدعم هذا الادعاء. الفيديوهات التي نشرت على يوتيوب، والتي يصعب التحقق منها، كانت تظهر عدداً لا يزيد عن حوالي 1,000 متظاهر خلال مظاهرات أيام الجمعة.[45]

بصرف النظر عن الأعداد، فإن الاحتجاجات التي تسبب بها اغتيال تمو لم تستمر. كانت مجموعات الشباب الكردية، رغم نشاطها، تجد صعوبة في إيجاد مجال يسمح لها بالنمو سواء داخل صفوف الانتفاضة السورية أو على الحلبة السياسية الكردية. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى أن هذه المجموعات كانت ممزقة بين الانقسامات الكردية الداخلية المتزايدة ـ التي كانت الأحزاب السياسية تشجعها في كثير من الأحيان، وكذلك بسبب الصعوبات المتزايدة في التنسيق مع مجموعات المعارضة غير الكردية في أمكنة أخرى ـ وبسبب عدم قدرتها على ترجمة التعبئة والحشد إلى مشروع سياسي واضح. على حد تعبير أحد النشطاء:

> أصبحت مجموعات الشباب الأكراد منقسمة على نحو متزايد. في البداية، حاولنا التنسيق مع لجان الشباب في أجزاء أخرى من البلاد، إلاّ أن هذا كان يزداد صعوبة. يستغرق السفر من القامشلي إلى دمشق حوالي 9 ساعات. كما أن الأحزاب السياسية حاولت أيضاً احتواء بعض لجان الشباب، وقدمت لها التمويل أولاً ومن ثم السلاح. وبهذه الطريقة تفاقمت الانقسامات بين الناس.[46]

جدير بالملاحظة أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كان يقمع المظاهرات المعادية للنظام؛ وكانت مظاهراته تخرج دعماً للحزب وليس في مناهضة النظام. واتبع المجلس الوطني الكردي نفس الأسلوب عندما تأسس في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2011، حيث كان يخرج في المظاهرات لتعزيز مكانته أكثر مما يفعل لمعارضة النظام.

---

[43] لقد سجلت "كورد ووتش" عدداً من الحالات التي انخرط فيها أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ومؤيدوه بشكل متكرر بمهاجمة، وتهديد أو اختطاف النشطاء الشباب المعادين للنظام. وتقول، بين أشياء أخرى، إنه في 7 أيلول/سبتمبر 2012، اعتقل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ثلاثة نشطاء في عامودا وفي وقت لاحق هاجم المتظاهرين المطالبين بإطلاق سراحهم بالهراوات والحجارة؛ في 29 حزيران/يونيو 2012، يُزعم أن أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هاجموا المتظاهرين في عين العرب وعفرين؛ وفي 12 تموز/يوليو 2012، ذُكر أن أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هاجموا أعضاء عدة مجموعات شبابية في المالكية. انظر www.kurdwatch.org/index.php?cid=245&z=en. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ينكر مثل هذه المزاعم. رئيس الحزب صالح مسلم أخبر كرد ووتش قائلاً: "نشرتم خبراً ألمحتم فيه إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كان مسؤولاً عن بعض الأفعال. نحن لا نقبل بهذا ... حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي منظمة سياسية. إننا نرفض العنف الذي يستند إلى دوافع سياسية وقمع الناس؛ إننا ندين ذلك ... لم يقم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بخطف أو تهديد أحد. أظهروا لي شخصاً واحداً يقول إنه اختطف وهدد من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. هذا لا يعدو كونه دعاية إعلامية بهدف نزع المصداقية عن الحزب وحركة التحرر الكردية. ونحن نرفض هذا". مقتبس في "كورد ووتش"، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[44] كان تمو قد نجا من محاولة سابقة لاغتياله في 8 أيلول/سبتمبر 2011، قال لكورد ووتش في أعقابها: "النظام يصدر الأمر. لكن بالطبع فإن المعارف ينفذونه. لدى النظام العديد من القتلة المأجورين ... في عين العرب تم اختطاف أحد النشطاء. وفي رأس العين تعرض اثنان آخران للضرب. وفي المالكية جرت محاولة اختطاف". حيث كان هناك مزاعم بأن هذه الأفعال ارتكبها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فمن المرجح أن تمو كان يلمح إلى ضلوع الحزب في محاولة اغتياله في أيلول/سبتمبر. انظر www.kurdwatch.org/index.php?aid=2077&z=en&cure=232. في حين أن عدة مسؤولين في المجلس الوطني الكردي والأكراد السوريين غير المنتمين لأي حزب سياسي يزعمون في مجالسهم الخاصة بأن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هو الذي قتل تمو، فإنهم يشيرون في تصريحاتهم العلنية إلى النظام. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يزعم أن تركيا هي المسؤولة عن الاغتيال، إلا أن قلة من المراقبين يأخذون هذه المزاعم على محمل الجد، حيث أن تمو كان أحد الأكراد القلائل الذين انضموا إلى المجلس الوطني السوري المدعوم من تركيا. انظر www.kurdishglobe.net/display-article.html?id=B401BD71512EFC6525D69EA3048CD6F7.

[45] على سبيل المثال، انظر www.youtube.com/watch?v=a_pr-YhoawE; www.youtube.com/watch?v=P5g HLa29m8k; www.youtube.com/watch?v=KmCmG5niuxg; and www.youtube.com/watch?v=pLP efehcncs.

[46] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط كردي سوري، أربيل، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

ج. الأحزاب السياسية تتولى القيادة

إضافة إلى المظاهرات التي كان ينظّمها النشطاء الشباب، فإن المظاهرات الأخرى التي هيمنت عليها الأحزاب السياسية أظهرت طبيعة متميزة تعكس الأجندات الخاصة لهذه الأحزاب وليس التضامن مع التمرد الجاري في باقي أنحاء البلاد. فمثلاً المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي استعملا شعارات مخففة ضد النظام، فكان أكثر الشعارات انتشاراً "لا للبعث، لا للتدخل الأجنبي"، حتى مع تنامي المشاعر القومية الكردية وزيادة الإفصاح عنها.

بينما شحن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على وجه الخصوص مظاهراته بلهجة كردية قوية، مستعملاً الرموز الكردية ومعبراً عن دعمه لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، المسجون في تركيا. كما تمت ملاحظته أعلاه، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي برر موقفه الأكثر اعتدالاً بالمجادلة بأن هذا يسمح للأكراد بالحصول على تنازلات من الحكومة.[47] كما أن المجلس الوطني الكردي لم يشجع على الخروج في مظاهرات معادية للنظام، وبدلاً من ذلك عبّر عن مطالب كردية محددة. مسؤول في المجلس الوطني الكردي شرح قائلاً:

> في البداية، عندما اندلعت الثورة، لم نرغب بالمشاركة بأعداد كبيرة. كان ذلك تحركاً تكتيكياً لتجنب تعرض الناس للقتل. كان من المعروف أن في الربيع العربي، يتظاهر العرب يوم الجمعة. ولذلك، قررنا نحن كأكراد أن نتظاهر أيام الأربعاء كي نميز أنفسنا.48 بعد تأسيس المجلس الوطني الكردي، لم يعد الناس يتظاهرون من أجل "إسقاط النظام" بقدر ما كانوا يتظاهرون من أجل حق الأكراد في تقرير المصير و "تغيير النظام برمته".[49]

يقول المجلس الوطني الكردي إنه يدعم الانتقال الديمقراطي, اذ قال عبد الحكيم بشار، رئيس الحزب الديمقراطي الكردي السوري، الحزب الشقيق للحزب الديمقراطي الكردستاني "المجلس الوطني الكردي يدعو إلى 'تغيير النظام'، وليس لـ 'إسقاط النظام' لأن 'الإسقاط' كلمة عنيفة، في حين أن 'التغيير' يعبّر عن عملية ديمقراطية. تركنا الشباب يدعون لـ 'إسقاط النظام'، في حين أننا نفضل طرح القضية بطريقة أكثر دبلوماسية".[50] عضو آخر في المجلس الوطني الكردي عبّر عن ذلك بشكل مختلف: "ليست المسألة في أننا لا نريد للنظام أن يسقط. ليسقط ألف مرة. لكن إذا ظلت البنية التحتية السياسية هي نفسها، بصرف النظر عما إذا ظل النظام أو رحل، فإننا كأكراد لن نحصل على حقوقنا. ولذلك فإننا بحاجة إلى تغيير النظام برمته، لأن البنية التحتية تؤكد على فكرة الدولة المركزية".[51] بعبارة أخرى، دون حصول الأكراد على درجة أكبر من الاستقلال، فإن المجلس الوطني الكردي لا يرى حلاً للمسألة الكردية في سورية، بصرف النظر عن هوية الموجودين في السلطة.

د. صعود حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي

إضافة إلى سياساته التمييزية حيال الأكراد، فقد سعى النظام أحياناً إلى استمالة حزب العمال الكردستاني والمرتبطين به كأوراق محتملة في لعبة القوة مع تركيا والعراق. فمنذ السبعينيات، كانت دمشق تنظر إلى الأكراد الذين يعيشون في شمال شرق سورية بشكل يفضّلهم عن القبائل العربية السنية التي كانوا يتعايشون معها والتي كان يرى النظام في علاقاتها الطبيعية مع العراق تهديداً لأمنه الوطني. وطوال الثمانينيات والتسعينيات، عانت العلاقات التركية ـ السورية بسبب النزاع على الأراضي بشأن منطقة الإسكندرون (التي ضمتها تركيا في عام 1939)؛ وتقوية العلاقات التركية ـ الإسرائيلية؛ وقرار أنقرة عام 1983 ببناء حاجز هائل

---

[47] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شخص مقرب من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، 7 كانون الثاني/يناير 2012. وبالمقابل، فإن ذلك ساعد على وقاية الأكراد من الأعمال الانتقامية التي شهدتها أماكن أخرى. شخص مقرب من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قدم التبرير التالي: "نحن لا نستعمل شعار 'إسقاط النظام' لأننا لو فعلنا ذلك، فإن القتل الذي يحدث في حمص وحماه قد يحدث في كردستان أيضاً. وعلى عكس حمص وحماه، فإن الإخوان المسلمين [الذين يشكلون جزءاً كبيراً من المجلس الوطني السوري] والآخرين لن يكترثوا إذا جرت عمليات القتل في كردستان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 7 كانون الثاني/يناير 2012.

[48] أرادت لجان التنسيق المحلية أن تظهر تضامنها مع الثوريين العرب السوريين بالتظاهر أيام الجمعة، كنظرائهم في حمص، وحماه وأماكن أخرى، في حين أن القادة السياسيين الأكراد سواء من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أو من المجلس الوطني الكردي ميزوا أنفسهم باللجوء إلى مظاهرات أيام الأربعاء.

[49] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 31 كانون الأول/ديسمبر 2011. فؤاد حسين، مدير مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان، قال، "بما أن الاحتجاجات بدأت في سورية، فإننا جلسنا مع إخواننا، الأحزاب الكردية السورية، وخططنا لوضع استراتيجية. لو كانوا قد بدأوا مباشرة، فإن النظام كان سيهاجمهم مباشرة ويتهمهم بالسعي للانفصال. بدلاً من ذلك، قررنا التقدم تدريجياً: أولاً، لنرى ما إذا كان الآخرون سيبدؤون [بالتظاهر]؛ ومن ثم، إذا اخترنا نحن [الأكراد] المشاركة، فإننا سنبدأ سلمياً وسندعو للتغيير الديمقراطي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 14 كانون الثاني/يناير 2013.

[50] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 28 كانون الثاني/يناير 2012.

[51] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 5 كانون الثاني/يناير 2012.

ـ سد أتاتورك ـ على نهر الفرات، مباشرة إلى الشمال من نقطة عبوره إلى سورية. الرئيس السوري حينذاك حافظ الأسد، الذي أرعبته سيطرة تركيا على موارد سورية المائية، قد زاد من دعمه لحزب العمال الكردستاني، ومنحه ملاذاً على الأراضي السورية وفي المناطق التي تسيطر عليها سورية في لبنان.[52] ولم تجبر سورية حزب العمال الكردستاني على مغادرتها إلا عندما هددت تركيا باتخاذ إجراءات عسكرية عام 1998، حيث اتخذ الحزب مقراً له في سلسلة جبال قنديل شمال العراق.[53]

مع تطور العلاقات التركية ـ السورية، تدهورت علاقات النظام بحزب العمال الكردستاني. فاتفاقية أضنة لعام 1999 بين دمشق وأنقرة دفعت قوات الأمن السورية إلى قمع العناصر المتبقية من حزب العمال الكردستاني داخل البلاد. وردّ حزب العمال الكردستاني عام 2003 بتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بشكل سري كذراع سياسي له في سورية، معتمداً على الدعم الذي راكمه خلال السنوات التي عمل فيها بشكل علني في البلاد؛ كما أنه اعتمد على العديد من أقارب مقاتلي حزب العمال الكردستاني من أصل سوري والذين قتلوا في الصراع ضد تركيا.[54] الجدير بالذكر أن القمع الوحشي الذي مارسه النظام لانتفاضة القامشلي عام 2004 ركز بشكل كبير على أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الذين شكت السلطات في أنهم يقودون الاضطرابات.[55]

ثم تغير الوضع مع انتفاضة عام 2011. فبعد فشل المحاولات الهادفة إلى إقناع بشار بتغيير مساره، قطعت تركيا علاقاتها مع النظام السوري وبرزت بوصفها أحد أكبر الداعمين النشطين للمعارضة.[56]و كردٍّ من دمشق, قام بشار الاسد, باستعارة اسلوب والده حافظ الاسد, باستمالة حزب الاتحاد الديمقراطي المهمّش, منها لاحتواء الاحتجاجات ضد النظام و الاهم من ذلك, تعزيز نفوذه بالتلويح بورقة دعم حزب العمال الكردستاني ضد تركيا.

بالنسبة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فإن هذا المشهد المتغيّر وفّر فرصة لتأسيس وجود قوي له في سورية, فقام بتأسيس المجلس الشعبي لغربي كردستان، الذي يصفه بأنه جمعية محلية منتخبة تأسست لتقديم الخدمات الاجتماعية. طبقاً لشخص تربطه علاقات وثيقة مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فإن "المجلس الشعبي لغربي كردستان له ممثلين محليين في جميع أنحاء كردستان سورية، بما في ذلك عين العرب، والقامشلي وحي الشيخ مقصود في حلب ذي الأغلبية الكردية. لدى المجلس الشعبي لغربي كردستان رؤساء بلديات وقادة محليون يقومون بعمل البلديات بدلاً من الحكومة. تم تأسيسه في 12 كانون الأول/ديسمبر 2011 ويتكون من 320 عضواً".[57]

و تهدف أنشطة المجلس الشعبي لغربي كردستان إلى حشد الدعم لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي من خلال شبكات الرعاية ـ تقديم الخدمات الاجتماعية وشكل من أشكال الإدارة في المناطق التي تعاني من الفراغ في السلطة.[58] وسعى لتقديم نموذج مناقض للمجلس الوطني الكردستاني الذي يسود اعتقادٌ بأنه يعاني من الفساد وسوء التنظيم.[59] محلل كردي سوري قال:

---

[52] انظر Gil Dibner, "My enemy's enemy: Turkey, Israel, and the Middle Eastern balance of power", *Harvard International Review*, 12 December 1998.

[53] لمزيد من المعلومات حول العلاقات التركية ـ السورية انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 108، "إعادة خلط الأوراق؟ (I): استراتيجية سورية قيد التطور"، 14 كانون الأول/ديسمبر 2009، ص. 5-8.

[54] طبقاً لشخص يتمتع بعلاقات وثيقة مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فإن حوالي 3,500 من مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين قتلوا في الصراع مع الدولة التركية كانوا من أصل سوري. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 7 كانون الثاني/يناير 2012. تتمثل إحدى طرق تعزيز حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لدعمه في أوساط قواعده بالاحتفال بذكرى المقاتلين الذين قتلوا، كما يظهر من صورة لمؤيدي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يحملون لافتة كتب عليها: "جمعة الشهداء والحرية"، www.facebook.com/media/set/?set=a.369729856424259.88910. 252366188160627&type=3.

[55] انظر "Group Denial", Human Rights Watch, 26 November 2009.

[56] رداً على ذلك، انتزع بشار ورقة من دفتر ألعاب والده، وسعى لاستمالة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لاحتواء الاحتجاجات المناهضة للنظام، والأهم من ذلك، تعزيز موقعه حيال تركيا بالتلويح بخطر تعزيز قوة حزب العمال الكردستاني.

[57] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2012. يدعو ميثاق المجلس الشعبي لغربي كردستان إلى أنشطة شعبية، مثل تشكيل مجالس محلية منتخبة؛ وبناء المراكز الصحية، والرياضية والثقافية، وأكاديميات لحقوق الإنسان، ومدارس ومراكز لغوية تركز على تدريس اللغة الكردية؛ وتطوير المؤسسات الإعلامية ومراكز حقوق المرأة؛ وبذل الجهود لاستعادة أسماء المدن، والبلدات والقرى الكردية في المناطق الكردية السورية. "الشرق الأوسط والديمقراطية: الأحداث الأخيرة في سورية وموقف الأكراد"، مؤتمر عقده حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي حضرته مجموعة الأزمات، بروكسل، 12 آذار/مارس 2012.

[58] على سبيل المثال، زعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في عفرين بأنه يطلق حملة ضد زراعة الحشيش، مؤكداً على مهاراته في الإدارة المحلية ومسؤوليته المدنية. www.facebook.com/photo.php?fbid= 66744.252366188160627&type=1. 397322800331631&set=a.253541481376431.

[59] يظهر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي صورة للكفاءة، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. سيامند حاجو من" كورد ووتش"، قال، "هناك الكوادر السياسية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، لكن هناك أيضاً السكان المحليون الذين ينضمون الآن إلى الحزب لأنهم يرون أن المجموعة قوية. بعض الناس في القامشلي يقولون، حسن، على الأقل يمكن لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أن يفرض سيطرته على الشوارع وبالتالي فإننا نؤيده. من الواضح أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يمتلك خبرة تفوق خبرة الأحزاب الكردية الأخرى؛ ويجعل

تم تأسيس المجلس الشعبي لغربي كردستان بحيث يستطيع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أن يقول: نحن متّحدون مع الشعب، ولسنا بحاجة الأحزاب السياسية الأخرى. انهم يفعلون أشياء كهذه دائما. في عام 1992، عندما أسست حكومة إقليم كردستان في كردستان العراق، أسس حزب العمال الكردستاني المجلس الشعبي لغربي كردستان في بروكسل رداً على ذلك، حيث لم يكن بوسعهم الانضمام إلى حكومة إقليم كردستان. الآن وقد تأسس المجلس الوطني الكردي في سورية، فإن المجلس الشعبي لغربي كردستان يمثل طريقتهم في القول: الجماهير معنا، ونحن منسجمون معها بدلاً من أن نكون في جبهة مع أحزاب سياسية [كردية أخرى].[60]

منذ انطلاقة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، استمد قوته من طريقته في التنظيم, اذ أسس لجاناً شعبية محلية، وجعل كلاً منها مسؤولة عن أنشطة معينة في المناطق التي يقطنها الأكراد والتي يسيطر عليها الحزب. تجتمع اللجان الشعبية المحلية تحت مظلة هيئة مركزية أسست عام 2007 هي لجنة المنسّقية المركزية، التي تتكون من رؤساء كل قسم.[61] عضو في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مسؤول عن قسم الشباب قال:

بوحي من أيديولوجية أوجلان، نعتقد أن تنظيم المجتمع خطوة ضرورية لتحقيق مشروعنا السياسي المتمثل في الإدارة الذاتية الديمقراطية. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي حزب سياسي، وجزء من مشروع أكبر هو حركة للمجتمع الديمقراطي، الذي يضم أيضاً حركة الشبيبة، وحركة المرأة ومؤسسات اللغة الكردية.[62]

منذ الانتفاضة السورية، أضاف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قسماً أمنياً يدير لجان الحماية الشعبية التي تشرف بدورها على عمل قوات الحماية الشعبية. وهذه الأخيرة أشبه بقوات شرطة وبالتالي فهي تحل محل قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية في دمشق. تعتمد هذه القوة على المتطوعين المحليين وهي مسؤولة عن المحافظة على النظام المدني في المناطق الكردية.

كما ان الحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قد شكل ميليشيا عسكرية، هي قوات الدفاع الشعبي. وقد كانت هذه القوة موجودة قبل الانتفاضة، لكن منذ بداية الانتفاضة، بدأت العمل كبديل عن الجيش، حيث تسيطر على حدود المناطق التي تقطنها أغلبية كردية، إضافة إلى المناطق المحاذية لكردستان العراق، والأكثر أهمية، على جزء كبير من الحدود مع تركيا. كما انتشرت قوات الدفاع الشعبي في المدن مع قوات الحماية الشعبية، وأقامت نقاط التفتيش، وتأمين الوصول إلى الطرقات وتوفير الأمن للمباني الحكومية. إن الطابع شبه العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هو الذي رفع علامات الخطر أكثر من أي وجه آخر لنشاطه بالنسبة للمجموعات الكردية المنافسة له وبالنسبة لتركيا.

كانت العلاقات بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والنظام معقدة ومتغيرة حتى تموز/يوليو 2012. و يمكن المجادلة بأن مصالحهما تقاطعت على المدى القصير؛ حيث استفاد النظام من التوترات الكردية ـ التركية وكذلك من التوترات الكردية ـ العربية، في حين أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي اغتنم الفرصة لتعزيز مواقعه. إلا أنهما مختلفان أيضاً. من جهة، فإن السيطرة المتزايدة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على المناطق الكردية أضعف دون شك سيطرة النظام؛ ومن جهة أخرى، وحيث أن المواطنين الأكراد يكنون استياءً عميقاً من السلطات المركزية، فإن المزاعم المستمرة بتعاون حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مع دمشق ألحق الضرر بمصداقيته بالتأكيد. مع مطلع عام 2012، كان الحزب حريصاً على التخلص من تصنيف "الشبيحة الكورد"، ولجأ إلى وسائط التواصل الاجتماعي لإثبات مصداقيته في معارضة النظام, فبدأ باستعمال الفيسبوك ليقدم بانتظام اخر التطورات وتعليقات مناهضة للنظام، رغم أن معظم المواد التي ظهرت تروج لحزب العمال الكردستاني.

الشباب يشعرون بأنهم منخرطون بمنحهم مسؤوليات، مثل الاهتمام بأمن الأحياء. لقد قاموا ببيع المازوت بسعر مخفّض؛ وقاموا بزيارة منازل الأسر الفقيرة وقدموا خدمات مماثلة. على النقيض من ذلك، فإن العديد من الشباب تذمروا من أن المجلس الوطني الكردي هدر الأموال التي تلقاها من حكومة إقليم كردستان. أرسلوا ممثلاً إلى حكومة الإقليم ليقدموا شكوى حول قرار الحكومة بإرسال الأموال إلى أشخاص في المجلس الوطني الكردي بدلاً من المجلس كمؤسسة، ومن ثم فإن هذا الممثل حصل على أموال من حكومة إقليم كردستان، وأيضاً أخذ المال لنفسه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، برلين، 7 آذار/مارس 2012.

[60] اتصال هاتفي أجرته مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2012.

[61] أسس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لجنة المنسّقية المركزية خلال المؤتمر الثالث للحزب عام 2007. كان في اللجنة حينذاك 11 عضواً. خلال المؤتمر الرابع للحزب في آب/أغسطس 2012، تم رفع العدد إلى 24. كل قسم مسؤول عن أنشطة محددة وتم فتح مراكز في معظم المدن الكردية، مع توسيع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لسيطرته طوال عامي 2011 و 2012. على سبيل المثال، فإن القسم السياسي يتواصل مع مكتب حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي؛ وقسم الشباب يدرب الشباب الأكراد على الأنشطة السياسية؛ وقسم الشؤون الثقافية يدير مراكز تهدف إلى المحافظة على اللغة والتقاليد الكردية إضافة إلى منظمات الشباب والنساء والشهداء؛ وقسم شؤون المرأة المسؤول عن النضال السياسي للإناث. جميع الأقسام موجودة في عفرين، حيث نشط حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي منذ وقت طويل. بعض المدن افتتحت أقساماً متخصصة؛ على سبيل المثال في المالكية الغنية بالغاز، فتح حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قسماً لتطوير الموارد الطبيعية، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في لجنة الشباب في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، أربيل، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[62] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

اتضحت التوترات مع النظام بشكل أكبر في أيار/مايو 2012، عندما اعتقلت قوات الأمن عدداً من متظاهري الحزب، وذُكر أن أنصار النظام قتلوا عدداً من أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في حلب.[63] حوالي هذا الوقت، أصبحت لهجة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (في شعاراته وبياناته) أكثر حدة حيال النظام.[64] و قد أوضح ممثل الشؤون الخارجية في الحزب، آلان سيمو، هذا التغير: "نحن اعتبرنا الانتفاضة مساندة للديمقراطية، وشاركنا بفعالية في الانتفاضة الديمقراطية ضد أربعة عقود من الديكتاتورية. فلو كنا مع النظام، لماذا يقتلوننا في حلب؟".[65] وبغية تعزيز حجتهم أكثر، زعم مسؤولو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بوجود مواجهات قديمة وعنيفة مع النظام. يقول الأمين العام المشارك للحزب صالح مسلم:

> يتهمنا الناس بالوقوف إلى جانب النظام. لكننا كنا جزءاً من الكفاح ضد هذا النظام لقرابة عقد من الزمن. كنا الحزب الوحيد الذي دعم التعبئة عام 2004 في القامشلي، وتعرض أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي للاضطهاد والقمع بشكل متكرر. منذ بداية الثورة، وقفنا إلى جانبها، وأصبحنا جزءاً من جسد المعارضة، المتمثل في هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي. على الأرض، سقط من حزبنا شهداء، على سبيل المثال في حلب. إذا كان النظام لم يضطهدنا، فإن السبب يعود إلى إدراكهم بعد أحداث عام 2004 بأنهم لا يستطيعون هزيمتنا.[66]

ظهرت الفرصة الحقيقية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لتحقيق تقدم لتحسين مواقعه ـ وتهميش النظام ـ في تموز/يوليو عام 2012، عندما استولى على المباني الحكومية في المناطق الكردية في إظهار لقوته واستقلاله على حد سواء. شخص مقرّب من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قال:

> أخبرنا السلطات في مدننا بأن أمامها 24 ساعة للمغادرة وإلا فإننا سنجبرهم على المغادرة. غادرت الشرطة عفرين وعين العرب دون مشاكل أما في المالكية فقد غادروا بعد مواجهات خفيفة. أنشأنا لجنة لحماية الآشوريين، والعرب والآخرين. استولينا على محطات الوقود وبدأنا ببيعه وبدفع رواتب المهندسين. وهكذا فإن النظام لم ينهر؛ كل ما هنالك أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هو الذي أصبح مسؤولاً عنه.[67]

و تزعم المصادر المعادية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، بما في ذلك المسؤولين الأتراك والسياسيين الأكراد السوريين المرتبطين بأحزاب منافسة لهم، أن الحزب دبّر هذه الانتفاضات بالتنسيق مع النظام. فعلى سبيل المثال، زعم رئيس الوزراء أردوغان أن الأسد كان قد سلّم خمسة مناطق لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.[68] صحيح أن سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المتزايدة في الشمال قدمت فوائد للنظام؛ حيث قيّدت حركة مجموعات المعارضة الأخرى، وأعاقت وصولها إلى المناطق الحدودية؛ وبزيادة بروز الحزب، فإنه أدى إلى تفاقم المخاوف بين الكثير من السوريين ـ سواء كانوا مع أو ضد النظام ـ من التطلعات الانفصالية الكردية؛ وبشكل أوسع، فإن ذلك ساهم كجزء من استراتيجية فرّق تسد التي اتبعها النظام.[69]

رغم ذلك، فليس واضحا لماذا يرى النظام مصلحة في تعمّد السماح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بفرض سيطرته بهذه الطريقة الصارخة على حساب إظهار ضعفه؛ وبالتالي يظهر أن جزءاً آخر من البلاد كان هادئاً وبدأ يخرج عن سيطرته. الأكثر من ذلك، أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أكد بشكل متكرر على استقلاله

---

[63] في 3 أيار/مايو 2012، خرج أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في مظاهرة أمام المحكمة بعد أن اعتقلت قوات الأمن عبد الخالق حسن، أحد أعضاء الحزب. ثم هاجمت قوات الأمن المتظاهرين واعتقلت اثنين منهم، ما أدى إلى خروج مظاهرات نظمها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في عامودا. طبقاً لبعض التقارير، فإن الحزب اختطف اثنين من أفراد الأجهزة الأمنية كرهائن إلى أن تم إطلاق سراح المتظاهرين تلك الليلة. في وقت لاحق من ذلك الشهر، ذُكر أن أربعة من أعضاء الحزب قتلوا من قبل أنصار النظام في حي الشيخ مقصود ذي الأغلبية الكردية في حلب. انظر www.kurdwatch.org/index.php?aid=2518&z=en&cure=245; و www.kurdwatch.org/index.php?aid=2542&z=en&cure=245.

[64] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شخص مقرب من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، 7 كانون الثاني/يناير 2012.

[65] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر سكايب، لندن، 1 حزيران/يونيو 2012.

[66] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[67] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تموز/يوليو 2012.

[68] انظر http://english.alarabiya.net/articles/2012/07/26/228476.html. Erdoğan presumably was referring to Afrin, Amouda, Derek, Kobane and Jinderis. يمكن الافتراض أن أردوغان كان يشير إلى عفرين، وعامودا والمالكية، ورأس العين وجندريس.

[69] فسّر آخرون أحداث تموز/يوليو 2012 بشكل مختلف. ناشط كردي من عامودا سرد ما حدث هناك على النحو الآتي: "انسحبت قوات النظام من بناء الإدارة ـ ثم وصل جماعة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مع أربع سيارات وأحاطوا بالبناء. سمحوا للموظفين بالمغادرة آخذين معهم جميع الوثائق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2012. أحد أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي شرح هذه الاستراتيجية قائلاً: "تمثلت استراتيجيتنا في الدفاع عن النفس، وفي عين العرب، حالما انسحبت قوات النظام كان من واجبنا السيطرة على الأبنية لمنع الجيش السوري الحر، ومجموعة من المقاتلين الذين يربطهم بعض التنسيق من السيطرة على هذه المناطق، لأنه حالما يدخل الجيش السوري الحر فإنه سيجتذب قوات النظام للقدوم أيضاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 12 أيلول/سبتمبر 2012.

وخرج في مظاهرات معادية للنظام. ليس من المفاجئ أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أنكر الاتهامات بأنه يتعاون مع النظام ووصفها بأنها دعاية تركية مصممة لتقويض مصداقيته.[70]

في المحصلة، وبصرف النظر عما إذا كان النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قد تعاونا، وإلى أي حد، فإن براغماتية الحزب والتقاطع النسبي لمصالح الطرفين قصيرة الأمد تفسّر قيام هذا النمط من العمل؛ بحيث يحافظ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على أمن عدة مناطق في الشمال، في حين لا يتخذ النظام أية إجراءات لاستعادتها.

[70] مسؤول في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قال، "لم نفاجأ بحملة تركيا والأكاذيب التي تنشر حول علاقة مزعومة بين حزبنا والنظام الديكتاتوري في سورية، لكننا نجد أن وسائل الإعلام العربية والعالمية تتهمنا، نقلاً عن وسائل إعلام تركية دون التحقيق أو التقصي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 24 تموز/يوليو 2012.

III. التنافس بين الفصائل

آ. لجان الشبيبة

وضعت الحركة الشبابية التي نشأت كجزء من الثورة الشعبية نفسها علانية ضد الأحزاب الكردية التقليدية المنضوية بشكل أساسي تحت مظلة المجلس الوطني الكردي.[71] فمن وجهة نظرها، لم تحقق هذه الأحزاب تاريخياً تقدما للمصالح الكردية؛ وقدمت تنازلات غير مقبولة للسلطات المركزية؛ وظلت على الهامش عندما انتفض السوريون عام 2011؛ وبشكل عام، فإنها لا تمثل روح الثورة ولا الأكراد السوريين بمجملهم، وغير مرتبطة بالأرض والشباب وتعمل تحت قيادة قديمة فقدت مصداقيتها. ناشط شاب عبر عن إحباطه قائلاً: "لقد ظلت الأحزاب السياسية تحت نفس القيادة لعقود، ولم تحقق الكثير للأكراد. نحن مختلفون. ليس لنا قائد، لكننا نجتمع كل أسبوع، ونناقش تحركاتنا".[72] بعض لجان الشباب المحلية ذهبت إلى حد بعيد في تمييز أنفسها عن الأحزاب التقليدية، فأسست هيكلية حكومة غير تراتبية وعمليات صنع قرار أكثر ديمقراطية وشمولاً.[73]

إن نظرة حركة الشباب لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ليست أكثر ايجابية. رغم أنهم يقرون بأن الحزب أكثر حيوية وإنتاجية (خصوصاً بالمقارنة مع الأحزاب الأعضاء في المجلس الوطني الكردي)،[74] فإن النشطاء يتهمونه بممارسة الأعمال الشرطية في الشوارع الكردية بنفس الطريقة التي كان يقوم بها النظام، ويقمع النشطاء الشباب في معظم المدن الكردية؛[75] والالتزام بأيديولوجيا غريبة ولا تحظى بالشعبية ـ هي أيديولوجية حزب العمال الكردستاني ـ التي تتركز على الصراع ضد تركيا.

لقد سعى العديد من الأكراد السوريين إلى التقليل من شأن أي هوية فئوية، وأبرزوا هويتهم السورية بدلاً من ذلك. طبقاً لأحد النشطاء من عامودا:

> خرجنا إلى الشوارع حاملين أعلاماً سورية وكردية هاتفين: "الشعب السوري واحد"، بالكردية والعربية. لكن ومع التطورات التي طرأت على الثورة، فإن العلاقة بين لجان الشباب الأكراد والعرب أصبحت أكثر صعوبة، جزئياً بسبب تزايد صعوبة الانتقال بين المدن السورية المختلفة ووسائط الاتصال المحدودة التي نمتلكها.[76]

و بعكس المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فإن لجان الشباب لا تسعى إلى تحقيق الاستقلال الكردي أو إلى وضع خاص للمناطق الكردية. بدلاً من ذلك فإنها تدعو إلى دولة ديمقراطية علمانية قائمة على مبدأ المواطنة يتم فيها الاعتراف بحقوق الأكراد إضافة إلى حقوق الأقليات الأخرى. يقول أحد النشطاء غير المنتمين إلى أي حزب سياسي في القامشلي, "هناك بلد اسمه سورية، ونحن كشباب أكراد جزء منه. أنا كردي وسوري في نفس الوقت. أشعر بأني أقرب إلى العربي السوري لمن هم في مثل سني اكثر من الكردي العراقي. الحل الذي أراه في سورية هو قيام دولة علمانية ديمقراطية تعترف بهويتي ككردي. عبد الحكيم بشار [رئيس الحزب الديمقراطي الكردي السوري] لا يمثل أكراد سورية بل يمثل ما تريده حكومة إقليم كردستان, وأنا أرى مستقبلي مع سورية، وليس مع برزاني".[77]

---

[71] رغم ذلك، فإن العلاقات مع المجلس ليست بالأبيض والأسود. اتحاد لجان الشباب، الذي يضم ست لجان شباب، انضم إلى المجلس، وكذلك فعلت حركة الشباب. حاولت الأحزاب السياسية الأعضاء في المجلس اجتذاب أعضاء حركة الشباب إلى جانبها بمساعدتهم على تشكيل اتحادات شباب مرتبطة بالأحزاب أو باستمالة بعض لجان التنسيق المحلية وإدماجها في المجلس الوطني الكردي. صحفي كردي سوري قال، "قررت بعض لجان الشباب أن تصبح جزءاً من المجلس الوطني الكردي، غير أن الشباب لا يمتلكون فعلاً أي صوت داخل المجلس. علينا أن نسميه 'مجلس الأحزاب' بدلاً من تسميته بـ 'المجلس الوطني الكردي'". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 10 أيلول/سبتمبر 2012.

[72] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو لجنة التنسيق المحلية في عامودا، أربيل، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2012. ناشط آخر قال، "هؤلاء الأشخاص لا يقومون بأي عمل. إنهم يعقدون الاجتماعات في فنادق الخمس نجوم، ويأكلون، وينامون، ثم يذهبون. افتتح الحزب الديمقراطي الكردي السوري مدرسة كردية في المالكية، إلا أن الصفوف تفتقر إلى التنظيم، وأصبح قريب أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي السوري مديراً للمدرسة. ليست هذه سورية التي نريد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط كردي سوري، أربيل، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[73] في عامودا، على سبيل المثال، تتكون الإدارة المركزية للجنة الشباب من 25 عضواً يتخذون القرارات بشكل جماعي. لجانها الفرعية المختلفة مسؤولة عن العلاقات الخارجية، والاتصال بلجان الشباب في مدن كردية سورية أخرى؛ وتقديم المساعدة للأسر التي تواجه صعوبات؛ وتنظيم صفوف ومشاريع تعليمية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في لجنة التنسيق المحلية لعامودا، أربيل، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[74] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط كردي سوري، أربيل، 14 أيلول/سبتمبر 2012.

[75] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو لجنة التنسيق المحلية في عامودا، أربيل، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2012. إنهم لا يرون في أحداث تموز/يوليو 2012 تحريراً للمدن الكردية السورية، بل سيطرة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على المباني الحكومية مع انسحاب النظام.

[76] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في لجنة التنسيق المحلية لعامودا، أربيل، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[77] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، أيلول/سبتمبر 2012.

ب. المجلس الوطني الكردي ـ كونفدرالية مجزأة

كما رأينا، فإن أكبر مزايا المجلس الوطني الكردي تتمثل في الشرعية الدولية التي يتمتع بها نظراً لارتباطه بحكومة إقليم كردستان، وبالتالي قربه من تركيا. وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو اجتمع، بصحبة رئيس المجلس الوطني السوري، في آب/أغسطس 2012 مع ممثلي المجلس الوطني الكردي في أربيل برعاية حكومة إقليم كردستان، وعومل المجلس الوطني الكردي على أنه صوت أكراد سورية. على النقيض من ذلك، فإنه رفض الاجتماع مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

في نفس الوقت، فإن المجلس الوطني الكردي يعاني من افتقاره إلى التماسك، وبعده على النشطاء الشباب وغياب رؤية موحّدة وبرنامج موحّد. اذ يقول أحد قادة الفصائل الأعضاء فيه، "هناك أحزاب كردية غير مستعدة لتقديم مطالب جذرية، لأنها تعتقد بأن النظام سيعاقبها على ذلك. يقولون إنهم يريدون البقاء متواضعين بحيث لا يلحق بهم الأذى. الحقيقة هي أنهم لا يزالون يخافون من النظام. لكننا نأمل أن هذه القضية لن تؤدي إلى انقسام".[78]

و ما يزيد في الخلاف عندما يتعلق الامر بصراع الشخصيات، والذي يشكل انعكاساً لمعركة النفوذ بين الرعاة الخارجيين. عبد الحميد درويش (المقرب من طالباني) وعبد الحكيم بشار (المقرب من برزاني) يعتبران بين القادة الأكثر نفوذاً في المجلس الوطني الكردي؛ وبصرف النظر عن الكراهية الشخصية، فإن عداوتهما تعكس أيضاً التنافس بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على النفوذ على الأكراد السوريين. فلقد أصبحت الصراعات على السلطة داخل بعض الأحزاب الأعضاء في المجلس الوطني الكردي أكثر تكراراً، في ما يبدو انه عرضاً لتنامي أهمية هذا التحالف ودوره المحتمل؛ على الأقل في إحدى الحالات (في حالة حزب اليسار)، فإنه واجه انقسامات داخلية.[79]

كما أن للمجلس الوطني الكردستاني حضور ضعيف في المناطق التي يقطنها الأكراد في سورية. رغم الخطط المعلنة لفتح مكاتب له في معظم البلدات التي يقطنها الأكراد، فإنه لم يفعل ذلك حتى الآن، وهو يفتقر إلى قوة عسكرية خاصة به، ولا يمارس أي سيطرة فعلية على مجموعات الأكراد السوريين الذين دربهم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والموجودين في كردستان العراق ـ الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على قدرته على اتخاذ القرار نيابة عن الأكراد السوريين أو تنفيذ أي من الاتفاقيات التي يوقع عليها.

فمن أجل الإعداد لدوره في سورية ما بعد الأسد، يزعم المجلس الوطني الكردي بأنه يخطط لإجراء إصلاحات لكي يصبح كياناً أكثر فعالية.[80] ويذكر التحالف أنه سيفعل ذلك بتركيز عملية صنع القرار في أيدي عدد أصغر من الاشخاص؛ وصياغة مجموعة واضحة من المطالب؛ ووضعها على طاولة المفاوضات مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمعارضة السورية؛ وزيادة حضوره على الأرض بالانتشار بين القبائل ولجان الشباب. ولتحقيق هذه الغاية، فإن المجلس كان يدرس إمكانية منح الفصائل الأكبر حق الفيتو. فإذا ما اتجهت العملية نحو المركزية في النهاية، فإن من شأنها أن تعزز من قوة العناصر المرتبطة بشكل وثيق بالحزب الديمقراطي الكردستاني، وبالتالي مساعدة جهود برزاني في تعزيز نفوذه على المناطق الكردية السورية.

هذه الإصلاحات لم تحدث بعد؛ لكن في كانون الأول/ديسمبر 2012، أعلن أربعة من قادة الأحزاب المقربين إلى برزاني ـ عبد الحكيم بشار، وإسماعيل حما، ومصطفى جمعة ومصطفى أوسو ـ تشكيل ائتلاف سياسي جديد، هو الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري، قائلين بإن هذا التحرك، "سيحسّن من الثقل السياسي للمجلس الوطني الكردستاني" وأن المفاوضات مع المعارضة السورية المتعلقة بالقضايا الكردية ستستمر بالتنسيق مع أعضاء المجلس الوطني الكردي والهيئة الكردية العليا. إلاّ أن آخرين يزعمون أن المجموعة الجديدة قد تحاول تهميش القوى السياسية الكردية السورية المنافسة لها، بهدف تعزيز قوة برزاني. أحد النشطاء الأكراد السوريون الموجودين في أربيل قال:

---

[78] انظر .www.kurdwatch.org/syria_article.php?aid=2504&z=en&cure=240.

[79] في نيسان/إبريل 2012، أعلنت اللجنة المركزية لحزب يسار عن فصل رئيسها، محمد موسى. أدى هذا إلى انقسام، حيث أصبح هناك حزبا يسار، واحد باسم "اللجنة المركزية"، والآخر باسم "المؤتمر". المرجع السابق.

[80] أحد أعضاء المجلس انتقد آلية العمل داخله: "نظام تدوير تعيين رؤساء للجان المجلس الوطني الكردي تعقّد المسائل. على سبيل المثال، فإن ولاية رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس قصيرة جداً بحيث لا تمكّنه من تحقيق شيء؛ وكلما أتى رئيس جديد عليه أن يبدأ من الصفر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2012. مسؤول في أحد الأحزاب الكردية المقربة من رئيس المجلس الوطني الكردي فيصل يوسف، قال، "نخطط لإصلاح المجلس لجعله كياناً أكثر كفاءة وقدرة على اتخاذ القرارات. قد تكون النتيجة أن عملية اتخاذ القرار ستصبح أكثر مركزية بين أيدي عدد أصغر من الناس. كما أن عملية الإصلاح قد تكون في صالح الأحزاب الكبيرة لأنه سيعطيها سلطة أكبر في عملية اتخاذ القرار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي (الذي انفصل عن الحزب التقدمي الكردي السوري بقيادة عبد الحميد درويش) أربيل، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

يتكون الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري من الأحزاب الأكثر قرباً إلى برزاني. إن له نفس الرأي فيما يتعلق بالفيدرالية وبالقوات الكردية السورية الموجودة في العراق. إن إنشاء مثل هذا الاتحاد سيزيد الانقسامات داخل المجلس الوطني الكردي. في هذه اللحظة، قد يؤدي هذا إلى أن يجتمع برزاني مع أصدقائه ويتخذون القرارات بشأن مستقبلنا. سيكون هذا أسهل عليهم![81]

ج. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ـ العائق الذي تشكله علاقاته مع حزب العمال الكردستاني

حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي حزب سياسي جيد التنظيم، والتسليح، تكمن قوته في ان عملية صنع القرار يستند الى عملية داخلية تنزع إلى تقديم رؤية موحدة. إضافة إلى التاريخ المشترك، فهو يتشاطر مع حزب العمال الكردستاني تراتبية قيادية وأيديولوجيا واضحة. إنه ينتمي إلى اتحاد الجاليات الكردية والأحزاب المرتبطة به؛ في إيران، حزب الحياة الحرة الكردستاني، وفي العراق، حزب الحل الديمقراطي الكردستاني.[82] لاتحاد الجاليات الكردية وحزب العمال الكردستاني نفس الميثاق كما أن لهما نفس القادة؛ فالأسماء الثلاثة الأهم في اللجنة التنفيذية لاتحاد الجاليات الكردية هي نفسها أسماء القادة الرئيسيين في حزب العمال الكردستاني.[83]

حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يستعمل علناً التعابير السياسية والرموز التي يستعملها حزب العمال الكردستاني. وقد دعا إلى "حكم ذاتي ديمقراطي"، وهو مفهوم في تفويض السلطة مصمم ـ بتعابير تبدو غامضة عمداً ـ من قبل أوجلان.[84] تُرفع صور أوجلان بشكل منتظم في مظاهرات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي .[85] علاوة على ذلك، وكما تبين، فإن جناحه العسكري كان في نفس المكان في جبال قنديل وتلقى التدريب على أيدي حزب العمال الكردستاني.[86]

يبقى مدى استقلال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي عن حزب العمال الكردستاني قضية إشكالية. أحد النشطاء الأكراد السوريين المناهضين لحزب العمال الكردستاني قال، إن قادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي "ليسوا هم الذين يقررون [القضايا الأساسية]؛ بل [حزب العمال الكردستاني المعسكر في قنديل] هو الذي يفعل"[87] ـ إلاّ أن عودة الحركة إلى سورية يمكن أن تؤدي إلى أولويات متضاربة.[88] إن وجود فروع أو حلفاء حزب العمال الكردستاني في أراضٍ مجاورة يمكن أن يمنحه عمقاً استراتيجياً إضافياً في قتاله ضد تركيا، إلاّ أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكرديً ينبغي أن يأخذ في الحسبان اعتبارات جديدة وصياغة دور سياسي ينسجم مع الواقع المحلي. وهذا يتطلب اكتساب مزيد من الشعبية بين الأكراد السوريين كحزب كردي 'سوري'؛ وتطوير أجندة كردية ـ سورية؛ وأن يصبح محاوراً للمعارضة السورية (غير الكردية)؛ وأن يكتسب شرعية دولية أكبر. و من الجدير بالذكر أنه وردّاً على التهديدات التركية في صيف عام 2012 بمهاجمته في سورية،[89]

---

[81] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 19 كانون الأول/ديسمبر 2012.

[82] نشطاء محليون أسسوا حزباً تابعاً لحزب العمال الكردستاني في العراق في عام 2002، هو حزب الحل الديمقراطي الكردستاني. أغلقت قوات الأمن الكردية العراقية مقراته في أربيل في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. في عام 2009، حظرت الهيئة الانتخابية العراقية العليا للانتخابات مجموعة فرعية تابعة للحزب، "هيوا"، من المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام 2009 في إقليم كردستان. انظر "Erbil: Candidates and Coalitions for Kurdistan Region Parliamentary Elections", U.S. embassy Baghdad cable, 7 June 2009, as reported by WikiLeaks; www.ekurd.net/mismas/articles/misc2007/11/independentstate1747.htm.

[83] القادة الثلاثة هم زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان، وزعيم الحزب بالوكالة مراد كارايلان وأحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني وقائد قواته السابق جميل بيك. Crisis Group Report, *Turkey: The PKK and a Kurdish Settlement*, op. cit., p. 11.

[84] أشارت مجموعة الأزمات إلى مفهوم أوجلان على أنه "الغموض غير المحتمل لـ 'الحكم الذاتي الديمقراطي'"، وشرحت أن الحزب يتعمد الإبقاء على تعريفه للحكم الذاتي غير محدد بدقة جزئياً لأن أي صيغة محددة سلفاً من المحتمل أن تفسر على أنها "انفصالية" من قبل النظام التركي المركزي. Crisis Group Report, *Turkey: Ending the PKK Insurgency*, op. cit., p. 22. The PYD regularly uses the term "democratic autonomy" in its public statements, eg, ikjnews.com/?p=494, 28 November 2012. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يستعمل تعبير "الحكم الذاتي الديمقراطي" في بياناته العامة، على سبيل المثال، ikjnews.com/?p=494, 28 November 2012. حزب العمال الكردستاني يستعمل مصطلح "الكونفدرالية الديمقراطية" بشكل منفصل، وهو شكل من التنظيم مصمم لجمع المناطق الكردية في تركيا، وإيران، والعراق وسورية. وقد وصف أوجلان هذا بأنه "نموذج تنظيمي شبيه بالهرم [تجتمع فيه الجماعات المحلية وتتحدث وتناقش وتتخذ القرارات]" ينطبق على جميع الأكراد؛ انظر "إعلان الكونفدرالية الديمقراطية"، 2 نيسان/إبريل 2005، www.kurdmedia.com/article.aspx?id=10174.

[85] انظر "Slogans, signs and protests: Syrian Kurds revolt", photo essay, *Al-Monitor*, June 2012.

[86] تاريخياً، فإن العديد من مقاتلي حزب العمال الكردستاني كانوا من الأكراد السوريين، لأن الحزب قضى سنوات في سورية قبل طرده عام 1998.

[87] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 7 كانون الثاني/يناير 2012.

[88] على نحو مماثل، رغم أن حزب الحياة الحرة الكردستاني وحزب العمال الكردستاني لهما نفس القيادة ونفس الأيديولوجية، ورغم أن حزب العمال الكردستاني هو الذي موّل وسلح المقاتلين الأكراد الإيرانيين التابعين لحزب الحياة الحرة الكردستاني، فإن أولوية حزب الحياة تبقى قتال النظام الإيراني، في حين أن حزب العمال يركز على تركيا.

[89] قال أردوغان، "إن تعاون منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ليس أمراً يمكن أن ننظر إليه بارتياح ... إذا كان هناك عملية إرهابية ... سيكون من حقنا الطبيعي أن نتدخل هناك". انظر

فإن قادته نأوا بنفسهم عن حزب العمال الكردستاني، وزعموا أن الصلة الوحيدة التي ظلت بينهم وبين الحزب هي الصلة الأيديولوجية. إلهام أحمد، المسؤول في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، قال، "لقد استفادت حركتنا من أيديولوجية أوجلان، لكن مادياً وتنظيمياً فنحن مستقلون عن حزب العمال الكردستاني".[90] يمكن لأي محاولة لتشكيل هوية مستقلة أن يعيقها الجناح المسلّح للحزب، قوات الحماية الشعبية، التي تبقى قيادتها على ما يذكر معتمدة بقوة على حزب العمال الكردستاني. أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يؤكدون على أن قوات الحماية الشعبية لها هيكليتها القيادية المستقلة الخاصة بها.[91] لكن في حالة تصاعد الصدامات الحدودية بين سورية وتركيا لتصبح تدخلاً عسكرياً تركياً كاملاً، فإن قوات الحماية الشعبية قد تجد نفسها في معركة ضد أنقرة لحماية المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وبذلك تصطف بحكم الأمر الواقع مع حزب العمال الكردستاني.

في إطار التفكير بالعلاقات المعقدة بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وحزب العمال الكردستاني، قال أحد أعضاء المجلس الوطني الكردي:

> إن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بحاجة الى تغيير استراتيجيته إذا أراد البقاء في سورية ما بعد الأسد. سيكونون أول من يستفيد من التعاون مع الأحزاب الكردية السورية الأخرى المنضوية تحت مظلة المجلس الوطني الكردي. إن التوصل إلى اتفاق سيحسّن صورة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أمام الرأي العام، لأن الناس سيتوقفون عن اعتبارهم عملاء للنظام. علاوة على ذلك، فإن الناس سيتوقفون عن اعتبار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي منفّذاً لأجندة حزب العمال الكردستاني في سورية. أخيراً، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي سيعيد صياغة صورته على المستوى الدولي ويكتسب الشرعية التي يفتقر إليها بسبب ارتباطه التاريخي بحزب العمال الكردستاني.
>
> إذا سألتني: "ما هو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وما هي علاقته بحزب العمال الكردستاني؟ فاني لا أستطيع أن أجيبك، وقد لا يتمكن الحزب نفسه من تقديم الإجابة. أعتقد أن هناك نقاشاً داخلياً في أوساط الحزب حول الاستراتيجية التي ينبغي أن يتّبعها: تحويل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى حركة سياسية سورية أو الاستمرار بارتباطه بالصراع المسلّح لحزب العمال الكردستاني.[92]

بشكل عام، يبدو أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يسعى إلى إعادة تشكيل صورته بوصفه مستقلاً عن حزب العمال الكردستاني، حتى مع احتفاظ الأخير بالسيطرة على عملية صنع القرار فيه. لكنه قد لا يكون قادراً على الاحتفاظ بمثل هذا الغموض لفترة طويلة، وقد يُجبر على الاختيار بين أن يكون فرعاً لحزب العمال الكردستاني في سورية أو أن يصبح منظمة كردية سورية كانت تتبع أجندة حزب العمال الكردستاني في الماضي لكن بات لها الآن أجندة سورية مؤكدة.

على عكس المجلس الوطني الكردي، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي رسّخ وجوده في سائر المناطق التي يقطنها الأكراد ومارس عملية ضبط أمني من خلال جناحه العسكري. فالحزب يتمتع بتنظيم جيد ومتماسك داخلياً وفعال في تعبئة قاعدته الشعبية، وهو يسيطر على الوصول إلى البلدات والتحرك داخلها ويوفر للسكان المحليين السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الوقود، والغاز والطحين.

كردي سوري في أربيل قال، "إنهم يدخلون إلى تفاصيل احتياجات الناس. على سبيل المثال، في حيي الشيخ مقصود والأشرفية في حلب (اللذان تقطنهما أغلبية كردية)، سيطر الحزب على الصيدليات والمواد الطبية".[93]

كما رأينا، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يفتقر إلى المكانة الدولية كمنظمة سياسية تمثل الأكراد السوريين. على حد تعبير عضو في المجلس الوطني الكردي شارك في زيارة أربيل عام 2012 والتي رفض خلالها وزير الخارجية التركي الاجتماع مع الحزب، "طلب داوود أوغلو الاجتماع فقط مع المجلس الوطني الكردي. لكن بشكل عام، فإن أياً من الطرفين لم يكن مستعداً للاجتماع. تركيا تعتبر أن الحزب هو نفسه حزب العمال الكردستاني وأن له علاقات مع النظام. في المقابل، فإن الحزب يرى [ويعارض] التدخل التركي في الشؤون السورية".[94] زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي صالح مسلم علّق قائلاً: " كنا هناك عندما أتى داوود أوغلو إلى أربيل، لكنه رفض الاجتماع معنا. من ناحيتنا، إذا كانوا مستعدين للاعتراف بنا والاعتراف بحقوق الأكراد، فإننا سنجلس معهم. لكن هناك مبادئ في الموضوع، والاعتراف بحقوق الأكراد هو مبدأ

.english.al-akhbar.com/node/10298.

[90] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 أيلول/سبتمبر 2012. زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي صالح مسلم التزم بنفس الموقف. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 10 أيلول/سبتمبر 2012.

[91] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع إلهام أحمد، أربيل، 10 أيلول/سبتمبر 2012.

[92] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 12 أيلول/سبتمبر 2012.

[93] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 13 أيلول/سبتمبر 2012.

[94] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس الوطني الكردي، أربيل، 10 أيلول/سبتمبر 2012.

أساسي". فبالنسبة للمجلس الوطني السوري، قال مسلم أنه في حين أن الحزب سيكون سعيداً للدخول في حوار معه، فإن تلك المجموعة ـ " والتي تعمل تحت النفوذ التركي" ـ قد أشارت إلى حزب العمال الكردستاني في بياناتها على أنه "منظمة إرهابية"، وهو ما لا يمكن لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أن يقبله.[95]

[95] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 10 أيلول/سبتمبر 2012.

IV. لعبة شد حبل إقليمية

آ. برزاني بوصفه صاحب مصلحة في ترتيب الزواج

بما أن مختلف القوى الإقليمية تأخذ جانب هذا الطرف أو ذاك في الصراع القائم في سورية، فإن برزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه استخدم موارد حكومة إقليم كردستان، وقوتها العسكرية وشرعيتها الدولية لتعزيز قوة ونفوذ المجلس الوطني الكردي.[96] ففي شباط/فبراير 2012، استضاف المجلس الوطني الكردي في أربيل، وقدم له المساعدة العسكرية والمالية، فيما يعتبر رسالة لنظام الأسد والمعارضة السورية، وكذلك لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، بأن حكومة إقليم كردستان لها يد في الشؤون السورية وأن المجلس الوطني الكردي يعتبر قوة ينبغي أن تُأخذ بالحسبان.

كما إن التنافس بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يعكس بشكل مباشر الصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني على قيادة الأكراد في البلدان الأربعة التي يتوزع عليها الأكراد، وهو بحد ذاته تجلٍ للتطلعات القومية الكردية التاريخية لحزب العمال الكردستاني والنجاح الذي حققه برزاني مؤخراً في توسيع الاستقلال الكردي في العراق. و يمثل التياران النموذجين المهيمنين للقومية الكردية وللأنماط المتنافسة في التعامل مع تركيا، التي تشمل أراضيها جزءاً كبيراً مما يعتبره الأكراد وطناً تاريخياً والتي توفر لحكومة إقليم كردستان المنفذ الوحيد للتصدير إلى الأسواق الغربية. لقد استخدم حزب العمال الكردستاني صراعه المسلّح المتقطع لإجبار أنقرة على منح حقوق سياسية وثقافية أكبر للأكراد في تركيا. في المقابل، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني استعمل سيطرته على حكومة إقليم كردستان وعمل بشكل حثيث مؤخراً على تطويق الاعتماد الاقتصادي المتبادل والعلاقات السياسية مع تركيا لتقليص اعتماد أكراد العراق على بغداد.[97]

في مقابل الدعم السياسي والدبلوماسي التركي، فإن حكومة إقليم كردستان تعاونت مع أنقرة في معركتها ضد حزب العمال الكردستاني. و من الجدير بالملاحظة أن حكومة إقليم كردستان ظلت صامتة حيال الضربات الجوية التركية لقواعد حزب العمال الكردستاني في سلسلة جبال قنديل، مما عرّض برزاني لانتقادات ليس فقط لإخفاقه في دعم أخوته الأكراد، بل أيضاً لإدانته للجوء حزب العمال الكردستاني إلى الكفاح المسلّح. يقول محمود عثمان، المشرّع الكردي العراقي ، "برزاني واقع تحت النفوذ التركي: إنه ينتقد هجمات حزب العمال الكردستاني في تركيا لكنه يحجم عن انتقاد الهجمات التركية ضد الحزب، ويدعو حزب العمال الكردستاني إلى تسليم أسلحته، ولا يدعو تركيا لإيقاف حربها في الجنوب الشرقي".[98] وهكذا فإن أوجلان وبرزاني يقفان على طرفي نقيض من مسألة العلاقات مع تركيا؛ ونتيجة هذا الخلاف فإنهما أصبحا متنافسين بحكم الأمر الواقع على قلوب وعقول الأكراد بشكل عام.[99]

من وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن العلاقات الوثيقة مع أنقرة توفّر للحركة دوراً سياسياً قيادياً في جميع المناطق التي يسكنها الأكراد في الشرق الأوسط، مما يمكّن برزاني من التحول إلى زعيم لكل الاكراد. السيناريو الأفضل، من منظور الحزب الديمقراطي الكردستاني، هو أن سقوط نظام الأسد سيسمح لسورية بتقليد النموذج العراقي، مما سيزيد من قوة الأكراد بزعامة برزاني في سائر أنحاء المنطقة. يقول أحد مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني:

> لقد أعطى برزاني دولة للأكراد؛ وهو ما لم يفعله حزب العمال الكردستاني. نحن نريد حل القضية الكردية بالوسائل السلمية، ونريد أن يحصل كل جزء من كردستان على حقوقه بطريقة سلمية. كما أننا نريد أن يستفيد الآخرون من تجربتنا. لا يستطيع حزب العمال الكردستاني أن يتمتع بنفس النفوذ [في تركيا] الذي

---

[96] رغم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة برزاني قاد سياسات حكومة إقليم كردستان فيما يتعلق بقضية الأكراد السوريين، فإن ذلك تم القيام به بالتنسيق مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني. مسؤول في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني كان موجوداً خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي في آب/أغسطس 2012 إلى أربيل، على سبيل المثال. عضو مكتب سياسي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني قال، "نحن ندعم أكراد سورية. اجتمعنا أخيراً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وأكدنا على تعاوننا حيال القضية الكردية في سورية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 9 كانون الثاني/يناير 2013.

[97] لمزيد من المعلومات حول استراتيجية برزاني في الاندماج الاقتصادي مع تركيا، خصوصاً فيما يتعلق باستثمارات النفط والغاز، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 120، "العراق والأكراد: الرهانات المرتفعة في لعبة النفط والغاز"، 19 نيسان/إبريل 2012؛ وفيما يتعلق بأجندة حزب العمال الكردستاني في تركيا، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "تركيا: حزب العمال الكردستاني والتسوية الكردية"، مرجع سابق.

[98] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 4 أيلول/سبتمبر 2012.

[99] هذه التحالفات ليست جديدة. في عام 1997، على سبيل المثال، أطلقت حملة ضمت 25,000 إلى 50,000 جندي تركي في كردستان العراق ضد حزب العمال الكردستاني. ودارت شكوك مفادها أن برزاني طلب من أنقرة التدخل، لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان منخرطاً في حرب أهلية مع الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي كان قد تحالف مع حزب العمال الكردستاني. انظر Bruce Maddy-Weitzman, *Middle East Contemporary Survey*, vol. 21, 11 November 1999, p. 384.

نملكه نحن [في العراق]. نحن لدينا شيءاقرب من الدولة، وقد راكمنا قدراً كبيراً من التجارب الإيجابية. لم يحقق حزب العمال الكردستاني اية نتيجة بتطرفه. الدبلوماسية هي الاستراتيجية الصحيحة لتحقيق الإنجازات.[100]

و مما هو جدير بالملاحظة، أن برزاني يعتزم في مرحلة معينة عقد مؤتمر كردي شامل في أربيل، وهو مشروع يعمل عليه منذ وقت طويل ومن شأنه أن يعزز مكانة الحزب الديمقراطي الكردستاني بوصفه حامل الراية الكردية.[101]

علاوة على ذلك، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني يسعى، من خلال عمله مع أنقرة، لترسيخ مكانته كبطل لأكراد تركيا والمساعدة في حل القضية الكردية.[102]اذ وصف صالح مصطفى، المسؤول عن العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان مشاركة برزاني في مؤتمر حزب العدالة والتنمية الحاكم في أيلول/سبتمبر 2012 في أنقرة بوصفه "خطوة تاريخية"، مضيفاً: "اننا نعتقد أن أردوغان ينتهج سياسة صحيحة حيال القضية الكردية. لقد انقضت أيام إنكار تركيا لوجود الأكراد إلى الأبد".[103] هذا التغيّر في العلاقات بين أكراد العراق وتركيا لا يمكن وصفه بأقل من هائل. قبل خمس سنوات فقط، كانت حكومة إقليم كردستان وتركيا عدوين لدودين، يتبادلان الاتهامات والضغائن حول قضايا مثل قواعد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق، وممارسة حكومة إقليم كردستان للاستقلال الاقتصادي والسياسي عن بغداد ومطالبتها بكركوك. لكن بمرور الوقت، طورت أنقرة منظوراً جديداً للعلاقات مع جيرانها، بما في ذلك أكراد العراق. بما أن هذا التصالح بين تركيا وإقليم كردستان أتى وسط توترات متنامية بين أنقرة وبغداد،[104] فإن المصالحة السريعة بين تركيا وإقليم كردستان غطت تقريباً جميع القضايا الحيوية، خصوصاً الطاقة، ما أدى إلى اندماج اقتصادي كامل بين الطرفين. كما أن التطورات الجارية في سورية تبقي أنقرة وأربيل على نفس الموجة؛ حيث أن كلاهما يتمنيان انهيار النظام، وكلاهما يخشى من نفوذ حزب العمال الكردستاني هناك. و يبدو ان هذا قد ساعد في الوقت الراهن على الأقل على التغلب على الشكوك التركية الكامنة من أن برزاني قد يحاول استغلال الفراغ في شمال سورية لتأسيس إقليم كردي مستقل آخر.

غير أن أنقرة وأربيل اتبعتا مقاربتين مختلفتين حيال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي . فنظراً لعدم رغبة برزاني بأن ينظر إليه على أنه ضالع في مواجهة كردية داخلية، ولأنه يأمل بتحاشي نشوء صراع مباشر بين تركيا والجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، ولأنه يخشى من تعقيد العلاقات الحساسة بين حكومة إقليم كردستان وحزب العمال الكردستاني في العراق، ونظراً لسعيه إلى تعزيز صورته بين أكراد المنطقة بأسرها، فإنه حاول تشكيل تحالف بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. و تعكس مقاربة الحزب الديمقراطي الكردستاني الصعوبة الكامنة في تحقيق التوازن وتفضيله لاحتواء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وربما إغرائه بقطع علاقته التقليدية مع الحزب الأم، حزب العمال الكردستاني. وبالفعل، يمكن المجادلة بأن هدفه هو تشجيع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على التطور إلى كيان سياسي بحت يقطع علاقاته مع حزب العمال الكردستاني ويتخلى عن أسلحته.[105]

لقد منح استعداد برزاني الانخراط مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي نفوذاً إضافيا لدى أنقرة. ويمكن لهذا أن يضعه في موقع يمكّنه من تمهيد الطريق لمفاوضات مباشرة بين تركيا والحزب، على سبيل المثال حول أمن

[100] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حميد دربندي، مدير مكتب العلاقات العامة في الرئاسة، أربيل، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
[101] كمال كركوكي، العضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني والرئيس السابق للبرلمان الكردي في أربيل، قال، "سيمثل هذا المؤتمر خطوة هامة لإخبار العالم بما يريده الأكراد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
[102] مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني قال، "ينبغي على تركيا حل المشكلة الكردية والتوصل إلى تسوية مع حزب العمال الكردستاني. في خطابه أمام مؤتمر حزب الحرية والعدالة، أعطى برزاني إشارة من خلال تحدثه بالكردية، على أنه مستعد ليكون صلة الوصل بين الأكراد وتركيا، والمساعدة في مفاوضات أنقرة مع حزب العمال الكردستاني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حميد دربندي، أربيل، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2012. كمال كركوكي قال، "لقد اتخذ أردوغان خطوات غير مسبوقة في حل القضية الكردية في تركيا. يمكن لتركيا أن تستمر في حل القضية الكردية من خلال الوسائل السلمية، ونحن [الحزب الديمقراطي الكردستاني] سنفعل كل ما في وسعنا للإسهام بتحقيق الاستقرار الداخلي في تركيا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
[103] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
[104] لقد تأثرت العلاقات التركية ـ العراقية بعمق بسبب تدهور العلاقة الشخصية بين رئيسي الوزراء أردوغان والمالكي، هذا إضافة إلى أسباب أخرى. وكان أول أوجه هذا الضرر الذي لحق بالعلاقة نتيجة ما تم تصويره على أنه دعم استبدال المالكي بإياد علاوي بعد انتخابات آذار/مارس 2010. تقرير مجموعة الأزمات، "العراق والأكراد: الرهانات المرتفعة في لعبة النفط والغاز"، مرجع سابق.
[105] لقد حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني تشجيع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وأعضاءه على قطع علاقاتهم مع حزب العمال الكردستاني، ووضع أجندة كردية سورية والتعاون مع المجلس الوطني الكردي تحت رعاية برزاني. مسؤول في حكومة إقليم كردستان قال، "يمكن أن يصبحوا كحزب السلام والديمقراطية، الذي يستطيع العمل بحرية في البرلمان التركي. سيستفيد الجميع من هذا التطور". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حميد دربندي، مدير العلاقات العامة في رئاسة إقليم كردستان، أربيل، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2012. (حزب السلام والديمقراطية هو حزب سياسي كردي في تركيا). مسؤول آخر في حكومة الإقليم أضاف: "علينا أن نطلق مفاوضات مع المعتدلين في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، ومن ثم وانطلاقاً من تلك النقطة، نستطيع أن نضع حداً للقتال. يمكننا أن نحوّل المناطق الكردية في سورية إلى ملاذ آمن. إلاّ أن جميع الأحزاب الكردية ينبغي أن تعمل معاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع فالح مصطفى، مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان، أربيل، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

الحدود. حميد دربندي، مسؤول العلاقات العامة في رئاسة إقليم كردستان اقترب من استحضار هذا الاحتمال: "نحن نفهم أن وزير الخارجية التركي رفض الاجتماع مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي [بشكل مباشر]. وقد وجدت ذلك طبيعياً. إنهم يخشون من تطور حزب العمال الكردستاني في هذه المناطق. غير أن أي تهديد لوحدة تركيا يتعارض مع رؤيتنا. يمكن لحكومة إقليم كردستان أن تلعب دوراً ايجابياً في تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين تركيا وأكراد سورية".[106] في المستقبل، قد يسعى برزاني حتى للتوسط بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني، إذا سنحت الفرصة.[107]

انتهت محاولات برزاني الأولى لإصلاح العلاقات بين الفرعين الكرديين السوريين بالفشل. حيث رفض حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الانضمام إلى المجلس الوطني الكردي عندما تم تشكيله في تشرين الأول/أكتوبر 2011، رافضاً ادعاء الائتلاف بالتمثيل المتساوي لجميع الأحزاب.[108] لم يكن من المنطقي بالنسبة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أن يصبح واحداً من سبعة عشر حزباً تحت وصاية برزاني، إذ أنه يملك الوسائل التي تمكّنه من تنفيذ أجندته في سورية. وانطلاقاً من رغبته بالتعامل مع برزاني كنظير، قام بتشكيل المجلس الشعبي لغربي كردستان كهيئة موازية للمجلس الوطني الكردستاني.

بعد ذلك، وفي 11 حزيران/يونيو 2012، توسط برزاني للوصول إلى اتفاقية من 7 نقاط بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي . ونصّت الاتفاقية على تشكيل لجان مشتركة لتنسيق العمل السياسي وتسوية النزاعات في المناطق الكردية في سورية، ووضع حد لوجود المجموعات المسلّحة هناك والوقف المتبادل للحملات الدعائية.[109] إلا أن الاتفاقية لم تنفّذ،[110] وبعد شهر، حاول برزاني مرة أخرى، ويبدو بدرجة أكبر من النجاح هذه المرة. في 11 تموز/يوليو كما لاحظنا أعلاه، فإن الجانبين وقّعا إعلان أربيل، الذي تعهدا فيه بحكم المناطق الكردية السورية بشكل مشترك خلال المرحلة الانتقالية من خلال لجنة كردية عليا تتكون من 10 أعضاء، 5 من كل مجموعة، وثلاث لجان فرعية تغطي الأمن، والعلاقات الخارجية والخدمات.[111]

كان تشكيل الهيئة الكردية العليا خطوة هامة في تجاوز الشكوك المتبادلة. رغم ذلك، فسرعان ما تبين أن التحديات تبقى كبيرة جداً. وقد تبدّت في أوضح أشكالها في الجانب الأمني، نظرا لوجود قوات الحماية الشعبية واستمرار تدريب الحزب الديمقراطي الكردستاني للمقاتلين. في المفاوضات اللاحقة، بما فيها تلك التي عقدت في جنيف في نهاية أيلول/سبتمبر، طغت القضية الأمنية على النقاشات. بموجب بنود الاتفاق، كان ينبغي على حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أن يتخلى عن احتكاره للقوات المسلّحة الكردية في سورية وأن يتعاون في تشكيل لجنة مشتركة تتكون من 5 أعضاء من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي و 5 من أعضاء المجلس الوطني الكردي، إضافة إلى قوة مشتركة تضم قوات الحماية الشعبية والمقاتلين الأكراد السوريين الذين درّبهم الحزب الديمقراطي الكردستاني. وتكون اللجنة الأمنية والقوة الأمنية تحت سلطة الهيئة الكردية العليا، إلاّ أن قوات الحماية الشعبية منعت المقاتلين الذين درّبهم الحزب الديمقراطي الكردستاني من دخول سورية من معسكرات تدريبهم في شمال العراق. أحد قادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قال، "لن تقبل قوات الحماية

---

[106] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[107] انظر *World Bulletin*, 22 March 2012.

[108] مسؤول في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قدّم رواية مختلفة قليلاً: "كان شرطنا للانضمام إلى المجلس الوطني الكردي هو أن يصوّت الناس له. أردنا أن يكون هناك مجلس وطني كردستاني منتخب، وليس مجلساً معيناً وغير ديمقراطي. المجلس الوطني الكردي لن يقبل بهذا لأنه كان يعرف أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي سيحصل على معظم الأصوات وسيهيمن على المجلس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع آلان سيمو، 1 حزيران/يونيو 2012.

[109] النقاط السبع هي: (1) "تأسيس لجنة عليا مشتركة من كلا المجلسين لتنسيق العمل السياسي والدبلوماسي وأيضاً لوضع هدف سياسي موحّد ... استناداً إلى القيم الثابتة للشعب الكردي كأمة وكعرق في سورية [العمل] هو الإطاحة بالديكتاتورية في دمشق، وبناء دولة ديمقراطية تعددية، وإقامة سورية جديدة متعددة العرقيات. ستحقق سورية الجديدة هذه تطلعات شعبنا بالاعتراف بوجوده كشعب أصيل في الدستور. وينبغي حل المسألة الكردية ديمقراطياً؛ (2) تشكيل لجنة تنظيمية عليا من كلا المجلسين لتنسيق الأعمال العملياتية في الميدان في جميع المناطق؛ (3) تشكيل لجان فرعية لتنسيق العمل العملي في الميدان في المناطق المنفردة؛ (4) وقف جميع الأنشطة الدعائية [التي يفترض أنها موجّهة من طرف ضد الطرف الآخر]؛ (5) إلغاء جميع أشكال الوجود المسلّح في المناطق الكردية وبين سكانها؛ (6) تشكيل لجان حماية مشتركة غير مسلّحة؛ (7) تشكيل لجان وساطة مشتركة لتسوية النزاعات الاجتماعية. تكون هذه اللجان أعلى سلطة مسؤولة عن مثل تلك المسائل". يمكن مراجعة النص على الموقع www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_D027_en_ar.pdf.

[110] طبقاً لوليد شيخو، ممثل حزب آزادي (الحرية) في أوروبا، فإن اتفاقية 11 حزيران/يونيو فشلت "لأن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لم يلتزم بها واستمر باعتقال النشطاء وتعذيب الأكراد، وهاجم المنازل وقتل الأبرياء". آلان سيمو، ممثل العلاقات الخارجية في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، رد بأنه من وجهة نظره فإن المشكلة الرئيسية تمثلت في عدم توقيع جميع الأحزاب السياسية عليها. وأشار إلى إعلان أربيل في 11 تموز/يوليو قائلاً، "هذه المرة جميع الأحزاب كانت هناك، وجميعها وقّعت على الإعلان، على ما آمل. قبل ذلك، لم توافق بعض الأحزاب الكردية على توقيع اتفاق مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ". التصريحان مقتبسان في *Rudaw*, 17 July 2012.

[111] في الاتفاق الجديد، اعترف المجلس الوطني الكردي والمجلس الشعبي لغربي كردستان باتفاقية حزيران/يونيو وتعهدا بتنفيذها؛ وقررا تشكيل مجلس مشترك لقيادة الحركة الكردية في سورية وصياغة المبادئ السياسية؛ واتفقا على اتخاذ القرارات بالإجماع؛ ودعيا لوقف الهجمات المتبادلة في وسائل الإعلام؛ وحظرا استعمال القوة أو أية أنشطة من المحتمل أن تؤدي إلى توترات في المناطق الكردية. انظر Text of the Erbil Declaration available at www.kurdwatch.org/index.php?aid=2594&z=en&cure=245. www.kurdwatch.org/pdf/KurdWatch_D031_en_ar.pdf.

الشعبية بدخول أي أشخاص درّبهم الحزب الديمقراطي الكردستاني أو أفراد من البشمركة إلى سورية. إن دخولهم سيؤدي دون شك إلى إثارة الصدامات بين الطرفين".[112]

تشكّل محاولات المعسكرين الكرديين لتحقيق التسوية إقراراً بنقاط ضعف كل منهما ـ حيث أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قوي محلياً لكنه معزول إقليمياً؛ والمجلس الوطني الكردي يفتقر إلى الدعم الشعبي والقوة العسكرية. كما أنها تعكس خشية مشتركة من أن النظام الجديد الذي سينشأ في النهاية في دمشق قد لا يكون متعاطفاً حيال مطالبهما، وهو ما يمكن استنتاجه من إحجام المعارضة السورية عن الاعتراف صراحة بحقوق الأكراد.

رغم ذلك، فإن ثمة عقبة هامة في وجه التفاهم الكردي الداخلي الحقيقي تتمثل في أنه ينبغي لقوات الحماية الشعبية أن توافق على تشكيل قوات مسلّحة مشتركة، وأن هذه القوات لها قيادة خاصة بها ولا تعتمد بشكل كامل على قرارات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي . لقد قدّم الحزب حلين محتملين: يمكن لقوات الحماية الشعبية أن تخضع نفسها لسلطة الهيئة الكردية العليا لكن، وبالمقابل، تعترف الهيئة الكردية العليا بقوات الحماية الشعبية بوصفها القوة الوحيدة المسؤولة عن الأمن في المناطق الكردية السورية، أما البديل فيتمثل في إدماج قوات الحماية الشعبية للمقاتلين الذين درّبهم الحزب الديمقراطي الكردستاني داخلها ووضعهم تحت قيادتها. والمقترحان غير مقبولان لا للمجلس الوطني الكردستاني ولا للحزب الديمقراطي الكردستاني. مسؤول في المجلس الوطني الكردي جادل بأن الطريق الوحيد للتقدم إلى الأمام يتمثل إما في تخلي قوات الحماية الشعبية عن سلاحها أو تخليها عن قيادة مقاتليها للهيئة الكردية العليا الجديدة.[113] وقد امتد الصراع حول المسائل الأمنية إلى أبعاد أخرى للعلاقة. على سبيل المثال، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي دفع بتشكيل لجنة علاقات خارجية لأنه يواجه مقاطعة دولية وهو بحاجة إلى إطار الهيئة الكردية العليا لاكتساب الشرعية. وقد بدا المجلس الوطني الكردي غير راغب في قبول ذلك طالما أصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على السيادة العسكرية لقوات الحماية الشعبية.

في المحصلة، فإن انعدام الثقة العميق يستمر بين الطرفين. من وجهة نظر المجلس الوطني الكردي، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يظل قريباً بشكل مفرط من حزب العمال الكردستاني ويحتفظ بعلاقات غامضة مع النظام السوري وكذلك مع إيران. عضو في المجلس الوطني الكردي قال، "إنهم يتواصلون هاتفياً وبشكل مستمر مع مسؤولين كبار في حزب العمال الكردستاني. والقرار النهائي يظل في قنديل".[114] قائد آخر في المجلس الوطني الكردي قال: "إذا قطعوا علاقاتهم بحزب العمال الكردستاني، فإنهم سيجدون أنفسهم دون أسلحة أو تمويل وسرعان ما سيتحولون إلى حزب صغير جداً".[115] كما أن المجلس الوطني الكردي ينتقد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على هيكليته المركزية، وحتى العقائدية، في صنع القرار، وهو ما لا يترك هامشاً للمفاوضات، وميلاً إلى رفض تقاسم السلطة بشكل فعال أو التخلي عن السيطرة عن الأمن. "من الصعب إقامة تعاون معه"، على حد تعبير أحد مسؤولي المجلس الوطني الكردي, "ففي معظم الأحيان لا يكفي إقناع أولئك الجالسين على طاولة المفاوضات، لأن القرار ليس قرارهم. كما أن من الواضح أنهم يفضلون أن يعملوا بشكل منفرد".[116]

حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي من جهته يشتكي من أن المؤتمر الوطني الكردستاني، الذي يعاني من التجزؤ الشديد، غير قادر على العمل ويفتقر إلى قاعدة شعبية له في المناطق الكردية السورية. أحد قادة الحزب قال، "هذه الأحزاب تتكون أحياناً مما لا يزيد عن أربعين عضواً، ويكونون عادة من أفراد عائلة كبيرة تتمتع بنفوذ في منطقة محدودة فقط. نحن نريد أن نعمل معهم، لكنهم ببساطة غير منظمين".[117]

و بشكل عام، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، والمجلس الوطني الكردي وحتى الأحزاب المكوّنة للمجلس ـ تفتقر إلى رؤية مشتركة حول دور الأكراد في سورية ما بعد الأسد.و رغم أن أي منها لم يدعو إلى كيان كردي مستقل، فإن التشابه ينتهي هنا. الفصيل الموالي لبرزاني في المجلس الوطني الكردي يدعم ترتيبات فيدرالية على نمط التجربة العراقية.[118] بينما يتحدث الفصيل الموالي لطالباني عن سورية ديمقراطية أساسها

[112] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع آسيا عبد الله، الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، جنيف، 26 أيلول/سبتمبر 2012.
[113] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحمد سليمان، عضو المجلس الوطني الكردي، أربيل، 12 أيلول/سبتمبر 2012.
[114] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس الوطني الكردي، أربيل، 12 أيلول/سبتمبر 2012.
[115] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 13 أيلول/سبتمبر 2012.
[116] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 12 أيلول/سبتمبر 2012.
[117] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 12 أيلول/سبتمبر 2012.
[118] بموجب هذه الرؤية، ينبغي أن تكون المنطقة الكردية جزءاً من فيدرالية سورية، تكون فيها للمكونات الرئيسية (الدروز، والعلويين، والمسيحيين، إلخ) الحق في تأسيس إقليم فيدرالي خاص بها، وتتقاسم الحكومة المركزية السلطة مع حكومات هذه الأقاليم. تشكل الهويات العرقية والطائفية أساساً لسورية المستقبل، كما تم تحديدها في عراق ما بعد عام 2003. يمتد الإقليم الكردي من عفرين في الشمال الغربي إلى المالكية في الشمال الشرقي، وبحيث تكون القامشلي عاصمة الاقليم ومقر الحكومة. رغم أن الإقليم لن يتمتع بالتواصل الجغرافي، فإن عبد الحكيم بشار، زعيم الحزب الديمقراطي الكردي السوري الموالي لبرزاني، قال، "تتكون الفكرة من تأسيس إقليم تسكنه أغلبية كردية يكون للأقليات فيه حصة

المواطنة، وبدرجة من الإدارة الذاتية للأكراد في المناطق التي يسكنونها.[119] حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يكرر مقولة أوجلان الذي دعا إلى "الحكم الذاتي الديمقراطي" أو "الإدارة الذاتية الديمقراطية" للمناطق الكردية في سورية.[120]

رغم الصعوبات، فإن برزاني استمر في جهوده لضمان نجاح زواج المصلحة بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي . وكثّف من غزله للأخير، ساعياً لحشره وتطويقه داخل الهيئة الكردية العليا وبالتالي تأكيد دور الحزب الديمقراطي الكردستاني بوصفه راعي الاتفاق. وفي نفس الوقت، كان مسؤولو الحزب الديمقراطي الكردستاني يتفاوضون مع أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الأكثر اعتدالاً والضغط عليهم لتنفيذ اتفاقية أربيل. على حد تعبير أحد مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني المشاركين في المفاوضات:

> إذا لم تكونوا موحَّدين، فإنكم لا تستطيعون تحقيق ما تريدون. نحن نتحدث إلى أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الأكثر براغماتية وليس لأولئك الأكثر تطرفاً، ونحن ندفعهم كي يصبحوا على نفس الموجة مع المجلس الوطني الكردي. الوقت ينفد, ومن المهم جداً أن يتوحد الأكراد السوريون وأن يصوغوا مطالب واضحة في علاقتهم مع المعارضة السورية. على الأكراد السوريين أن يبرروا مطالبهم قبل أن يفوت الأوان.[121]

مسؤول آخر في الحزب الديمقراطي الكردستاني قال:

> هناك بعض أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذين يمكن الحديث معهم. ما ينبغي أن يفعلوه أولاً هو التفكير بمصالح الأكراد في بلادهم [سورية]. وقد آن الأوان كي ينزلوا من الجبال: بان يتخلوا عن الكفاح المسلّح [ضد تركيا] والانخراط في السياسة. بالنسبة للأكراد، فإن حقبة الكفاح المسلّح انتهت.[122]

في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، اجتمع برزاني بالهيئة الكردية العليا في أربيل لمناقشة تشكيل "جيش كردي موحَّد"، مكوّن من قوات الحماية الشعبية والمقاتلين الأكراد السوريين الذين درّبتهم قوات برزاني، "لحماية وتحرير الشعب الكردي السوري"،[123] إلاّ أن الطرفين لم يتفقا. مسؤول في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قال إنه سيسمح لأكراد سورية الذين تلقوا التدريب العسكري في كردستان العراق بالدخول الى المناطق الكردية في سورية فقط بموافقة الهيئة الكردية العليا (التي يحتفظ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بنصف مقاعدها) وبالتعاون مع قوات الحماية الشعبية. وأضاف: "لن يدخلوا الآن، لأن المجلس لم يعط موافقته، وسيكون هناك مشاكل كبيرة إذا لجأوا إلى العمل بمفردهم".[124] مسؤول في المجلس الوطني الكردي أقر بأن هذا هو الوضع، مشتكياً من أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لن يوافق؛ وأنه حتى لو قبل في أربيل فإنه سيغيّر رأيه لحظة عودته إلى سورية؛ وأنه في كل الأحوال لن ينفّذ التزاماته. وقال، "إذا دخل أحد مقاتلي البشمركة السوريين المدربين في العراق إلى سورية و الوضع على هو الآن ، فإن ذلك سيؤدي إلى معركة مع قوات الحماية الشعبية".[125]

من المقاعد في حكومة الإقليم في القامشلي وفي المجلس المحلي في كل مدينة رئيسية. يتم تحديد عدد المقاعد لكل مجموعة على أساس تعداد السكان. على سبيل المثال، إذا كان العرب يشكلون 15% من سكان القامشلي، فإنهم يحصلون على 15% من المقاعد في المجلس البلدي في القامشلي. [بعبارة أخرى]، في المناطق المختلطة، يمكن أن يكون لدينا وضع مشابه لوضع كركوك. وسيكون هناك حدود تفصل المناطق ذات الأغلبية الكردية عن باقي أنحاء البلاد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 13 أيلول/سبتمبر 2012.

[119] أحمد سليمان، زعيم الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية الموالي لطالباني جادل بأن حل المسألة الكردية في سورية يتمثل في تشكيل حكومة ديمقراطية تستند إلى مبدأ المواطنة، ووجود حكومة مركزية تعترف بحقوق الأكراد ويلعب الأكراد فيها دوراً فاعلاً. وتتمتع المناطق التي يسكنها الأكراد بدرجة غير محددة من الحكم الذاتي. وأصر على رفض الفيدرالية على أنها غير مناسبة لسورية: "لا يمكن لمشروع إقليم فيدرالي أن ينجح في الجغرافيا السورية. هناك آلاف الأكراد يعيشون في حلب ودمشق. أشعر أن أولئك الذين يسعون إلى الفيدرالية يسعون إلى السلطة وليس إلى الاعتراف بحقوق الأكراد في سورية. عندما أشعر بالعطش، لا أعرف ماذا أفعل بخزان كامل من الماء، وسيكيفني كأس واحد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 11 أيلول/سبتمبر 2012.

[120] طبقاً لسينام محمد، الرئيسة المشتركة للمجلس الشعبي لغربي كردستان التابع لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، فإن حل المسألة الكردية في سورية يتطلب بناء مجتمع ديمقراطي. أنصار هذا الرأي يرفضون فكرة الحدود بين المناطق التي يقطنها الأكراد وباقي أنحاء البلاد، ويدعون إلى الاعتراف بالاختلافات العرقية بين الأكراد والعرب. يمكن لكل مدينة يقطنها الأكراد أن تنظم مجلساً كردياً أعلى يوفّر الإدارة المحلية الذاتية ويكون مسؤولاً أمام المجلس الشعبي لغربي كردستان الذي يتكون من 300 عضو، ويشكل الهيئة التشريعية التي يكون لها فروع تنفيذية وتشريعية. في المناطق المختلطة، يكون للعرب مجلسهم ويشاركون في الإدارة بالتشاور مع المجالس الكردية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 11 أيلول/سبتمبر 2012.

[121] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع كمال كركوكي، مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[122] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حميد بربندي، مسؤول العلاقات العامة في رئاسة حكومة إقليم كردستان، أربيل، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[123] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع بارادوست عزيزي، وهو صحفي كردي سوري، أربيل، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

[124] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد رشو، ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في كردستان العراق، أربيل، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

[125] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

إن مفتاح أي تسوية نهائية سيتمثل في الاتفاق على من سيمارس السيطرة الرسمية والفعلية على القوات المسلّحة، وفي أي أجزاء كردستان السورية سيسمح لهم بالعمل وماهية التفويض الذي سيتمتعون به. لقد ركز الحزب الديمقراطي الكردستاني حتى الآن على تمكين الفصيل الموالي لبرزاني داخل المجلس الوطني الكردي ـ وهو الاتحاد السياسي الديمقراطي الكردي ـ بشكل يروّج لنموذج فيدرالي في سورية المستقبل.[126] لكن في النهاية، فإنه قد يحاول الوصول إلى إجماع حول كونفدرالية كردية سورية تقوم كل منطقة كردية سورية فيها بإدارة شؤونها. وهذا سيدمج الفيدرالية التي يدعو إليها ويرعاها مع فكرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المتمثلة في "الحكم الذاتي الديمقراطي" ويمكن أن يؤدي إلى تقسيم كردستان السورية بحكم الأمر الواقع، حيث تكون عفرين في الشمال الغربي ويحكمها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ومنطقة الجزيرة، القريبة من الحدود العراقية، التي ستقع تحت سيطرة المجلس الوطني الكردي (أي فعلياً تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان).[127]

ب. تركيا تمارس نفوذها

ينبغي أن تفهم السياسة التركية حيال أكراد سورية في سياق انخراطها الأوسع في الصراع السوري وأيضاً في سياق معركتها التي امتدت على مدى أربعة عقود مع حزب العمال الكردستاني والتي تسببت في مقتل أكثر من 30,000 شخص وكلّفت 300 مليار دولار.[128] فلقد لعبت أنقرة دوراً محورياً في محاولة دعم ومساعدة المعارضة، خصوصاً المجلس الوطني السوري (قبل استبداله بالتحالف الوطني السوري في تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، الذي تأسس في اسطنبول واتخذها مقراً له، إضافة إلى الجيش السوري الحر، الذي يضم مجموعات مسلّحة ضعيفة التنسيق ويتخذ مقراً له في جنوب شرق تركيا. إذا سعت تركيا للتأثير بشكل متزايد في الأحداث في سورية، فستنتقل تأثير تلك الأحداث أيضاً إلى تركيا؛ من حيث تزايد تدفقات اللاجئين؛ والقصف عبر الحدود؛ وفيما يتعلق بهذا التقرير، الخشية من اغتنام حزب العمال الكردستاني الفرصة لتعزيز أنشطته في كلا البلدين.

من وجهة نظر أنقرة، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لا يعدو كونه فرعاً أو نسخة طبق الأصل من حزب العمال الكردستاني الذي يحاول إيجاد موطئ قدم له في سورية؛ ونتيجة لذلك، فهي تخشى من أن تمكين الأكراد هناك يمكن أن يغذي النزعة الانفصالية في تركيا. يقول أحد المسؤولين "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وحزب العمال الكردستاني هما الشيء نفسه. لدينا أدلة على ذلك. لا تستطيع حجب الشمس. نحن لا نؤمن بالتحولات الشكلية. نحن نؤمن بالتغييرات الجذرية". مسؤول تركي آخر يقول، "إذا لم يكن هناك صلة بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وحزب العمال الكردستاني، فإن عليهم أن يثبتوا ذلك. إذا أرادوا التفاوض، فإن عليهم أن يثبتوا بأنهم مستقلين عن حزب العمال الكردستاني بايقاف نقل الأسلحة فيما بينهما وإعلانها ببيان واضح".[129]

الأكثر أهمية بالنسبة للمسؤولين الأتراك هو أنه يمكن لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أن يصبح قوياً بما يكفي في سورية لتأسيس قواعد عملياتية له شبيهة بتلك الموجودة في جبال قنديل، والتي يمكن لحزب العمال الكردستاني أن يشن منها هجمات عبر الحدود. من الجدير بالملاحظة، أن تمارين وعمليات انتشار الجيش التركي في المنطقة الحدودية المقابلة مباشرة للقامشلي وعين العرب بدأت في أعقاب إظهار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لقوّته.[130] بصرف النظر عن الدافع المعلن ـ وهو التكيّف مع أزمة اللاجئين التي تزداد سوءاً وما ينتج عنها من ظروف إنسانية ـ فإن أولوية تركيا كانت منع وجود حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى الجنوب من حدودها كجزء من استراتيجية الأمن القومي لديها.[131]

---

[126] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رئيس المجلس الوطني الكردي، أربيل، 9 كانون الثاني/يناير 2013.

[127] ستشبه هذه الاتفاقية تقسيم كردستان العراق بحكم الأمر الواقع بين المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني (سوران) والحزب الديمقراطي الكردستاني (دانيان) ـ مع وجود الحزبين في العاصمة أربيل ـ باستثناء أنه في كردستان العراق، سيكون هذا الانقسام على أساس لغوي أيضاً. مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني قال، "لم يتمكن حزب واحد من احتكار السيطرة على المناطق الكردية. لن يكون ذلك ممكناً بالنظر إلى جغرافيا المناطق. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ليس الحزب الوحيد. ينبغي على جميع الأحزاب الكردية السورية أن تعمل معاً من حيث الإدارة الأمنية والتعليم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 14 كانون الثاني/يناير 2013.

[128] انظر تقرير مجموعة الأزمات، تركيا: حزب العمال الكردستاني والتسوية الكردية، مرجع سابق.

[129] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[130] جرت التدريبات العسكرية التركية في مدينة ماردين، التي تبعد 10 كيلو متر شمال القامشلي، وفي سروج، مقابل عين العرب، حيث شاركت دبابات وبطاريات مدفعية تمركزت باتجاه عين العرب. انظر Servet Yanatma, "Drills aimed at PYD under way, US cautions against intervention", *Today's Zaman*, 2 August 2012. زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي صالح مسلم رد قائلاً: "إن حماية شعبي في مناطقي، في بلداتي هو حقي، ولا يمكن لأحد أن ينكره، وهذا ما فعلناه. ولذلك فإن تركيا ليست بحاجة للقلق وإطلاق التهديدات". رويترز، 7 آب/أغسطس 2012.

[131] مسؤول تركي قال، "وصلت الأمور إلى نقطة لم نعد نتمكن بعدها من الاكتفاء بالمراقبة من الخارج. صدرت تهديدات أمنية من شمال سورية، وهم [حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي] يريدون تحويل المنطقة إلى قنديل أخرى. إلاّ أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لا يستطيع

رغم أنها تريد تهميش واحتواء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي عسكرياً وسياسياً، فإن تركيا اختارت حتى الآن أن لا تلجأ إلى التدخل المباشر؛ وحيث أن أي تدخل من ذلك النوع، وبدلاً من حل مشكلتها مع حزب العمال الكردستاني، يمكن أن يعقّدها و يجر تركيا للانزلاق في مستنقع تصعيد الخلاف مع حزب العمال الكردستاني.[132] زد على ذلك، فإن الصراع في سورية له تداعيات سياسية وطائفية من شأنها أن تدفع إلى معارضة التدخل العسكري من قبل مجموعة من اللاعبين غير الأكراد داخل سورية (مثل العلويين وهم طائفة دينية تختلف عن العلويين في سورية لكنها تشاطرهم عدم الثقة بالجماعات المسلّحة السورية ذات الأغلبية السنية)؛[133] وفي المنطقة (إيران والعراق، إضافة إلى كثيرين من العرب الذين تساورهم المخاوف من إعادة إحياء الامبريالية التركية).[134] تنتقضي الحكمة الدبلوماسية في أنقره في تجنب التدخل العسكري في سوريا و عدم الانخراط في اي تصعيد أو عمليات ملاحقة محدودة، ليس فقط بسبب تأثير ذلك على تحالفها مع الناتو، بل أيضاً لأنها، ولوحدها لن تكون قادرة على القيام بذلك بشكل فعال. بدلاً من ذلك، فإنها سعت أولاً إلى دعم الأحزاب الموالية لبرزاني في المجلس الوطني الكردي، لتحقيق الهدف المحوري المتمثل في وضع حد لتوسع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى القامشلي وعزله في أية مفاوضات سياسية.[135]

بدا التركيز على التهديد المباشر الذي يشكله حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وتعزيز المجلس الوطني الكردي على حسابه[136] بدا أن له الأولوية على كل ما عداه ـ بما في ذلك المخاطرة في أن يسعى أكراد سورية، وبمساعدة برزاني إلى نقل النموذج العراقي. ففي أعقاب زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو إلى أربيل في آب/أغسطس 2012 التي اجتمع خلالها بمسؤولي المجلس الوطني الكردي، ذهب داوود أوغلو إلى حد التأكيد على أن بلاده لن تعارض حصول أكراد سورية على حكم ذاتي إذا أعلن المجلس الوطني السوري ذلك:

> أخبرتهم، أن رئيس المجلس الوطني السوري كردي سوري. وأنتم [المجلس الوطني الكردي] تجلسون هنا كأكراد سوريين. اجلسوا معاً وتوصلوا إلى اتفاق. ما نعارضه هو خطر الإرهاب وأن يزعم أحدكم أنه يمتلك مكاناً ما. ينبغي إجراء انتخابات في سورية؛ وينبغي تشكيل برلمان يضم الأكراد، والتركمان والعرب. يمكن أن تجتمعوا معاً وأن تقولوا بأننا سنمنح بالحكم الذاتي [للأكراد] هذا يعود لكم. نحن لن نعارض ذلك.[137]

رغم المصالح المشتركة قصيرة الأجل بين تركيا وبرزاني، فإن من شبه المؤكد أن خلافات ستنشأ على المدى البعيد. إن الهدف النهائي لحكومة إقليم كردستان هو ضمان قيام إقليم كردي في سورية يكون أكثر اعتماداً عليها من اعتماده على دمشق؛ ومن شبه المؤكد أن تركيا ستخشى من أن مثل تلك الحصيلة ستغذي ميولاً انفصالية مشابهة بين أكرادها.[138]

السيطرة على هذه المناطق إلى الأبد ـ لا مجال لأيديولوجيته في سورية. إنهم لا يمثلون الشعب. حالما يسقط النظام، فإنه لن يكون لهم دور في البلاد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[132] في آذار/مارس 2012، حذر زعيم حزب العمال الكردستاني مراد كارايلان قائلاً: "إذا تدخلت الدولة التركية ضد شعبنا في غرب كردستان [في إشارة إلى المناطق الكردية في سورية]، فإن كل كردستان ستتحول إلى منطقة حرب". Jon Hemming, "Kurd militants threaten Turkey if it enters Syria", Reuters, 22 March 2012. من شبه المؤكد أن هذا يشكل مبالغة في قدرات حزب العمال الكردستاني ـ ونواياه ـ إلا أنه كان يعكس تعبئة كردية محتملة ضد أنقرة إذا اختارت التدخل العسكري.

[133] Jeffrey Gettleman, "As Syria war roils, unrest among sects hits Turkey", *The New York Times*, 4 August 2012.

[134] Soner Cagaptay, "Why Turkey hasn't intervened in Syria", *The New Republic*, 13 March 2012.

[135] حزب السلام والديمقراطية التركي، وهو حزب معارض في تركيا، انتقد سياسات الحكومة. "نحن لسنا ضد العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة التركية. يمكن لبرزاني أن يلعب دوراً هاماً في حل المسألة الكردية، لكن لا ينبغي تهميش حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. هذا الحزب هو أقوى حزب كردي في سورية ولا يمكن إقصاؤه عن المفاوضات حول القضية الكردية"، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في حزب السلام والديمقراطية، أنقرة، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[136] صحفي كردي قال، "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يقول أن برزاني تجاهلهم لأنهم ضد تركيا. برزاني أراد أن يضعف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لسببين رئيسيين: أولاً، لأن برزاني يريد أن يكون الرمز القومي الوحيد في سورية، رغم أن 50% أو أكثر من أكراد سورية يعتبرون أوجلان بطلهم. ثانياً، لأن برزاني تربطه العلاقات الأوثق مع تركيا، وتركيا لا تريد أن يكون هناك وجود لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع كمال شوماني، 21 أيلول/سبتمبر 2012.

[137] مقتبس في *Today's Zaman*, 9 August 2012.

[138] مسؤول تركي قدم قدراً أكبر من التفاصيل حول ما يمكن ليلاده أن تقبله ـ وحول التحفظات على مقاربة برزاني: "سورية ليست بلداً ينبغي تقسيمه. ليس هناك منطقة كردية واحدة في شمال سورية، وإقامة مثل تلك المنطقة سيعقد المسائل أكثر. ذلك غير ممكن، بالنظر إلى أن هناك 1.5 مليون عربي يعيشون في نفس المناطق. لا نريد كردستان عراقية أخرى في شمال سورية. ما يمكن أن ندعمه هو نظام لا مركزي للبلاد بأسرها حيث يحصل محافظ كل محافظة على قدر أكبر من الحكم الذاتي. وهذا شبيه بالنظام الذي نعمل عليه في تركيا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2012. وعلى نحو مماثل، قال محلل تركي، "برزاني يبالغ في لعب الورقة القومية. إن مشروع إقليم فيدرالي في المناطق التي يقطنها أكراد سورية مجرد خيال: ليسوا الأكراد وحدهم هم الذين يعيشون في تلك المناطق. أضف إلى ذلك أن المشروع غير مستدام من الناحية الاقتصادية. المدينة الكردية الرئيسية هي القامشلي، لكن القامشلي دون حلب ودمشق لن تكون أكثر من قرية. القامشلي ستكون بحاجة لتركيا لاستدامتها اقتصادياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع طه أوزان، رئيس مؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

V. تنامي العسكرة

آ. التوترات الكردية الداخلية المتصاعدة

حتى مع تحول المشهد الكردي السوري إلى العسكرة على نحو متزايد، فإنه لا يزال من غير الواضح ضد من ستستعمل القوة العسكرية الكردية المتنامية: ضد النظام، أم ضد المعارضة (غير الكردية)، أم ضد تركيا أم ضد بعضهم البعض. فالقوة العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، المتمثلة في قوات الحماية الشعبية، أقامت نقاط تفتيش في جميع المناطق الكردية، وحلّت محل النظام.[139] وهو يزعم بأنه يعمل دفاعاً عن المناطق التي يقطنها الأكراد، وبشكل أساسي لحمايتهم من المجموعات المسلّحة التابعة للمعارضة غير الكردية التي لها مواقع في الجوار. إلهام أحمد، عضو الهيئة الكردية العليا عن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، قال:

> نحن نعمل فقط دفاعاً عن أرضنا وشعبنا. علاقتنا مع الجيش السوري الحر تعتمد على تحركاته، في اللحظة التي يحاول فيها الدخول إلى المناطق الكردية، فإن من واجبنا حماية أرضنا وشعبنا. عندما حاول الجيش السوري الحر دخول عفرين وعين العرب للسيطرة على الحدود مع تركيا، كان علينا أن ندافع عن شعبنا وأرضنا.

> عندما قرر النظام الانسحاب من عين العرب (كومانا) في تموز/يوليو 2012، أعطينا موظفي الحكومة 5 ساعات للمغادرة. لم يهاجمونا بل قرروا الذهاب، ولهذا السبب لم نهاجمهم. في الواقع فإن اثنين أو ثلاثة موظفين فقط لا يزالون يعملون في هذه المكاتب [دون مشاكل] الأمر الأهم هو أنه، مع انسحاب النظام، كان علينا أن نفرض السيطرة المسلّحة على المدينة، لأن الجيش السوري الحر بدأ بالتقدم من جرابلس [بين عفرين وعين العرب]، مهدداً باحتلال المدينة. فوقفنا لحمايتها.[140]

كما ذكرنا اعلاه فان فصائل المجلس الوطني الكردي تتلقى تدريباً عسكرياً من الحزب الديمقراطي الكردستاني.[141] إذا كان برزاني، وفي نيسان/إبريل 2012، لا يزال يصف طبيعة الدعم المقدّم لأكراد سورية بأنه "معنوي" وسياسي ومالي"، وينكر بشدة أي "دعم عسكري أو تقديم ذخيرة"، فإنه اعترف في تموز/يوليو بأن حزبه كان ضالعاً بفعالية في تدريب المنشقين الأكراد عن الجيش السوري.[142] ذكر أن هناك ثلاثة معسكرات تدريب: الزيتون في محافظة أربيل، وفيش خابور في محافظة دهوك والزمار في محافظة نينوى، لتقديم التدريب الأساسي للجنود وتقديم دورات للضباط. تتكون الألوية الجديدة من ضباط أكراد حتى رتبة ملازم أول وغيرهم من المنشقين عن الجيش السوري، إضافة إلى الشباب الأكراد السوريين الذين لم يلتحقوا بالجيش السوري. طبقاً لأحد الهاربين من الجندية:

> يمنح الضباط السابقون في الجيش السوري رتباً عسكرية لم يكونوا يحملونها في الجيش، في حين أن المتدربين الشباب يحصلون على مبالغ نقدية يومية. جميعهم يعملون لمستقبل كردستان في سورية وسيصبحون الشرطة الكردية في المناطق التي يقطنها الأكراد، أي ما يوازي قوات البشمركة في كردستان العراق.[143]

و لقد ظهر نمط متكرر من الصدامات، والاغتيالات وعمليات الخطف وأشكال أخرى من المضايقات على مدى العام الماضي كانت مؤشراً على صراع يعتمل بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي، قبل توصلهما إلى اتفاق في تموز/يوليو 2012 وأيضاً قبل أن يبدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني بعمليات التدريب. وهكذا، ففي شباط/فبراير 2012، شن أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هجمات على متظاهرين من أنصار المجلس الوطني الكردي في عفرين، مما أدى إلى جرح 17 شخصاً وهاتفين من بين عبارات أخرى، "عفرين مدينة الشهداء. لا مكان لأنصار أردوغان وبرزاني هنا.[144] في 21 شباط/فبراير، توفي نصر الدين برهك، العضو في الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية الموالي لبرزاني، نتيجة جروح أصيب بها بعد إطلاق النار عليه من قبل أشخاص يستقلون سيارة يعتقد أنهم من حزب الاتحاد

---

[139] لوصف لنقاط تفتيش حزب الاتحاد الكردستاني، انظر .www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19291072.

[140] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 12 أيلول/سبتمبر 2012.

[141] عبد الحميد درويش، زعيم الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية التابع للاتحاد الوطني الكردستاني، قال إن الألوية المدربة هي تحت القيادة الوحيدة للحزب الديمقراطي الكردستاني. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، جنيف، 27 أيلول/سبتمبر 2012.

[142] انظر .www.al-monitor.com/pulse/originals/2012/al-monitor/a-fine-balance-can-barzani-help.html. قال برزاني إن "التدريب المقدم لم يكن على القتال؛ بل كان تدبيراً احتياطياً من أجل لعب دور في سورية حالما تنهار الأوضاع، وبات هناك". مقتبس في .Jane Arraf, "Q&A: Iraqi Kurdish leader Massoud Barzani", Al Jazeera, 30 July 2012.

[143] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جندي سابق في الجيش السوري تلقى تدريباً معسكر الزيتون، أربيل، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[144] يمكن مراجعة مقاطع الفيديو على اليوتيوب التي وضعتها كورد وتش كأدلة في ذلك التقرير، انظر .www.kurdwatch.org/index?aid=2449&z=en&cure=245.

الديمقراطي الكردي ، وفي 19 أيلول/سبتمبر ذُكر أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي اختطف شقيق برهك واحتجزه لمدة يوم.[145]

رغم الاتفاق على عدم الاعتداء في شباط/فبراير ومحاولة التعاون، فإن العنف لم يتوقف. سيماند حاجو، مدير "كورد ووتش" المستقلة قال:

> [في 16 شباط/فبراير 2012] اتفق حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، والمجلس الوطني الكردي على عدم الاقتتال فيما بينهما146 إلا أن مقتل نصر الدين [برهك] يظهر مدى سذاجة المجلس الوطني الكردي. المجلس يقول علناً إن النظام قد قتله، لكن في المجالس الخاصة اعترف أحد أعضاء الحزب لي باعتقاده بأن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هو الذي قتله. قلت لهذا الرجل: "يوماً ما ستتمنون عودة [حزب] البعث". فأجاب: "نحن من الآن نتمنى عودة البعث.[147]

في الوقت الراهن، وطالما ظل المجلس الوطني الكردي هو الأضعف بين التيارين، فإنه من المرجح أن يسعى لإبقاء الصراع مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ضمن نطاق محدود. في نيسان/إبريل 2012، قال صالح جادو، عضو حزب اليسار، الذي يحتفظ بعلاقات جيدة نسبياً مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، متحاشياً سؤالاً حول المزاعم بأن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كان قد قتل نشطاء أكراد، بعضهم أعضاء في المجلس الوطني الكردي: "بصرف النظر عمن يرتكب جرائم القتل، فإن النظام هو المسؤول في المحصلة في رأينا".[148]

في هذا الصدد، فإن الاتفاقية التي توسط برزاني للتوصل إليها بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كانت رمزية أكثر منها اتفاقا فعالاً. فبعد أسبوع، ذكرت "كورد ووتش" أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كان يوفر الأسلحة لأنصاره، بأسعار مدعومة على ما يبدو.[149] في 29 حزيران/يونيو، أصدرت مجموعة تابعة للمجلس الوطني الكردستاني على الفيسبوك خبراً تتهم فيه "عناصر مقنّعة ومسلّحة" من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بمنع متظاهرين من المجلس الوطني الكردي من دخول عين العرب، وأطلقوا النار لترهيبهم واختطفوا أحد أنصار المجلس. ووصفت ذلك بأنه "انتهاك صارخ" للاتفاق.[150] اتفاق 11 تموز/يوليو، كما رأينا، أدى إلى تولّي الهيئة الكردية العليا الإشراف على القوات الكردية التي دربها الحزب الديمقراطي الكردستاني وجعلها سلطة موحدة في كردستان السورية؛ وجدير بالملاحظة أن اثنين من الأعضاء الخمسة الذين يمثلون حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كانوا من قوات الحماية الشعبية، رغم ذلك، ففي هذه الحالة، سرعان ما عادت التوترات إلى الظهور، وهذه المرة بين قوات الحماية الشعبية وبعض الأكراد الذين دربهم برزاني، عندما ذكر أن قوات الحماية الشعبية منعت 650 مقاتلاً من دخول سورية. ذُكر أن أحد قادة قوات الحماية الشعبية قال، "منعناهم من الدخول لأنه ... إذا أراد أحد أن يحمي المناطق الكردية، فإن عليه الانضمام إلينا. لا نستطيع أن نقبل بأية قوات مسلّحة أخرى خارج قوات الحماية الشعبية".[151]

و منذ تأسيس الاتحاد السياسي الديمقراطي الكردي، طوّر كل من أعضاءه جناحاً عسكرياً؛[152] مما يمهد الطريق في المستقبل للقوات الكردية السورية التي دربها الحزب الديمقراطي الكردي السوري لدخول سورية. أما ما إذا كان دخول مثل تلك القوات سيسهم في نشوء صراع مع قوات الحماية الشعبية، أو سيحدث تقسيماً للأراضي بين مجالات نفوذ الأحزاب المختلفة فإنه أمر مرهون بالمستقبل. لكن ثمة ما يدعو إلى القلق.

---

[145] طبقاً لوورد ووتش، في البداية افترض أن أنصار الحكومة هاجموا برهك بعد أن اشتبك معهم. لكن عضواً قيادياً في حزب كردي أخبر كورد ووتش أنه قبل محاولة الاغتيال السابقة كان برهك قد تلقى تهديدات من قبل أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الكردستاني". انظر www.kurdwatch.org/index.php?aid=2464&z=en&cure=245; and www.kurdwatch.org/index.php?aid=2638&z=en&cure=245.

[146] في 16 شباط/فبراير 2012، وقع المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الكردستاني اتفاقاً يتعهدان به بالتعاون لمنع التصعيد، خصوصاً في الأماكن العامة. انظر www.kurdwatch.org/index.php?aid=2455&z=en&cure =245.

[147] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، برلين، 14 آذار/مارس 2012.

[148] انظر www.kurdwatch.org/syria_article.php?aid=2504&z=en&cure=240.

[149] طبقاً لكورد ووتش، فإن أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يستطيعون شراء الرشاشات بـ 20,000 ليرة سورية (حوالي 250 دولار أمريكي)، في حين أن آخرين ينبغي أن يدفعوا 25,000 (حوالي 300 دولار). انظر www.kurdwatch.org/?aid=2560&z=en&cure=245.

[150] انظر www.facebook.com/E.N.K.L.S post, 30 June 2012.

[151] مقتبس في Rozh Ahmad, "A rare glimpse into Kurdish armed groups in Syria", *Rudaw*, 5 August 2012.

[152] طبقاً لأحد أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، "مع تشكيل الاتحاد السياسي الديمقراطي الكردي، أنشأ حزب عبد الحكيم بشار، ياكيتي وفرعا آزادي [أي الأعضاء الأربعة في الاتحاد] وحدات مسلّحة خاصة بهم في المالكية، والقامشلي وعامودا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 كانون الثاني/يناير 2013. كما ذكرت "كورد ووتش" أن حزب ياكيتي نشر كتيبة في عامودا ونظّم عرضاً عسكرياً في القامشلي. انظر www.kurdwatch.org/index.php?aid=2703&z=en&cure=245; and www.kurdwatch.org/index.php?aid=2701&z=en&cure=245.

ب. الصراع على القامشلي

على المدى البعيد، فإن الخطر الرئيسي سينشأ على الأرجح في القامشلي، أكبر وأهم المدن الكردية في البلاد. مع وجود مجموعات سكانية كبيرة من الآشوريين، والسريان والعرب السنة، فإنها تعتبر قلب المنطقة الكردية في سورية، وتحمل ثقلاً رمزياً كبيراً بسبب حجم السكان الأكراد ولأنها احتضنت انتفاضة عام 2004.[153] كما أن المدينة تضم بعض احتياطيات النفط والغاز، مما يزيد من قيمتها في أعين الجميع.[154]

فبالنسبة لأحزاب المجلس الوطني الكردي والقوات التي درّبها الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن القامشلي تتمتع بأهمية خاصة؛ كلاهما يتمتعان بدعم حقيقي هناك، والمدينة هي مقر المجلس. وفي النهاية، فإن هذه المنطقة هي التي إما سيتصارعان أو سيتعلمان فيها العمل مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي . شخص تربطه علاقات وثيقة بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أوجز أسباب الأهمية التاريخية للقامشلي ومخاطر الصراع المرتبطة بها قائلاً:

> في القامشلي عرب وآشوريين وعلويين [انتقلوا إلى هناك نتيجة عملهم في الخدمة المدنية]، وبالتالي فهي أكثر تعقيداً من عفرين أو عين العرب، وهما مدينتان كرديتان ومعقلان لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي . جزء من القامشلي، المسمى الحي الغربي، هو في أيدي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ؛ كما أن المدينة تحتوي على حضور قوي للنظام ولجميع الأحزاب الكردية الأخرى مقرات في القامشلي. تركيا والبرزاني لن يدعا القامشلي تسقط في أيدي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بسبب النفط الموجود في المحافظة. ولهذا السبب نتوقع حرباً بين النظام والشعب أو بين الأحزاب الكردية فيما بينها في المدينة.[155]

رغم أن القامشلي كانت تقليدياً معقل الأحزاب المنضوية تحت مظلة المجلس الوطني الكردي، فإن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني حقق اختراقات هامة خلال العام والنصف الماضيين. في آذار/مارس 2012، لاحظ سيامند حاجو من "كورد ووتش" زيادة في قدرات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على التعبئة: "الآن، بات بوسع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي حشد 2,000 شخص في المظاهرات [دعماً له] في القامشلي وهكذا فإن النشطاء [المعادين للنظام من غير أعضاء الحزب] في القامشلي يخافون منه. في الماضي كان أقصى ما يستطيع الحزب حشده هو 200 شخص".[156] رغم مخاطر المواجهات الكردية الداخلية المسلّحة في المدينة، فإن التنفيذ الناجح لاتفاق تقاسم السلطة الذي توسط فيه برزاني بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يمكن أن يخفف من حدة التوترات بشكل كبير بمرور الوقت هناك وفي مناطق كردية أخرى.

إلا أن تركيا أيضاً لاعب في هذه الحلبة، حيث أن أولويتها الملحة هي منع القامشلي من السقوط في أيدي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي - وهي حصيلة تخشى من أن تمكّن الحزب من توسيع مجال نفوذه ليشمل معظم المناطق الكردية في سورية. على المدى البعيد، فإن السيطرة السياسية والعسكرية الكردية على القامشلي - سواء كانت من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أو المجلس الوطني الكردي - يمكن أن تقرأها أنقرة على أنها مقدمة لإعلان أكراد سورية للحكم الذاتي.

وهذا هو نفس السبب الذي يغذي مخاوف المعارضة السورية غير الكردية من السيطرة الكردية على القامشلي خلال المرحلة الانتقالية - عندما تضعف قبضة النظام، ويسعى المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر لإثبات قدرتهم على فرض السيطرة الكاملة على سورية ما بعد الأسد. رياض الأسعد، قائد الجيش السوري الحر، حذر بعد انتفاضة تموز/يوليو 2012 في المدن الكردية قائلاً: "لن نترك القامشلي لأجندة أي فصيل كردي، ونحن مستعدون للقتال من أجل كل شبر من الأراضي السورية".[157]

القامشلي هي نقطة الاشتعال الرئيسية، لكنها ليست النقطة الوحيدة. البلدات الأخرى التي يقطنها الأكراد تظهر تعايشاً قلقاً للقوة السياسية والمجموعات المسلّحة. على سبيل المثال، فإن هناك عدة مجموعات موجودة في

---

[153] كانت القامشلي في وقت من الأوقات ذات أغلبية آشورية وسريانية. أما حالياً، يعتقد أن 15-20% من سكانها من المسيحيين، وثمة توترات كبيرة بين المجموعات الكردية والمسيحية، جزئياً بسبب الاستياء مما يعتبره المسيحيون تعدياً كردياً على المدينة التي يعتبرونها مدينتهم، وشكوك من أن الأكراد يريدون الانفصال عن سورية. في عام 2009، ذُكر أن مسيحياً سريانياً من القامشلي أخبر دبلوماسيين أمريكيين بأن: "الجزيرة، المنطقة التي تقع فيها في القامشلي 'ليست كردية'، وأن السكان غير الأكراد لن يؤيدوا الانفصال عن سورية - وهو ما يزعمون بأنه هدفهم النهائي للأكراد بشكل عام". "Northeastern Syria: It's More than Just Unhappy Kurds", U.S. embassy in Damascus cable, 18 March 2009, as reported by WikiLeaks.

[154] في الستينيات، اكتشفت حقول النفط في قراشوك ورميلان، وكلاهما جزء من منطقة الجزيرة (المنطقة في سورية والعراق الواقعة بين نهري دجلة والفرات)، انظر David McDowall, *A Modern History of the Kurds*, op. cit., p. 476.

[155] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تموز/يوليو 2012.

[156] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، برلين، 14 آذار/مارس 2012.

[157] Adib Abdulmajid, "Leader of Free Syrian Army says no Kurdish region allowed to establish in Syria", *Rudaw*, 31 July 2012.

عامودا، وهي ذات أغلبية كردية: حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، وحزب ياكيتي بقيادة إسماعيل حما [عضو المجلس الوطني الكردي] ولجنة شباب عامودا، إضافة إلى الموظفين الحكوميين الذين لا يزالون في مواقعهم. بعد أن سحب النظام معظم قواته في تموز/يونيو 2012، فرض حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي سيطرته على بعض المباني، وبحلول مطلع كانون الأول/ديسمبر وسّع وجوده إلى مكاتب فرع الأمن السياسي، والأمن العسكري ومكتب التوظيف.[158]

[158] لمزيد من التفاصيل حول القوى المسلّحة في عامودا، انظر www.kurdwatch.org/index.php?aid=2702&z=en&cure=245.

VI. العلاقات المضطربة مع المعارضة غير الكردية

تتنافس الفصائل الكردية ليس فقط مع بعضها البعض بل أيضاً مع مجموعات المعارضة غير الكردية، وجميعها تسعى للحصول على فضاء خاص بها بعد سقوط النظام. العديد من الأكراد، خصوصاً من أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، دون أن يقتصر الأمر عليهم، يشعرون بالتهميش من الخطاب الأصولي والقومي العربي الطاغي للمعارضة غير الكردية، إضافة إلى ما يُعتقد من اعتمادها على تركيا؛ ولهذا السبب ولأسباب أخرى، فإن مجموعات المعارضة المسلّحة على وجه الخصوص لم تتمكن من تحقيق اختراقات هامة في المناطق الكردية. رغم وجود بعض الميليشيات الكردية المتحالفة مع المعارضة، مثل لواء صلاح الدين (انظر أدناه) وكتيبة مشعل تمو، واللذان يتكونان من منشقين عن الجيش السوري،[159] فإن البعض منهم يفضلون الانضمام إلى ميليشيات متحالفة مع المجموعات السياسية الكردية أو الهروب إلى الأمان النسبي الذي يوفّره أحد مخيمات اللاجئين الثلاث في كردستان العراق.[160] غالباً ما تتوجه المجموعة الأخيرة إلى مخيم دوميز قرب دهوك، حيث يوجد حوالي 22,000 لاجئ، بشكل رئيسي من المنشقين عن الجيش وأسرهم.[161] المخيمان الآخران، مقبلة والقامشلي، اللذان أنشأا بعد أحداث القامشلي عام 2004، استقبلا أعداداً قليلة فقط من اللاجئين الجدد.[162]

تتجلى الخصومات العربية الكردية بطرق أخرى. طبقاً لبعض التقارير فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي استعمل نقاط التفتيش لإعاقة حركة مجموعات المعارضة المسلّحة. شخص مقرب من الحركة قال إنه كان يسمح بالتنقل بين المدن الواقعة تحت سيطرتها، في حين يمنع تلك المجموعات من إقامة المعسكرات أو العمل علناً في تلك المدن.[163] وتشير الحصيلة إلى اتفاق ضمني بعدم الاعتداء حيث سعى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى إبقاء المناطق الكردية خارج الصراع، في حين أن مجموعات المعارضة المسلّحة كانت ترغب في تركيز جهودها على المعركة ضد النظام. نتيجة لذلك، فإن كلا الجانبين اشتركا في السيطرة على حلب وريفها في الشمال الشرقي والشمال الغربي من المدينة.[164]

هذا الترتيب لحكم الأمر الواقع تعرض للتهديد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2012. كانت التوترات قد تنامت حول الوصول إلى الحدود التركية والمشكلة التي مثلتها القرى العربية في المناطق الكردية شمال غرب حلب. في 25 تشرين الأول/أكتوبر، دخل "لواء صلاح الدين" الكردي (الذي يذكر أنه مكون من مكونات الجيش السوري الحر، حيث أن أفراده يتحدرون بشكل أساسي من عفرين) ودخلت "جبهة النصرة" السلفية حي الأشرفية (الحي المختلط المجاور لمنطقة الشيخ مقصود الكردية التي ظلت حتى ذلك الحين تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي/قوات الحماية الشعبية بحكم الأمر الواقع). تعتبر الأشرفية موقعاً عسكرياً استراتيجياً لجميع المعنيين: بالنسبة لقوات الحماية الشعبية/حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، للمحافظة على الطريق المؤدي إلى معقل عفرين الواقع إلى الشمال الغربي منها؛ ولمجموعات المعارضة المسلّحة، للتمكن من الوصول إلى إعزاز، المدينة الواقعة شمال حلب والقريبة من الحدود التركية حيث يحتفظ النظام بقاعدة عسكرية جوية صغيرة. المواجهة التي نشأت بين هذه المجموعات وقوات الحماية الشعبية أدت إلى مقتل بضع و ثلاثون شخصاً. وانتشر الصراع من هناك، مع تقارير بعمليات اختطاف متبادلة في المنطقة ومواجهات في القرى الكردية الواقعة إلى الشمال من المدينة.[165]

في تشرين الثاني/نوفمبر، اندلع القتال أيضاً بين جبهة النصرة وقوات الحماية الشعبية في رأس العين، وهي منطقة عربية ـ كردية مختلطة على الحدود مع تركيا حيث تتقاطع مصالح وتواجد حزب الاتحاد الديمقراطي

[159] انظر www.youtube.com/watch?v=Ly0MgGj3tGY.
[160] محمد بلوط، "أكراد سورية يقايضون المعارضة المسلّحة بالحكم الذاتي"، *السفير*، 20 حزيران/يونيو 2012.
[161] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع منشقين أكراد عن الجيش السوري، مخيم دوميز للاجئين، حزيران/يونيو 2012. الصحفي جوش هود كتب في أيلول/سبتمبر 2012 أن 22,000 كردياً سورياً كانوا يعيشون في دوميز، حوالي 9,000 منهم "رجال عازبون". http://twitter.com/woodenbeirut.
[162] المنشقون الأكراد عن الجيش السوري يهربون عبر الحدود لسببين رئيسيين: خوفاً من الانتقام (على يد النظام بسبب انشقاقهم أو خوفاً من المعارضة المسلّحة لرفضهم الانضمام إلى الميليشيات غير الكردية)؛ والظروف الاقتصادية المزرية في مناطقهم. مع الوضع البائس في مخيمات اللاجئين وراء الحدود، فإن العديد من الأكراد السوريين يتخيلون أن كردستان العراق توفّر فرصاً اقتصادية أكبر وتعد بتحسين أوضاعهم. إلاّ أن ذلك لم يتحقق، كما أن الافتقار إلى فرص العمل يمكن أن يدفع البعض للانضمام إلى المجموعات الكردية المسلّحة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع منشقين أكراد عن الجيش السوري وأفراد أسرهم، مخيم دوميز للاجئين، حزيران/يونيو 2012. لدى سؤال أحد المنشقين الأكراد عن الجيش السوري عن سبب عدم انضمامه لمجموعات المعارضة المسلّحة في سورية بدلاً من الهروب إلى كردستان العراق، قال: "نحن ندعم الجيش السوري الحر، لكن الانضمام إليه خطر جداً؛ يمكن أن يُقتل المرء بسهولة". معظم المنشقين الآخرين وافقوه الرأي.
[163] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تموز/يوليو 2012.
[164] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد رشو، ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في كردستان العراق، أربيل، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.
[165] انظر Lauren Williams, "Rebel groups work to contain Kurd-Arab, Intra-Kurd tensions", *The Daily Star*, 1 November 2012.

الكردي ، والمجلس الوطني الكردي ونظام الأسد. قتل عدد من المقاتلين من كلا الجانبين. وفي الوقت الذي كان يتم فيه إعداد هذا التقرير للطباعة، كان القتال قد تجدد ويبدو أنه يتصاعد بطرق خطيرة.[166]

ليس من الواضح ما إذا كان نمط العمل السابق يمكن أن يستمر؛ لكن من المؤكد أن ظهور الألوية الكردية المعادية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، سواء كانت جزءاً من الجيش السوري الحر أو منفصلة عنه، يضعه في موضع خطر. في أعقاب صدامات حلب، أشار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى الألوية الكردية الجديدة على أنها مجرد عصابات. أحد ممثلي الحزب قال:

> لا نريد مشاكل مع النظام أو مع الجيش السوري الحر. إلاّ أن من واجبنا حماية المناطق الكردية والمحافظة على السلام والاستقرار فيها. حالما تدخل مجموعات الجيش السوري الحر إلى الأشرفية، فإنها ستجتذب قوات النظام وبالتالي الصراع إلى هذه المنطقة. الآن عادت الأشرفية تحت سيطرة قوات الحماية الشعبية. ونحن لا نعتزم مقاتلة أي طرف طالما ظلوا خارج المنطقة.[167]

كما تمثل العلاقات المعقدة مع القبائل العربية المحلية نقاط صدام محتملة، حيث ترتبط بالتوترات بين الفصائل الكردية ومجموعات المعارضة المسلّحة. رغم أنه في المراحل الأولى للانتفاضة بدا أن كلا اللاعبين ينسقان مطالبهما من النظام،[168] فإن القضايا المتعلقة بالأرض والشكوك المتبادلة والمستمدة جزئياً من ممارسات النظام التقليدية في استغلال الخلافات بين الطرفين، إضافة إلى التنافس على السيطرة على الموارد المحلية أثارت عدداً متزايداً من الحوادث العنيفة. وقد شاركت في الأعمال العدائية على نحو خاص قبائل كان النظام تاريخياً قد وطّنها على الحدود التركية، كجزء من محاولة لتأسيس ممر عربي لفصل الأكراد الأتراك والسوريين عن بعضهما البعض.[169]

إضافة إلى الصدامات العسكرية والاحتكاك مع القبائل، يشعر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بتحديات متزايدة بسبب ما يعتقد أنه حصار مفروض عليه من قبل مجموعات المعارضة المسلّحة ـ التي تمنع وصول الغذاء والطاقة إلى المناطق التي يسيطر عليها ـ ومن قبل كردستان العراق، التي يتهمها بإعاقة التجارة بين سورية والعراق.[170] في حين أن من الممكن أن المجموعات المسلّحة غير الكردية، التي تتنافس على الموارد، تتصارع على الموارد المتوافرة، فإن مثل هذا السلوك عزز، رغم ذلك، شعور الأكراد بأنهم محاصرين ومستهدفين على نحو خاص. أحد أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قال:

> الجيش السوري الحر يمنع المشتقات البترولية التي كانت تأتي من دمشق عبر حمص، والسلمية والرقة وتصل القامشلي. تؤثر هذه المشكلة على عين العرب وعفرين. كما أنهم أغلقوا الحدود بين كردستان العراق وسورية. لم تعد التجارة ممكنة. كان القرويون ينشطون في نقل السلع من جانب إلى آخر. هؤلاء الناس باتوا الآن في وضع صعب جداً. تخيّل فقط: بعضهم يشعل أرضيات بيوتهم الخشبية للتدفئة. ثم ليس هناك خبز. هذا حصار يُفرَض على المناطق الكردية في سورية، وأنا أرى فيه مشروعاً لخنق حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي .[171]

آ. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ـ تبنّي خط مستقل

من منظور حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فإن جزءاً كبيراً من المعارضة غير الكردية مقرّبة جداً من تركيا وتتبنى خليطاً من الأيدولوجيا الإسلامية والقومية العربية. وهذا صحيح بالنسبة للمجلس الوطني السوري،

---

[166] يُذكر أن الصدامات تكثفت في 17-18 كانون الثاني/يناير 2013 حيث اصطدم مقاتلون من جبهة النصرة ومجموعة مسلّحة أخرى هي غرباء الشام بميليشيا كردية بعد هجومها على بلدة حدودية. انظر http://mobile.france24.com/en/20130118-kurd-jihadist-firefights-rage-northern-syria.

[167] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد رشو ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في كردستان العراق، أربيل، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

[168] في نيسان/إبريل 2011، قدّم وفد يمثل محافظة الحسكة ويتكون من 15 مسؤولاً كرديا، و 14 شخصية قبلية وممثل مسيحي للأسد قائمة من المطالب المتعلقة بالدعم الحكومي، وتطوير البنية التحتية للمحافظة وبنود أخرى في مسعى لتصحيح الموقف التقليدي للنظام بإهمال ذلك الجزء من البلاد. انظر www.kurdwatch.org/pdf/ kurdwatch_forderungen_en.pdf.

[169] ردّ الأكراد بشكل سلبي عندما رحّب زعيم قبيلة البقّارة بجبهة النصرة، المجموعة الجهادية المسلّحة البارزة، عند دخولها بلدة رأس العين الحدودية. انظر www.rudaw. net/english/news/syria/5416.html. كما أن دعمه لتركيا وسياستها عزز الاعتقاد لدى بعض الأكراد بأن هدف أنقرة هو استمالة القبائل العربية والتركمانية إلى جبهة موحّدة ضد التحدي الذي يشكله حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في هذه المناطق.

[170] فسّر بعض المحللين قرار إغلاق الحدود بين كردستان العراق وسورية ليس على أنه إجراء دون دوافع سياسية ضد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بقدر ما هو دليل آخر على غياب أي استراتيجية واضحة لحكومة إقليم كردستان. انظر Syrwan Kajjo, "Syrian Kurds on the Verge of Collapse", Middle East Research and Information Project (MERIP), 7 January 2013.

[171] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 5 كانون الثاني/يناير 2013.

سواء المجلس الوطني السوري الأصلي أو التشكيلة الجديدة المتمثلة في الائتلاف الوطني السوري، الذي شُكّل في أعقاب اجتماع المعارضة في قطر في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. في مؤتمر عقده حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في بروكسل في آذار/مارس 2012، أشار الموفدون إلى الخطر الذي يمثله الإخوان المسلمون، الذين كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من المجلس الوطني السوري في ذلك الوقت، واتهموه بتلقي دعم كبير من تركيا، التي قالوا إنها تسعى لمقاومة التطلعات الكردية، ومن دول الخليج التي تريد أن تعزز من نسختها هي من النزعة الإسلامية.[172]

و بشكل خاص، فإن ممثلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أبرزوا تعليقاً إشكالياً أطلقه رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون الذي شبّه أكراد سورية بالمهاجرين المسلمين في فرنسا، ملمحاً إلى أن ذلك يثبت نية المجموعة لإنكار حقوقهم الأساسية.[173] كان لتلك الملاحظة أثر عميق على الحركة الاحتجاجية في سائر أنحاء كردستان سورية، بما في ذلك بين الأكراد الذين لا يؤيدون حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي . الصحفي سيروان كاجو قال، "بعد ملاحظة برهان غليون مباشرة، وتعليقات أخرى من قبل الإخوان المسلمين حول كون سورية 'بلد عربي مسلم'، بات بوسعك أن ترى مزيداً من الأعلام الكردية ترفع في المظاهرات، التي باتت تتخذ لهجة أكثر قومية".[174] بالمقابل، فإن المجلس الوطني السوري لا يثق بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الذي يشك في أنه يخدم مصالح النظام.

نتيجة لذلك، فقد اختار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الانضمام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، التي ترفض أي شكل من التدخل الأجنبي في سورية.[175] رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي صالح مسلم أصبح نائباً لرئيس هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي حسن عبد العظيم.[176] محلل كردي سوري شرح قائلاً:

> قرر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الانضمام إلى هيئة التنسيق لعدة أسباب. أولاً، لأن الهيئة كانت تدعو للحوار أكثر مما تدعو لتغيير النظام. ثانياً، لا يستطيع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أن يقول علناً إنه يدعم النظام لأن ذلك سيقلّص الدعم الذي يحظى به بين أكراد المنطقة. يقدم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي صورة عن نفسه كجزء من المعارضة المستعدة للدخول في حوار والدفع من أجل الإصلاح. إذا انضمت هيئة التنسيق إلى صفوف المجلس الوطني السوري، أعتقد أن الحزب سيبتعد عن كلا الكيانين.[177]

ب. المجلس الوطني الكردي ـ علاقة محبطة مع المعارضة غير الكردية

لقد وجد المجلس الوطني الكردي، المعارض بقوة للنظام، والذي لا يثق بهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي (التي يعتبرها قريبة بشكل مفرط من النظام ومن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي) والذي لم يعد لديه أية أوهام حيال باقي أطياف المعارضة غير الكردية، في موقع صعب. المجلس الوطني السوري الأصلي

---

[172] "الشرق الأوسط والديمقراطية"، مؤتمر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، مرجع سابق.

[173] ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، آلان سيمو قال، "إن المجلس الوطني السوري يتحدث عن الأكراد كما تتحدث فرنسا عن مهاجريها. كيف يمكن أن أقاتل معكم إذا كنتم حتى لا تعترفون بي؟" انظر http://peaceinkurdistancampaign. wordpress.com/2012/02/17/syrian-kurdish-opposition-groups-hold-public-meeting-in-parliament.

[174] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 31 كانون الثاني/يناير 2012.

[175] لقد نزع العديد من الأكراد المناهضين للنظام، بمن فيهم الأعضاء في المجلس الوطني الكردي، إلى تفضيل التدخل الأجنبي في سورية. الرئيس الكردي للمجلس الوطني السوري، عبد الباسط سيدا، الذي انتخب في 10 حزيران/يوليو 2012 ليحل محل برهان غليون (قبل أن يُستبدل هو نفسه في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 عندما تم إصلاح المجلس الوطني السوري وأعطي أسماً آخر)، قال، "ما لم يتدخل المجتمع الدولي بشأن ما يحدث في سورية، قد يتقوض الاستقرار ليس فقط في سورية بل قد يمتد أيضاً إلى البلدان المجاورة". انظر www.facebook.com/TheSyrianNationalCouncil. أحد ممثلي آزادي، قال: "لابد من التدخل الأجنبي. لا ينبغي أن يكون بالضرورة تدخلاً عسكرياً، لكن ينبغي أن يكون هدفه حماية الشعب السوري من قمع هذا النظام المتسلط". *El-Khabar*, translated by *Al-Monitor*, 13 January 2012.

[176] يزعم منتقدو هذا التحرك أن الانضمام إلى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي ليست تحركاً حقيقياً ضد نظام الأسد، حيث أن بعض المجموعات التي تضمها معروفة بعلاقاتها مع النظام. مسؤول في الحكومة التركية قال، "ينظر إلى الهيئة على أنها 'معارضة الأسد'". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، آذار/مارس 2012. بعض الأحزاب المنضمة إلى المجلس الوطني الكردي انضمت أيضاً إلى هيئة التنسيق لكنها جمّدت عضويتها بضغوط من المجلس الوطني الكردي ومن برزاني. في خطاب ألقاه في أربيل في 28 كانون الثاني/يناير 2012 حضرته مجموعة الأزمات، قال برزاني إن الفصائل الكردية ينبغي أن تنسحب من الهيئات الأخرى وأن تنضم إلى المجلس الوطني الكردي. وقد كانت تلك محاولة لتوحيد المجلس الوطني الكردي كقطب ثالث في المعارضة السورية. وعند تأسيس المجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2011، أعطى ميثاقه مهلة شهرين للأحزاب كي تنسحب من مجموعات المعارضة الأخرى. نتيجة لذلك جمّد حزب اليسار، والحزب الديمقراطي الكردي السوري بقيادة إبراهيم نصر الدين (وهو الفصيل الذي انشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري بقيادة عبد الحكيم بشار والحزب الديمقراطي الكردي السوري بقيادة جمال محمد باقي (بدلاً من إلغاء) عضويتها في هيئة التنسيق. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلي أحزاب كردية سورية، أربيل، كانون الثاني/يناير 2012.

[177] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 7 كانون الثاني/يناير 2012.

كان قد بذل عدة محاولات لاستمالة المجلس الوطني الكردي،[178] لعلمه بحقيقة أن إدخال مجموعة تمثل أقلية رئيسية سيساعد في جعله ممثلاً أوسع طيفاً للمعارضة؛ وعلى نحو مماثل، فإن تركيا لها مصلحة مشتركة في إدخال الأكراد في منظمة جامعة للمعارضة تمارس عليها قدراً من النفوذ. إلاّ أن الجهود لم تنجح، بشكل أساسي بسبب مخاوف المجلس الوطني الكردي من غياب الاهتمام بالتطلعات الكردية. استاء الأكراد بشكل خاص من رفض المجلس الوطني السوري لمصطلح "الأمة الكردية" ومن حقيقة أن المعارضة أخفقت في مناقشة قائمة من المطالب الكردية في مؤتمر استضافته الجامعة العربية في القاهرة في تموز/يونيو 2012؛ وقد تضمنت هذه المطالب الحكم اللامركزي، والاعتراف الدستوري بالأكراد كمجموعة عرقية متميزة والاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في سورية.[179]

استمر المجلس الوطني السوري بالمحاولة. في حين أن وثيقته التأسيسية لم تذكر اللامركزية، فإنه صاغ وثيقة جديدة بعد يومين من مؤتمر القاهرة أكدت على "الالتزام بالاعتراف الدستوري بالهوية القومية للشعب الكردي، واعتبار القضية الكردية مسألة جوهرية للبلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي في إطار وحدة أراضي سورية والشعب السوري"، ودعت إلى "توسيع سلطات الحكومة المحلية".[180] إلاّ أن هذه المبادرة الجديدة حيال الأكراد لم تفض إلى تقدم في المفاوضات بين المجلس الوطني السوري والمجلس الوطني الكردي، جزئياً لأنه مباشرة في أعقاب نشرها، أصرّ الرئيس السابق للمجلس الوطني السوري برهان غليون على أنه لا ينبغي للأكراد أن يكون لديهم أي "وهم" فيما يتعلق بالفيدرالية، مساوياً إياها بالمطالبة بالانفصال.[181]

كما أن انتخاب عبد الباسط سيدا، وهو كردي، ليحل محل غليون كرئيس للمجلس الوطني السوري في حزيران/يونيو 2012 لم ينجح في التقريب بين المجلس الوطني الكردي والمجلس الوطني السوري. كان وجود سيدا في المنفى في السويد منذ عام 1994 قد عزله عن الحركة الاحتجاجية، وكذلك عن الفصائل السياسية الكردية؛ كما أن علاقته الوثيقة بتركيا أثارت الشكوك حتى بين الأكراد غير المرتبطين بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي؛ وكمفكّر ومعتدل، لم يستطع التنافس مع الفصائل الكردية الأكثر شعبوية والتي تستجيب في خطابها أكثر للمطالبة بـ "حقوق الأكراد"، وهو مفهوم تم توسيعه ليضمن "الحق" بنظام حكومة فيدرالي.

وجد الأكراد تصريحات سيدا حول الفيدرالية إشكالية على نحو خاص. قال سيدا لمجموعة الأزمات في آذار/مارس 2012 قبل أن يصبح رئيساً للمجلس الوطني السوري: "أنا مع فكرة اللامركزية، إلاّ أن الفيدرالية تعني الذهاب أبعد مما هو مقبول. مسعود برزاني اتفق معنا على أن قضيتنا مختلفة عن قضيتهم. لا نستطيع أن نهدف إلى تقليد العراق.[182] أحد ممثلي آزادي العضو في المجلس الوطني الكردي قال:

> لقد طالبنا بتوقيع اتفاقية مع المعارضة تعترف بالحق المشروع للأكراد بتقرير المصير ودعم الفيدرالية. إلاّ أن المجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنية كلاهما رفضا هذا. لن تتمكن المعارضة من التوحّد [أي إقناع المجلس الوطني الكردي بالانضمام] طالما أنهم يرفضون الاعتراف بحق الأكراد بالنظام الفيدرالي.[183]

رغم ذلك، فإن المجلس الوطني الكردي والمجلس الوطني السوري تابعا اتصالاتهما نتيجة لعلاقة كل منهما بأنقرة.

لم تتحسن علاقة الأكراد بالمعارضة السورية بشكل كبير مع تشكيل المظلة الجامعة للمعارضة السورية التي تضم المجلس الوطني السوري وهي الائتلاف الوطني السوري الذي تأسس في 12 تشرين الثاني/نوفمبر

---

[178] على سبيل المثال، فإن محللاً في "سيتا"، وهي مؤسسة بحثية مقربة من حزب العدالة والتنمية الحاكم، قال، "ينبغي أن يكون هناك طريقة لإدماج المجلس الوطني الكردي في المجلس الوطني السوري بمنحه عدداً معيناً من المقاعد. إذا كان بالإمكان فعل شيء من هذا القبيل، فإنه سيشكل نقطة تحوّل وسيؤدي إلى الإطاحة ببشار الأسد بسرعة أكبر. إذا انضم المجلس الوطني الكردي إلى المجلس الوطني السوري الآن، فإنه سيكون له كلمة أكبر في سورية ما بعد الأسد. إن الانضمام إلى المجلس الوطني السوري سيمنح المجلس الوطني الكردي تنظيماً أكثر إحكاماً ومنبراً يمكنه أن يتحدث من خلاله إلى القوى الدولية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أفق أولوطاس، أنقرة، 16 آذار/مارس 2012.

[179] Adib Abdulmajid, "Kurdish parties walk out of Syrian opposition conference in Cairo", *Rudaw*, 5 July 2012.

[180] مقتبس في صحيفة *الحياة*، ترجمة المونيتور 5 نيسان/ابريل 2012. مصطفى محمد، العضو الكردي في المجلس الوطني السوري، قال إن الأكراد "واقعيين في أهدافهم ويدركون أنهم ينبغي أن يعملوا داخل سورية ومع الحكومة المركزية". وبالتالي، "فإنهم لا يتطلعون إلى دولة كردية مستقلة أو شبه مستقلة في الظروف الراهنة؛ كما أنهم لا يأملون بتحقيق ذلك الهدف في أي وقت في المستقبل القريب. إنهم أكثر اهتماماً بحقوقهم داخل الدولة السورية". وأضاف أن أكراد سورية "لا يتوقعون الحصول على نفس الحكم الذاتي الذي حصل عليه الأكراد في العراق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن دي سي، تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[181] لم يصف المجلس الوطني السوري المنطقة الكردية بسورية بـ "كردستان"، مساوياً إياها بتجربة الحكم الذاتي في كردستان العراق. رئيس المجلس الوطني السوري الأسبق برهان غليون قال، "ليس هناك شيء اسمه كردستان سورية. إن هذا تكرار لتجربة العراق". مقتبس في *Rudaw*, 17 April 2012.

[182] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، 12 آذار/مارس 2012.

[183] *El-Khabar*, translated by *Al-Monitor*, 13 January 2012.

2012.[184] أعضاء المجلس الوطني الكردي وحتى مسعود برزاني نفسه ذهب إلى قطر للمشاركة في المحادثات حول تشكيل تحالف معارض أوسع تمثيلاً؛ إلاّ أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لم يدعَ. وضع أعضاء الوفد الكردي أربعة شروط لمشاركتهم: أن يكون أحد النواب الثلاثة لرئيس الائتلاف كردياً؛ وأن يكون 15% من أعضائه من الأكراد؛ وأن يتم التوصل إلى اتفاقية حول ما يفهمه الأكراد على أنه حقوقهم في الدستور الجديد؛ وأن يتم حذف كلمة "عربية" من اسم "الجمهورية العربية السورية".

رغم عدم اتخاذ قرار حول هذه المسائل خلال عملية تشكيل الائتلاف، فإن الأكراد سرعان ما تلقوا رسالة من رئيسه، أحمد معاذ الخطيب، الذي شرح أن الائتلاف يرحب بمشاركتهم، إلا أن مطالبهم المتعلقة بالدستور ستتم مناقشتها فقط بعد الإطاحة بالنظام.[185] المجلس الوطني الكردي رفض هذا بوصفه "غير مرض"، وردّ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على نحو مماثل: "سيشارك الأكراد فقط إذا تمت تلبية مطالبنا".[186] هذا المأزق الظاهر في النقاش حول العلاقات العربية ـ الكردية يعكس الوضع الذي كان سائداً قبل عام 2003 بين الأكراد ومجموعات المعارضة الأخرى في العراق. يبدو أن الانقسامات داخل المجلس الوطني الكردي تزيد من تضييق احتمال التوصل إلى اتفاق. كما أن تشكيل الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري في كانون الأول/ديسمبر 2012 زاد من الخلافات بين أعضاء المجلس الوطني الكردي؛ ولعب قادة الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري دوراً قيادياً في المفاوضات مع المعارضة غير الكردية، بشكل همّش الأحزاب الكردية الأخرى. وقد كانت استراتيجيتهم تقضي ربما أولاً الدفع نحو الاندماج الكردي في المعارضة؛ ومن ثم، بعد الحصول على مقعد لهم على الطاولة بوصفهم المحاور الكردي الشرعي الوحيد عن باقي أطياف المعارضة، الإصرار على الحل الفيدرالي للمناطق الكردية.[187]

أحد أعضاء المجلس الوطني الكردي عبّر عن خشيته من مثل هذا التطور:

> بعد الدوحة، رفضت المعارضة السورية تقريباً جميع مطالبنا وأجّلت المفاوضات حول الوضع المستقبلي للأكراد إلى ما بعد سقوط النظام. إلاّ أنهم [الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري] يدفعون بأي ثمن للقول بأنهم انضموا إلى المعارضة السورية. يريدون أن يلعبوا دوراً قيادياً في عملية المفاوضات برمّتها والتحدث نيابة عن كامل الشعب الكردي في سورية. إذا كانوا سيفعلون ذلك، فإنهم سيخسرون مقاعدهم داخل المجلس الوطني الكردي. اللجنة النيابية الكردية العليا [بما فيها أعضاء في المجلس الوطني الكردي وفي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي] وحدها تمارس السلطة على المطالب الكردية.[188]

[184] تسمى المجموعة رسمياً الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

[185] عندما سئل أحد كبار القادة حول كيف يعتزم الائتلاف التعامل مع الأكراد، قال، "إنهم مشكلة، إلا أن المشكلة الحقيقة بينهم. لديهم حوالي 30 مجموعة وهم منقسمون بعمق. لا نستطيع فعل الكثير". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر 2012.

[186] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في المجلس الوطني الكردي؛ ومع محمود رشو، ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في كردستان العراق، أربيل، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

[187] لقد أعلن الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري أصلاً أنه يمثل 70% من أكراد سورية. انظر www.rudaw.net/english/news/syria/5562.html.

[188] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 9 كانون الثاني/يناير 2012. وأضاف: "المجلس الوطني الكردي يحضّر لاجتماع مع المعارضة سنفاوض خلاله على المشاركة الكردية في المعارضة طبقاً لمطالب محددة. في الاجتماع الأول سيشارك المجلس الوطني الكردي فقط في المفاوضات، في حين أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي سينضم إلى الاجتماع الثاني".

VII. الخلاصة

السياسات الكردية في سورية في حالة تغيّر مستمر ومن المرجح أن تظل هكذا حتى لو سقط نظام الأسد، وربما بعد ذلك بوقت طويل أيضاً. إن الفراغ الذي تركه انسحاب النظام فعلياً من المناطق الكردية في تموز/يوليو 2012 ملأته مجموعات ذات مصالح متنافسة، بعضها متحالف على نحو وثيق مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، ومجموعات أخرى مع حكومة إقليم كردستان في العراق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني.

هذا الوضع يشكل في الوقت ذاته تهديدات وفرصاً لأكراد سورية. الجيش السوري الحر نفسه يشكل تهديداً، لكن ليس فقط بسبب قدرته على اجتذاب العمليات الانتقامية للنظام بوجوده في بعض المناطق الكردية أو المختلطة على الحدود التركية، بل أيضاً لأنه يمثل من عدة أوجه شكلاً جديداً من القومية العربية المعادية للفكرة الموسّعة لحقوق الأكراد في سورية ما بعد الأسد. إذا تردى الصراع الراهن إلى حرب أهلية شاملة، فهناك احتمال ان ينتهي الأمر بالميليشيات الكردية والعربية تتقاتل فيما بينها في صراع محلي بعيداً عن أي رؤية لدولة في المستقبل. وفي نفس الوقت، فإن التنافس بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي، الذي تم احتواؤه حتى الآن نتيجة التعايش غير المريح الذي يجمعهما في الهيئة الكردية العليا، يمكن أن يتطور إلى صراع مفتوح.

لكن، وبشكل عام، فإن الأكراد حققوا خطوات هامة في مسعاهم للحصول على حقوق أكبر بالسيطرة على مناطقهم للمرة الأولى في تاريخ سورية الحديث. إنهم يعتزمون تحويل حرياتهم التي حصلوا عليها حديثاً إلى ضمانات دستورية في النظام الجديد الذي سينشأ عاجلاً أو آجلاً. إنهم يرون في هذه المرحلة فرصة لتقوية أنفسهم بتشكيل ميليشيات محلية قادرة على ضبط مناطقهم وإذا دعت الحاجة، حمايتها من أية قوة قد ترسلها دمشق في اتجاههم الآن أو في المستقبل.

وفي مسعاهم لتحقيق ذلك، فإنهم سيكونون بحاجة للسير بحذر، خشية تنفير المعارضة غير الكردية أو استفزاز تدخل خارجي. في النهاية، فإن خيارهم الأفضل يكمن في أن يصبحوا شركاء كاملين في الصراع السياسي لصياغة النظام الجديد. وذلك ينطوي على التوصل إلى اتفاق بين مختلف اللاعبين الأكراد على برنامج سياسي يصوغ رؤية واضحة للمستقبل ومن ثم التفاوض على ذلك الأساس مع نظرائهم غير الأكراد. في هذا الصدد، فإن مجموعات الشباب الأكراد المستقلة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز الأواصر الاجتماعية بين الأكراد والمكونات الأخرى للمجتمع ـ سواء العرب أو مجموعات الأقليات ـ ودعم القضية الكردية كجزء من الصراع الأوسع للاعتراف بحقوق المواطنة. مقارنة بوضعهم السابق، فإن ذلك سيكون تقدماً هائلاً إذا كان بإمكان للأكراد أن يقولوا، بعد بضع سنوات من الآن، إن قرارهم بالانضمام إلى الصراع السياسي أكسبهم مكانة المواطنين الذين يتمتعون بكامل المواطنة وحماية حقوقهم بموجب الدستور.

أربيل/دمشق/بروكسل، 22 كانون الثاني/يناير

الملحق آ: خارطة سورية

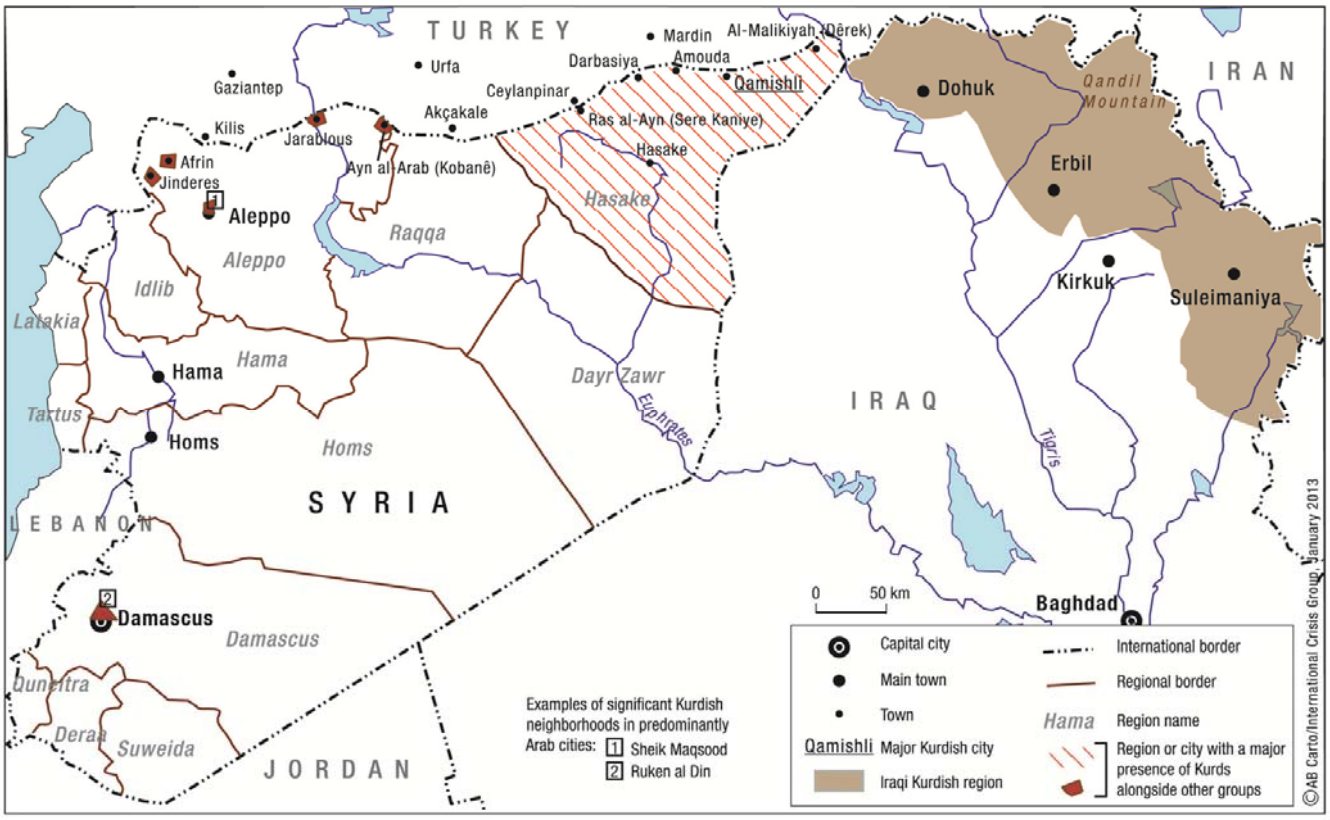

الملحق ب: مخطط يوضح الأحزاب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني

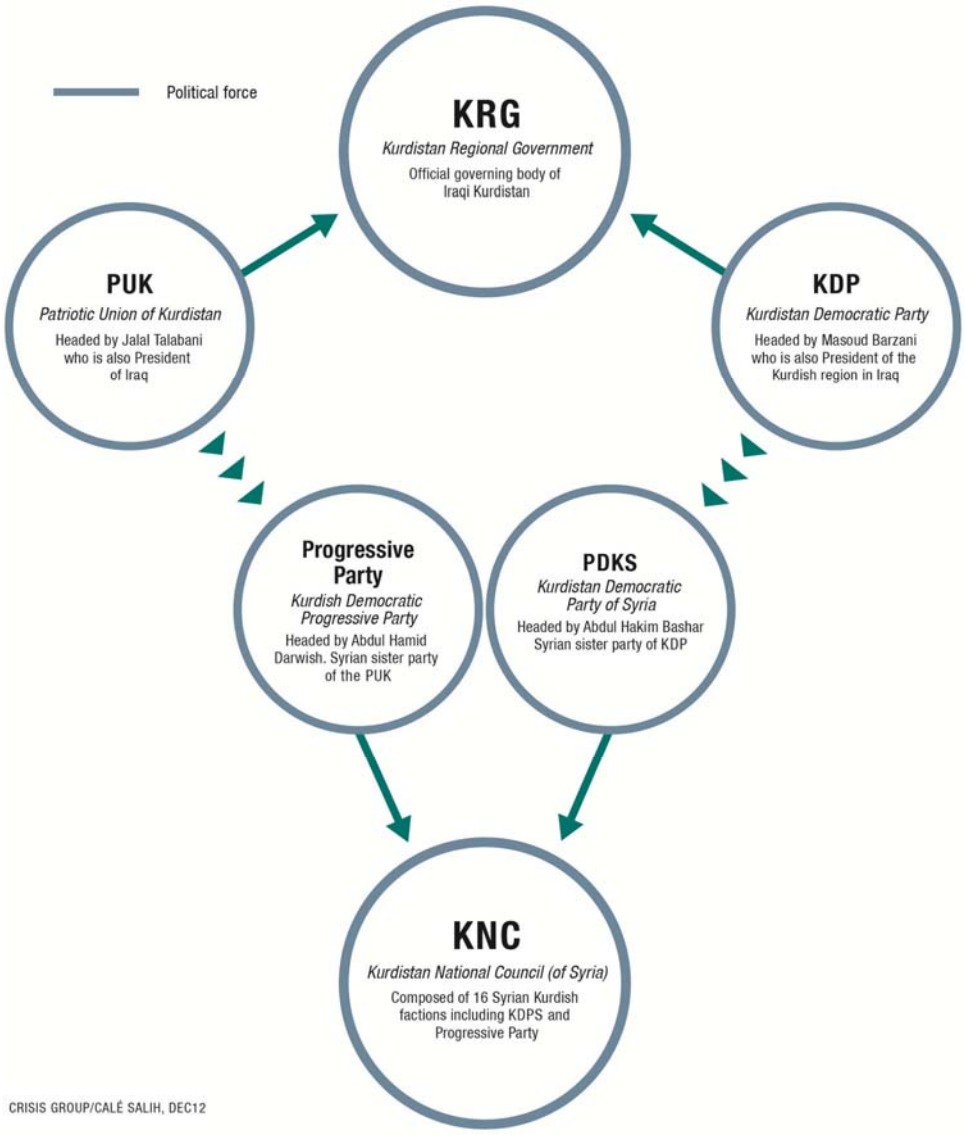

الملحق ج: مخطط يوضح الأحزاب المرتبطة بحكومة إقليم كردستان

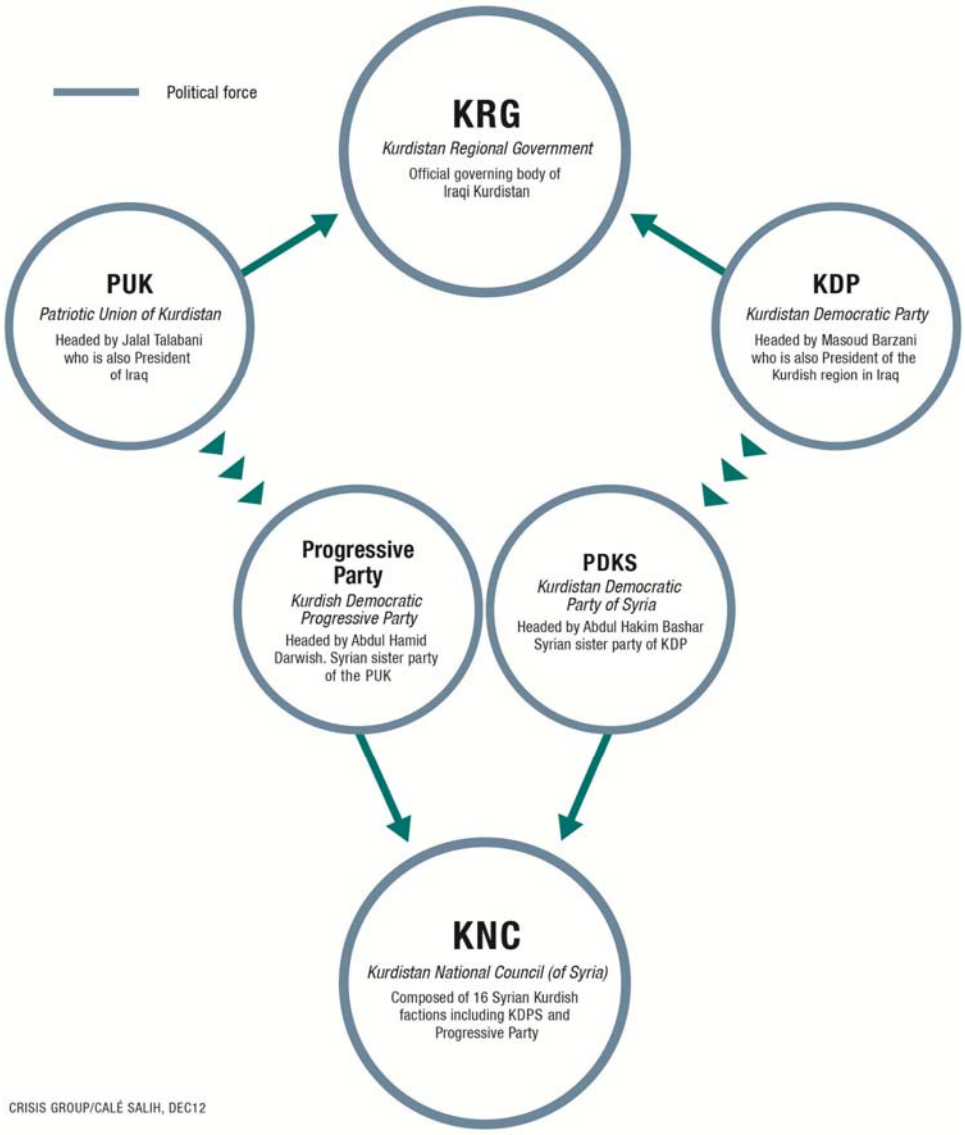

الملحق د: مسرد بالأحزاب والكيانات الكردية

حزب الحرية والعدالة – الحزب الحاكم في تركيا بزعامة رجب طيب أردوغان.

حزب السلام والديمقراطية – حزب سياسي كردي في تركيا ممثَّل في البرلمان.

لجنة المنسقية المركزية – هيئة حاكمة شكلتها هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي في المناطق الكردية في سورية، وهي تنسق عمل اللجان الشعبية المحلية.

الجيش السوري الحر – مجموعة المعارضة السورية المسلحة (وهي في الواقع تحالف لمجموعات غير مترابطة بقوة) التي نشأت عن انتفاضة عام 2011.

اتحاد الجاليات الكردية – منظمة تشكّل مظلة جامعة أسسها حزب العمال الكردستاني في الفترة 2005-2007 للمنظمات المرتبطة به في تركيا، وإيران، والعراق، وسورية والشتات. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي عضو رسمي فيه.

الحزب الديمقراطي الكردستاني – أحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق، تأسس عام 1946 ويرأسه مسعود برزاني، رئيس إقليم كردستان العراق.

حزب الحل الديمقراطي الكردستاني: حزب عراقي مرتبط بحزب العمال الكردستاني.

المجلس الوطني الكردي: تأسس في أربيل في تشرين الأول/أكتوبر 2011 برعاية مسعود برزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، ويتكون من ستة عشر حزباً سياسياً كردياً سورياً غير متحالفة مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. أكثر الأحزب نفوذاً هي الأحزاب الشقيقة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني في العراق.

حكومة إقليم كردستان: الهيئة الرسمية الحاكمة في المنطقة ذات الأغلبية الكردية في شمال العراق. رئيس الإقليم كردستان هو مسعود برزاني؛ والحزبان الرئيسيان في الحكومة، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، حكما منذ تأسيسها في آذار/مايو 1992.

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية: أو ببساطة الحزب التقدمي الكردي، وهو الحزب الشقيق لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق بزعامة جلال طالباني. يرأس الحزب في سورية عبد الحميد درويش.

هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي: هي تحالف لقوى المعارضة السورية.

المجلس الشعبي لغربي كردستان: هو جمعية محلية منتخبة في المناطق الكردية السورية تقدّم الخدمات الاجتماعية، وتأسست في أواخر عام 2011.

الحزب الديمقراطي الكردي السوري: الحزب الشقيق للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بزعامة مسعود برزاني. يرأس الحزب في سورية عبد الحكيم بشار.

حزب الحياة الحرة الكردستاني: حزب شقيق لحزب العمال الكردستاني/اتحاد الجاليات الكردية، تأسس عام 2004 ويركز في عمله على إيران.

حزب العمال الكردستاني: حزب كردي أسسه في تركيا عام 1978 عبد الله أوجلان. بدأ بالعمل المسلح هناك عام 1984 ولديه حالياً حوالي 3,500 – 5,000 مقاتل في سلسلة جبال قنديل في شمال العراق، وكذلك في تركياً. يعتبر الحزب منظمة إرهابية وضالعة في تهرب المخدرات من قبل تركيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة وعدد من البلدان الأخرى.

اللجان الشعبية المحلية: هي هيئات حاكمة أسسها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في المناطق الكردية في سورية.

الاتحاد الوطني الكردستاني: أحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق، تأسس عام 1975 ويرأسه جلال طالباني، رئيس العراق منذ عام 2005.

حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي: حزب مرتبط بحزب العمال الكردستاني/اتحاد الجاليات الكردية، تأسس عام 2003.

الهيئة الكردية العليا: هي هيئة حاكمة انتقالية تتكون من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي واتحاد الجاليات الكردية، تقوم على تقاسم السلطة بموجب "إعلان أربيل" الذي وقعه الحزبان برعاية مسعود برزاني في 11 تموز/يوليو 2012.

الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري: مجموعة من أربعة أحزب أعضاء في المجلس الوطني الكردي ترتبط بحزب برزاني في العراق، تأسس عام 2012.

المجلس الوطني السوري: كان في السابق مجموعة المعارضة السياسية الرسمية السورية الرئيسية التي نشأت عن انتفاضة عام 2011. استُبدل بائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، الذي يشار إليه عادة بالائتلاف الوطني السوري أو ائتلاف المعارضة السورية.

حركة الشباب الكورد: تجمع للنشطاء الأكراد الشباب في سورية الذين نظموا وسجّلوا مظاهرات غالباً باستعمال الوسائط الاجتماعية.

قوات الحماية الشعبية: الجناح المساح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية، تأسست عام 2012 ومشتقة من حزب العمال الكردستاني، وهي القوة الكردية المسلحة المهيمنة في سورية.